The Role of Internal Auditing in Assessing Operational Risks Management

"An Empirical Study On Operating Banks In Gaza Strip"

Eduad the bahitha
Rnhdh Mhd Smd Abo Shubn

Ishref

astd al doktor
Mhr Mws Drgm

Qmd hth bahitha tskmla unttrihs hcsul on drj mtmgist
f drm mhsb mntnwn tlhtr f jumah eslamib bghz
Shubn 1437H - Mvy 2016M
The Role of Internal Auditing in Assessing Operational Risks Management

"An Empirical Study On Operating Banks In Gaza Strip"

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

<table>
<thead>
<tr>
<th>Student's name:</th>
<th>わたし あきら</th>
<th>اسم الطالب:</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>Signature:</td>
<td>[Signature]</td>
<td>التوقيع:</td>
</tr>
<tr>
<td>Date</td>
<td>2016/04/24</td>
<td>التاريخ:</td>
</tr>
</tbody>
</table>
نتيجة الحكم على أطروحه ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم
على أطروحة الباحث/ رئيده محمد سعيد أبو شعبان ليليح درجة الماجستير في كلية التجارة/قسم
المحاسبة والتمويل وموضوعها:

دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية – دراسة تطبيقية على المصارف
العاملة في قطاع غزة

The Role of Internal Auditing in Assessing Operational Risks Management – An Empirical Study on Operating Banks in Gaza Strip

وبعد المناقشة التي تمت اليوم السبت 10 جمادى الآخر 1437 هـ، الموافق 19/03/2016م الساعة
الثانية مساءً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحه والمكونة من:

د. ماهر موسى سعادة - رئيساً
أ.د. علي عبد الله شاهين - مناقشًا داخليًا
د. ليلى همّاني وراد - مناقشًا خارجيًا

وبعد المداوله أوصت اللجنة بمنح الباحثه درجة الماجستير في كلية التجارة/قسم المحاسبة والتمويل.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بفقه الله وزووم طاعته وإن تسخر علمها في خدمة مبناها ووطنها.

وألي التوفيق،

نائب الرئيس لشؤون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبد الروؤف علي المناعمة
ملخص الدارسة

هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على دور المدقق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيمية وذلك في المصارف العاملة في قطاع غزة، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام البيانات الثانوية والبيانات الأولية، واستخدم المنتج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل متغيرات الدراسة، حيث تم تصميم استبانة وتوزيعها على المدققين الداخليين العاملين في المصارف العاملة في قطاع غزة بواقع عدد "24" مدقق داخلي.

من أهم نتائج الدراسة أن كفاءة المدقق الداخلي تلعب دورًا مهمًا في عملية تقييمه لإدارة المخاطر التشغيمية كما أن الصلاحية الممنوحة له تزيد من هذا الدور، وبهيم المدقق الداخلي بمنحه صلاحية تقييم إدارة المخاطر التشغيمية، وكذلك قيامه بمنحه صلاحية إصدار التعميمات الإلكترونية للنقليات والمقررات، بالإضافة إلى استخدمه في تقييم إدارة المخاطر التشغيمية، كما أن الاهتمام بالمقترح الداخلي بحثية عن نظام العمليات الإلكترونية تساهم في تقييم إدارة المخاطر التشغيمية، مع لاحظة انخفاض نسبة توفر الاهتمام الكافي إجراءات إدارة هذه الادارة من قبل بعض المصارف لتفهم مخاطرها التشغيمية.

وقد خصصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من أهمها التوصية إلى إدارة المصرف بضرورة توظيف العدد الكافي من المدققين الداخليين والحاصليين على الشهادات المهنية في المصارف العاملة في قطاع غزة، مع اهتمام بعملية التدريب المستمر لهم للاستفادة على كفاءتهم، وكذلك زيادة الصلاحية الممنوحة لهم من خلال إصدار التعليمات التي تكلف عدم تدخل الإدارة التنفيذية في عملهم، بالإضافة إلى مجموعة إصدار التعميمات التي أتاحت القرار، كما ووصى الدراسة بضرورة زيادة اهتمام سلطة النقد الفلسطيني بالمخاطر التشغيمية وإصدار تعليمات حول إدارة هذه المخاطر على وجه الخصوص، وتزامن ذلك مع زيادة اهتمام المدققين الداخليين بتقييم أدوة من دائرة إدارة المخاطر وإدارة نظام العمليات الإلكترونية.

كلمات مفتاحية:
- التدقيق الداخلي - إدارة المخاطر التشغيمية - تقييم إدارة المخاطر - المصارف.
Abstract

The study aims at identifying the role of internal auditing in assessing the operational risks management in the banks operating in the Gaza Strip. To achieve the objectives of the study and test its hypotheses, both primary and secondary information have been used. The study also used the descriptive and analytical approach to describe and analyze the variables of the study. A questionnaire was designed and distributed to 24 internal auditors working in operating banks in the Gaza Strip.

The most important findings of the study show that the efficiency of the internal auditor plays an important role in the process of assessment of the operational risk management. The powers given to the internal auditor increases this role. The Internal auditor reviews the internal control systems which in turn help him to assess the operational risk management. Moreover, the revisions of banks’ compliance to rules and regulation as well as the comprehensiveness of the internal auditor’s work positively affect his assessment of the operational risk management.

The internal auditor’s attention to follow-up the operations’ electronic systems help him assess the operational risk management. It is also noted that there is a low level of interest in the procedures of managing these systems in some banks so as to decrease the operational risks.

The study concluded with a number of recommendations, the most important of which are: recommending the banks’ administrations operating in the Gaza Strip to employ an enough number of internal auditors who have professional certificates. Internal auditors should be trained continuously to maintain their efficiency. Moreover, increasing the powers granted to them through making rules that ensure the non-interference of the executive management in their work. This is in addition to sharing the internal auditor in the decision making process. The study also recommends the Palestinian Monetary Authority to increase interest in the operational risks and make instructions around these risks in particular. The internal auditors also should pay more attention to the assessment of both risks management department and electronic operations’ systems department.

Key words:

قال رَبِّ أَوزُعْنِي أَنْ أَشْكُرُ نَعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمَت عَلَيْنِ وَلَدِيَ وآنْ أَعْمَل صَالِحًا تَوْضَاءَ وَأَدْخِنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكِ الصَّالِحِينَ

[النمل: 19]

يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا حَذَّرُوا جَهَرَكُمْ فَانْفِرُوا ثَبَاتً أَوْ انْفِرُوا جَمِيعًا

[النساء: 71]
إهـداء

إلى من شقي لأنعم بالراحة، إلى من علمني حب العلم والمثابرة ... والدي المميز
إلى رمز الحنان الذي لا ينضب، إلى من أثار لي دعاوتي حياتي ... والدي المميز
إلى من أفرح بفرحهم وأرجو سعادتهم ...... أخي وأخواتي الأعزاء وأسرهم
إلى رمز البناء وينبوع السعادة .......... ابن أختي وأبناء أخواتي الأعزاء.
إلى من ساعدتي وشنت من عزيمتي إلى المعنى الحقيقي للأخوة ...
صديقتي الغالية دية الشوا
إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء ...
صديقاتي المميزات "آمال، حنين، دنيا، رانيا، سمية".
إلى الذين سالت دماؤهم الطاهرة على ثرى فلسطين ...
شهداءنا الأ巆ار
إلى الصابرين المحترمين من أبناء فلسطين ...
الأسرى والجرحى وعائلات الشهداء
إلى مصدر عزي وفخري ...
مدينة غزة ... غزة العزة والمجد ...
إلى بلدي الحبيبة ...
فلسطين
إلى كل من رفع من غزة الإسلام في أي مكان في الأرض
شكر وتقدير

انطلاقاً من العرفان بالجميل وبعد شكر الله تعالى والصلاة والسلام على إمامتنا
وقادتنا وقائدنا محمد بن عبد الله، ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، فإنه ليس من
أتقن بالشكر والامتنان إلى مشرف الفصل الأستاذ الدكتور/ ماهر موسى درع رئيس
قسم المحاسبة بالجامعة على طول صبره حتى انتهائي من إعداد الدراسة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور/ علي عبد الله شاهين
مساعد نائب رئيس الجامعة للشؤون الإدارية والدكتورة/ لينا هاني وراد رئيس قسم
المحاسبة في جامعة العلوم التطبيقية في عمان على تكريمهم بقبول مناقشة هذه
الرسالة وإثرائها بمناقشاتهم وتوحيدهم القيمة.

كما أتقدم بخالص شكري وامتناني لكل من ساعدني في إتمام إعداد هذه
الرسالة والشكر موصول للمدققين الداخليين في المصارف الذين قاموا بتفعيل استبانة
الدراسة والحصول على المعلومات الأساسية للدراسة، وكذلك سلطة النقد الفلسطينية
وأخص بالذكر الدكتور الفاضل سيف الدين عودة الذي لم يدخر جهداً في مساعدتي
حيث قام بترويدي بالمعلومات وتحكيم استبانة الدراسة، كما أتقدم بالشكر إلى من
تفضلا بتحكيم الاستبانة وتقديم النصائح وأخص بالذكر منهم الأستاذ الدكتور الفاضل
علي شاهين وكذلك الدكتور الفاضل صبري مشتهي، والشكر والتقدير لكل من ساهم
في تسهيل مهمتي بأن وقف بجاني أو شد من أزري أو مد لي يد العون والمساعدة.

والشكر موصول لكافة من عاونتي في إنجاز الرسالة، ولكافة المصارف التي
أبدت تعاوناً في إنهاء إجراءاتي الميدانية، كما أخص بالشكر الأستاذة/ ديمة مازن
الشوا على دعمها لي والتي لم تتخدر جهدًا في دعمي حتى إنجاز دراستي.

فجزاه الله عني خيراً

الباحثة

رئيه محمد أبو شعبان
فهرس المحتويات

أ. إقرار
ب. ملخص الدراسة
ج. Abstract

هدوء

ف. إهداء

و. شكر وتقدير

ز. فهرس المحتويات

ي. قائمة الجداول

م. قائمة الملاحق

الفصل الأول

الفصل الثاني

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة:

1.2 مشكلة الدراسة:

1.3 أهداف الدراسة:

1.4 أهمية الدراسة:

1.5 متغيرات الدراسة:

1.6 فرضيات الدراسة:

1.7 الدراسات السابقة:

1.8 ما يميز الدراسة:

الدوري الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية

2.1 مقدمة:

المبحث الأول

التدقيق الداخلي
3.4 مجتمع الدراسة: .............................................. 54
3.5 أداء الدراسة: .................................................. 56
3.6 صدق الاستبانة: .................................................. 58
3.7 صدق أداء الدراسة: ............................................. 58
3.7.1 صدق الاتساق الداخلي: ....................................... 58
3.7.2 صدق الاتساق الداخلي: ....................................... 67
3.8 ثبات الاستبانة: .................................................. 67
3.8.1 طريقة التجزئة النصفية: .................................... 67
3.8.2 طريقة ألفا كروناخ: ........................................ 68
3.9 اختبار التوزيع الطبيعي: ...................................... 69
3.10 الأساليب الإحصائية المستخدمة: ......................... 70
3.10 الأسابيل الإحصائية المستخدمة: ......................... 70
الفصل الرابع .......................................................... 71
4.1 مقدمة: .............................................................. 72
4.2 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة: ...................... 72
4.2 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة: ...................... 72
4.3 تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة: ............ 78
4.4 تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة: ............ 78
4.5 تحليل محاور الدراسة ككل: ................................ 98
الفصل الخامس .......................................................... 116
5.1 نتائج الدراسة: .................................................. 117
5.2 التوصيات: .......................................................... 118
5.3 الدراسات المستقبلية: ......................................... 120
المراجع والمصادر ....................................................... 121
أولاً: المراجع العربية: ........................................... 122
ثانياً: المراجع الأجنبية: ........................................... 126
الملاحق ................................................................. 128
قائمة الجداول

جدول (3.1): المصارف المرخصة في قطاع غزة

جدول (3.2): عدد المدققين الداخلين العاميين في المصارف العامة في قطاع غزة

جدول (3.3): مقياس الإجابة على الفقرات

جدول (3.4): معامل الارتباط عن كل فقرة من فقرات المجال الأول كفاءة المدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية والدرجة الكلية للمجال

جدول (3.5): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني "الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي" وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية والدرجة الكلية للمجال

جدول (3.6): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث "مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية" وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية والدرجة الكلية للمجال

جدول (3.7): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع "قيام المدقق الداخلي براعة امثال المصرف للقوانين والأنظمة وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية والدرجة الكلية للمجال

جدول (3.8): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الخامس "شمولية عمل المدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية والدرجة الكلية للمجال

جدول (3.9): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال السادس "متابعة المدقق الداخلي لإدارة نظم العمليات الإلكترونية وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية والدرجة الكلية للمجال

جدول (3.10): معامل الارتباط بين معدل كل مجال من مجالات الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

جدول (3.11): معامل الثبات (طريقة التجزئة التصفية)

جدول (3.12): معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

جدول (3.13): اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

جدول (4.1): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

جدول (4.2): توزيع أفراد العينة حسب التخصص

جدول (4.3): توزيع أفراد العينة حسب المنصب الوظيفي

جدول (4.4): توزيع أفراد العينة حسب تبعية المدقق الداخلي

جدول (4.5): توزيع أفراد العينة حسب مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي

جدول (4.6): توزيع أفراد العينة حسب الشهادات المهنية

جدول (4.7): توزيع أفراد العينة حسب عدد الدورات التدريبية التي التحق بها في مجال...
عمله في التدقيق الداخلي

جدول (4.8): توزيع أفراد العينة حسب مجال الدورات التي التحق بها المدقق الداخلي في مجال عمله ...
جدول (4.9): توزيع أفراد العينة حسب وجود وانهاء واضحة تحديد دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية...
جدول (4.10): تحليل فئات المجال الأول: كفاءة المدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية ...
جدول (4.11): معالج الارتباط بين كفاءة المدقق الداخلي وتقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية
جدول (4.12): تحليل فئات المجال الثاني: الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية ...
جدول (4.13): معالج الارتباط بين الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي وتقييم إدارة المخاطر التشغيلية ...
جدول (4.14): تحليل فئات المجال الثالث: مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية ...
جدول (4.15): معالج الارتباط بين مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية وتقييم لإدارة المخاطر التشغيلية ...
جدول (4.16): تحليل فئات المجال الرابع: قيام المدقق الداخلي بمراعاة إمتنال المصرف للقوانين والأنظمة وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية ...
جدول (4.17): معالج الارتباط بين تأكد المدقق الداخلي من امتنال المصرف للقوانين والأنظمة وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية ...
جدول (4.18): تحليل فئات المجال الخامس: شمولية عمل المدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية ...
جدول (4.19): معالج الارتباط بين شمولية عمل المدقق الداخلي وتقييم إدارة المخاطر التشغيلية ...
جدول (4.20): تحليل فئات المجال السادس: قيام المدقق الداخلي بمتابعة إدارة نظام العمليات الإلكترونية وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية ...
جدول (4.21): معالج الارتباط بين قيام المدقق الداخلي بمتابعة نظام إدارة العمليات الإلكترونية وتقييم إدارة المخاطر التشغيلية ...
جدول (4.22): تحليل مجالات الدراسة ...
جدول (4.23): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية يعزى إلى المؤهل العلمي ...
جدول (4.24): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية يعزى إلى التخصص .............................

جدول (4.25): الفروقات بين فئات التخصص في المجال الثاني ...............................

جدول (4.26): الفروقات بين فئات التخصص في المجال الثالث ...............................

جدول (4.27): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية يعزى إلى المنصب الوظيفي ...............................

جدول (4.28): نتائج تحليل اختبار "T" Independedent sample test بين إجابات المبحوثين حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية يعزى إلى التبعية المباشرة للمدقق الداخلي .....

جدول (4.29): الفروقات بين فئات مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي في المجال الأول ...............................

جدول (4.30): الفروقات بين فئات مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي في المجال الثالث ...............................

جدول (4.31): الفروقات بين فئات مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي في المجال الرابع ...............................

جدول (4.32): الفروقات بين فئات مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي في المجال الخامس ...............................

جدول (4.33): الفروقات بين فئات مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي في المجال السادس ...............................

جدول (4.34): الفروقات بين فئات مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي في إجمالي المجالات ...............................

جدول (4.35): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية يعزى إلى الشهادات المهنية ...............................

جدول (4.36): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية يعزى إلى عدد الدورات التدريبية التي التحق بها في مجال عمله ...............................

جدول (4.37): نتائج تحليل اختبار "T" Independedent sample test بين إجابات المبحوثين حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية يعزى إلى وجود لائحة واضحة في مكان عمل المدقق الداخلي تحدد دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية ...............................

ل
قائمة الملاحق

ملحق رقم (1) أسماء المحكمين ................................................................. 129
ملحق رقم (2) الاستبانة بصورة النهائية ................................................... 130
الفصل الأول
الإطار العام للدراسة
1.1 مقدمة:

تعد المصارف دورًا مهماً في اقتصادات الدول، حيث إن القطاع المصرفي يعد أحد ركائز الاقتصاد الوطني بل القلب الناضج في اقتصادات الدول وأهم وسائل التنمية الاقتصادية. لما تعتمد عليه حياة الأفراد والشركات التجارية في تلبية احتياجاتها وتسير أعمالها، وإن تعرض مثل هذا القطاع للمخاطر يجعل اقتصاد الدولة عرضة للانهيار، وقد كان ذلك واضحاً مع تعرض الدول لأزمات مالية والتي كان آخرها الأزمة المالية العالمية في عام 2008، وعلى الرغم من كون دولة فلسطين تواجه مخاطر خاصة وهي عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي بفعل الاحتلال الإسرائيلي والذّي يدوره يلقي بظلاله على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص، إلا أن المصارف تتعرض إلى مخاطر أخرى، لأنها في ذلك شأن المصارف الدولية مثل المخاطر المالية، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر الأعمال، والمخاطر الدولية خاصة وأن مثل هذه المخاطر تزداد في ظل التطور التكنولوجي المستمر والعالمية، وقد زادت في الآونة الأخيرة التركيز على أصد هذه المخاطر وهي المخاطر التشغيلية خاصة بعد قيام لجنة بازل لرقابة المصرفية "بازل 2" بالتعرض لها في عام 2004 وضاعبها إلى أنواع المخاطر التي يجب على البنوك مواجهتها والجهات الرقابية اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهةها، وتزداد المخاطر التشغيلية مع تزايد استخدام التكنولوجيا المتطورة وتقديم الخدمات الإلكترونية للعملاء خاصة مع الاستعانة بالشبكة العنكبوتية بالإضافة إلى سعي المصارف إلى الجودة في تقديم خدماتها المصرفية، ويمكن القول أنه أصبح أي خطر ناتج من العمليات التشغيلية كافٍ لتعرض المصرف لأزمة مالية تؤدي إلى تعسره أو إفلاسه في بعض الأحيان، وعليه فإن المخاطر التشغيلية أصبحت لا تقل أهمية عن المخاطر المصرفية الأخرى.

وينبغي على المصارف أخذ الاحتياطات اللازمة لمواجهة أي خطر تشغيلي محتمل.

لذلك كان على كل صاحب اختراعات وجهات الرقابة الداخلية والخارجية القيام بدورها للمحافظة على استقرار القطاع المصرفي، ومن أهم هذه الجهات هي التنقيق الداخلي الذي يعتبر أحد أجهزة الرقابة الأساسية في المصارف.

من هذا المنطلق، فإن وظيفة التنقيق الداخلي يمكنها تقديم ضمان مقبول بأن العمليات المنجزة والقرارات المتخذة يتم مراقبتها باستمرار، وأنها تساهم في تحقيق أهداف المصرف؛ وإذا لم يكن كذلك، فإن هذه الوظيفة تساهم بتصصيات لتصحيح الخلل، وذلك من خلال تقييم مستوى نظام الرقابة الداخلية، ومدى قدرته على التحكم في المخاطر الملازمة لأنشطةها؛ إنها وظيفة مفيدة جداً لمجلس الإدارة، والمديرين، مما كانت مسؤولياتهم و
وهو ما يفسر تطوره في العقود الأخيرين بتوسع مجالات تدخلها واهتمام المؤسسات بالعمل على ضمان بيئة تنظيمية ملائمة لها، وتدعمها بالكفاءات البشرية والوسائل المادية والمعنوية، للقيام بدورها على أحسن وجه (جمعة، 2009م، ص3).

وبالتالي فإن دور التدقيق الداخلي يتمتع دوره التقديمي إلى الرقابة على التصرفات والقرارات لكل نشاط في المصرفي وتقييمها وإعداد تقارير عنها للمستويات الإدارية الأعلى، ويهدف إلى تحديد المسؤوليات مما يجعل الأفراد مسئولين عن الممتلكات والمعلومات التي تخضع لأبادتهم ومراقبتهم، مما يعني أن التدقيق الداخلي عند قيامه بدوره على الوجه المطلوب فإنه يكون بمثابة إنذار مبكر لأي خطر يهدد المصرف خاصة المخاطر التشغيلية.

لذلك تتطلب عملية التدقيق الداخلي أن يتم الحصول على معرفة كافية بنشاط المصرف، وكذلك فهم طبيعة المخاطر المصرفية مثل مخاطر الائتمان ومخاطر العملة والثقة ومخاطر أسعار الفائدة والمكاسح القانونية ومخاطر السيولة ومخاطر السعر ومخاطر التمويل ومخاطر الأنظمة والمطموريات التشغيلية، بالإضافة إلى المخاطر الناشئة من العمليات المصرفية (إبراهيم، 2009م، ص179).

وقد تعرضت مهام التدقيق الداخلي فلم يعد يركز على المعاملات والصفقات التي حدثت في الفترة السابقة فقط، بل استمرت مهامه لتشمل تحديد المخاطر التي يمكن أن تؤثر سلباً على أداء المنشأة وعملة على ابتكار تقنيات وطرق للتحكم في هذه المخاطر وإعطاء توصيات لتحسين الكفاءة والفعالية لعمليات المنشأة وصولاً إلى الأهداف المنشودة (المندوب، 2014م، ص27).

في ضوء ما سبق فإن هناك حاجة ملحة للتدقيق الداخلي بهدف مراجعة أنظمة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية في المصرفي، وأن تتأكد من امتداد المصرف للقوانين والأنظمة، كما يجب أن يشمل عمل المدقق الداخلي كل نشاط وكل وحدة في المصرفي مع التأكد من حصوله على كافة المعلومات والتفاصيل التي تتعلق بالأنشطة والتأكد من كفاءة وفعالية العمليات في المصرفي. وعليه فإن هذه الدراسة تلقى الضوء على الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في المصارف العاملة في قطاع غزة في تقييم أحد أهم المخاطر التي تواجه تلك المصارف وهي المخاطر التشغيلية.
1.2 مشكلة الدراسة:

إن أهمية النسبة للمخاطر التشغيلية تتزايد مع تزايد التقدم التكنولوجي وتطور العمليات والخدمات المصرفية المتقدمة ومحاولة المصارف الوصول إلى الجودة في تقديم الخدمات لعملائها، لذلك المصارف بحاجة إلى أن تكون على إطلاع ومعرفة بالمخاطر المصاحبة لهذه العمليات بل وعلى متابعيها قبل حدوثها لتفادي وقوعها حيث إن بعض المخاطر التشغيلية قد تكلف المصارف خسائر هائلة، ولما كان للتفتيش الداخلي دور مهم في اكتشاف أي خلل في أنظمة عمليات المصرف والرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر، فإنه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما هو دور التفتيش الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف العاملة في قطاع غزة؟

 ومن هذا التساؤل يوجد أسئلة فرعية وهي:

- ما مدى تأثير كفاءة المدقق الداخلي على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية؟
- ما مدى تأثير الصلاحية الممنوحة للمدقق الداخلي على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية؟
- ما مدى تأثير مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية؟
- ما مدى تأثير دائرة المدقق الداخلي برعاية المصرف للفوائد والأنظمة على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية؟
- ما مدى تأثير شمولية عمل المدقق الداخلي لكل نشاط في المصرف على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية؟
- ما مدى تأثير دائرة المدقق الداخلي بمتابعة إدارة نظم العمليات الإلكترونية على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية؟

1.3 أهداف الدراسة:

تكمن الأهداف الرئيسية من هذه الدراسة في البنود التالية:

- التعرف على مدى تأثير كفاءة المدقق الداخلي على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.
التعريف على مدى تأثير الصلاحيات الممنوحة للمدقع الداخلي على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.

الوقوف على تأثير مراجعة المدقع الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.

معرفة مدى تأثير قيام المدقع بمتابعة امتداد المصرف للقوانين والأنظمة على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.

التعريف على مدى تأثير شمولية عمّ المدقع الداخلي لكل نشاط في المصرف على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.

معرفة ما هو تأثير قيام المدقع الداخلي بمتابعة إدارة نظم العمليات الإلكترونية على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.

1.4 أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع التي تعالجه وهو المخاطر التشغيلية والتي تخص قطاع مهم في الاقتصاد وهو القطاع المصرفي وكذلك دور التدقيق الداخلي في ذلك، ومن هنا فإن أهمية هذه الدراسة تتمحور في النقاط التالية:

مع تركز هذه الدراسة على دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية على وجه الخصوص، فإنها تعتبر إثارة للمعرفة وتزيد من الدراسات المحلية في هذا الموضوع.

الدراسة مهمة للإدارات العليا في المصارف وذلك للتعريف عن نقاط قوة وضعف دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية، وبالتالي قيامهم باتخاذ التدابير اللازمة ووضع الإجراءات الملائمة لرفع كفاءة دور التدقيق الداخلي في تخفيف أو تجنب المخاطر التشغيلية.

تعرف الجهات المهنية والمختصة بالإشراف على مهنة التدقيق الداخلي على أهمية دور التدقيق الداخلي في المصارف بالنسبة للمخاطر التشغيلية بساعدهم باتخاذ الإجراءات الملائمة من اصدار المعايير المحدثة وطلب اصدار التشريعات الملائمة لزيادة فعالية وكفاءة هذا الدور.

الدراسة مهمة للمدققين الخارجيين حيث إن وجود دور من عمه للتدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية يؤثر في قارئهم بالاعتماد على عمل التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.
1.5 متغيرات الدراسة

- المتغير التابع:
  تقييم إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف.

- المتغيرات المستقلة:
  
  - كفاءة المدقق الداخلي.
  - الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي.
  - مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية.
  - مراجعة المدقق الداخلي لإمتحان المصرف للقوانين والأنظمة.
  - شمولية عمل المدقق الداخلي لكل نشاط في المصرف.
  - متابعة المدقق الداخلي لإدارة نظام العمليات الإلكترونية.

1.6 فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على مشكلاتها اعتمدت الباحثة على الفرضيات التالية:

- الفرضية الرئيسة الأولى:
  يوجد دور للتفتيش الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف العاملة في قطاع غزة.

ويوفر من هذه الفرضية الفرضية الفرعية التالية:

- الفرضية الأولى:
  توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين كفاءة المدقق الداخلي وتقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية عند مستوى دلالة إحصائية 0.05.

- الفرضية الثانية:
  توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي وتقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية عند مستوى دلالة إحصائية 0.05.
الفرضية الثالثة:
توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية وتقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية عند مستوى دلالة إحصائية 0.05.

الفرضية الرابعة:
توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مراعاة المدقق الداخلي لإمضاء المصرفي للقوانين والأنظمة وتقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية عند مستوى دلالة إحصائية 0.05.

الفرضية الخامسة:
توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين شمولية عمل المدقق الداخلي لكل نشاط في المصرفي وتقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية عند مستوى دلالة إحصائية 0.05.

الفرضية السادسة:
توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين متابعة المدقق الداخلي لإدارة نظم العمليات الإلكترونية وتقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية عند مستوى دلالة إحصائية 0.05.

الفرضية الرئيسية الثانية:
توجد علاقة عند مستوى دلالة إحصائية 0.05 = α حول دور المدقق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية تعزى إلى بيانات المدقق الداخلي، كالتالي:
- المؤهل العلمي- التخصص- المنصب الوظيفي- الجهة التي تتبع لها دائرة التدقيق الداخلي-
- مدة مراولة مهنة التدقيق الداخلي- الشهادات المهنية- عدد الدورات التي التحق بها في مجال عمله في التدقيق الداخلي- مجال الدورات- وجود لائحة داخمية في المصرفي تحدد دور المدقق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية).

1.7 الدراسات السابقة:

أولًا: الدراسات العربية:
1. دراسة (الشوا، 2014م) بعنوان: دور المدقق الداخلي في إدارة مخاطر بيئة العمل.
تهدف الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على أهمية دور المدقق الداخلي في مجمع إيرادات وزارة المالية الفلسطينية، ومدى تأثير الشفافية والإفصاح التي يتمتع بها نحو إدارة مخاطر بيئة العمل، بالإضافة إلى التعرف على أهمية نظام التدقيق الداخلي وذلك بفرض
الرقابة على المخاطر، وتتم توزيع استبانه على عدد (305) محاسب في مجمع الإيرادات في وزارة المالية وتم استرداد منهم (166) استبانه.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي تزيد من قدراته على إدارة المخاطر في بيئة العمل بالإضافة إلى وجود علاقة إيجابية بين كلا من الحفاظ على استقلالية المدقق الداخلي ووجود الصلاحيات الكاملة له على تفعيل إدارة مخاطر بيئة العمل.

ومن أهم توصيات الدراسة الاهتمام بالكشف المهنية للمدققين الداخليين وتطوير أدائهم واستخدام التقنيات الحديثة في إنجاز عملهم وتعزيز دورهم في إدارة المخاطر من خلال الإقتصاص والشفافية المتبادلة مع المؤسسة.

2. دراسة (راضون، 2012م) بعنوان: "أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية".

تمحورت الدراسة حول التعرف على مقاييس جودة أداء التدقيق الداخلي، ودور التدقيق الداخلي الحديث في تعزيز دور الإدارة في إدارة المخاطر، بالإضافة إلى مدى إمكانية تطبيق معايير التدقيق الداخلي الحديثة في البنوك الفلسطينية في قطاع غزة، وتم توزيع استبانة على (33) مدقق داخلي عاملي في البنوك التجارية في قطاع غزة.

وقد خصصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أنه يتم تطبيق كلا من معايير السمات والمتمثمة في (الاستقلالية والوضوعية والكفاءة المهنية...) ومعايير الأداء والمتمثمة في إدارة أنشطة التدقيق والتخطيط وإدارة الموارد والتحكم المؤسسي وتحديد المعلومات... من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية، وهناك دور للمدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية ولديه إدراك لأدوات تطبيقها.

ومن أهم توصيات الدراسة: ضرورة اهتمام الجهات الإدارية في المصارف بنشاط التدقيق الداخلي مما يساعد على تطوير هذه الوظيفة وتوفر الإمكانيات اللازمة لدعم مكانتها داخل المصرف، وضرورة اهتمام التشريعات بمهنة التدقيق الداخلي من ناحية استقلالية أقسام التدقيق ومؤهلات العاملين بها، بالإضافة إلى ضرورة تنظيم المصارف دورات تدريبية للمدققين الداخليين في أساليب إدارة المخاطر المصرفية وكيفية مواجهتها وتقييمها.
3. دراسة (مصبح، 2012م) بعنوان: "إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك العامة في فلسطين وفق مستجدات اتفاقية بازل".

تهدف الدراسة إلى الوقوف على طبيعة وأثر المخاطر التشغيلية وكيفية إدارتها وما مدى التزام البنوك بتكوين أسس عمل لمواجهتها، بالإضافة إلى التعرف على الإجراءات التي تتبعها البنوك لتطوير إدارة المخاطر وما هو الدور الذي تلعبه سلطة النقد بالخصوص، وقد تم توزيع استبانة على عدد (135) استبانة على مدراء الدوائر المخاطر في البنوك وموظف الفريق والتقنيين في سلطة النقد الفلسطينية.

وقد خلصت الدراسة إلى نتائج أهمها: توفر استراتيجيات متقدمة من قبل مجالس إدارة البنوك لإدارة المخاطر التشغيلية بدرجة مقبولة، وجود بعض جانب السوء والقصور في عمليات المتابعة لهذه المخاطر، إلى جانب انخفاض مستوى الاهتمام بالتدقيق الواجب رفعها إلى الإدارة العليا للبنوك.

وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام البنوك بتطوير الآليات المتبعة لديها لتطوير نظام إدارة المخاطر التشغيلية، وضرورة الالتزام بتطبيق المعايير الدولية في مجال كفاءة أداء البنوك، المراجعة الرقابية، الإفصاح، والعمل على متابعة وتقييم مدى كفاءة أدوات معالجة موظفين التواصل.

4. دراسة (الصواف، 2011م) بعنوان: "أثر الرقابة والتدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية".

أهداف الدراسة إلى تحديد أنواع المخاطر التشغيلية التي تتعارض لها المصارف التجارية العراقية، وإبراز دور الرقابة والتدقيق الداخلي في تحجيم هذه المخاطر وحماية المصارف منها بالإضافة إلى مساعدة المصارف التجارية في التعرف على هذه المخاطر وكيفية تجنبها قدر الإمكان، وتم توزيع استبانة على عينة تتكون من (30) فرد من المبحوثين (الرئيسي، المتعاونين، ورؤساء شعبة الرقابة والمدققين) في المصارف التجارية العراقية في مدينة الموصل.

وقد خلصت الدراسة إلى أن مفهوم الرقابة الداخلية والتدقيق يشمل حماية النقدي وجميع النواحي الإدارية والفنية التي تساهم في تحقيق الأهداف، كما أن الرقابة الداخلية محكمة بمقابلتها وتم تطبيقها في ضوء حجم المصرف وطبيعة عمله والمنظمات التنظيمية والقانونية المتوفرة، كما أن قوة الرقابة والتدقيق الداخلي يقلل الخطر التشغيلي.
ومن أهم توصيات الدراسة: التأكيد على أن يكون الهدف من الرقابة الداخلية والتدقيق هو تقليل الأخطاء وتفادي حد الأخطار التي قد يتعرض لها المصرفي، ومراعاة أن يتضمن كل مكون من مكونات نظام الرقابة الداخلية مجموعة من الضوابط يتم تصميمها بصورة تكاملية، وتقويم كفاءة نظام الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي وفق تحقيق أهدافها.

5. دراسة (المدهون، 2011م) بعنوان: "دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة":

تهدف الدراسة بشكل رئيس إلى قياس مدى قيام المدقق الداخلي بدوره في إدارة المخاطر في المصارف التجارية في قطاع غزة، وذلك بالتعرف على مدى إدرار المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر ودور كلا من تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق، وتأثير الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق في تفعيل إدارة المخاطر، بالإضافة إلى التعرف على دور المدقق الداخلي في تقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها، وقد تم بإعداد استبانو وتوسيعها على مجتمع الدراسة البالغ عدده (50) مدققاً داخلياً في المصارف العاملة في قطاع غزة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن هناك وعي لدى إدارة التدقيق الداخلي بأهمية إدارة المخاطر في المصرف حيث إنه يوجد نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي، إن المدقق الداخلي بيدل العناية المهنية الواجبة عند قيامه بإجراءات التحليل في تطبيق مبادئ عمليات إدارة المخاطر، ويقوم بمراقبة وتقييم نظام إدارة المخاطر القائم في المصرف.

وأوصت الدراسة مجموعة من التوصيات كان من أهمها: ضرورة زيادة التنسيق بين المدقق الداخلي وإدارة المخاطر في المصرف، والعمل على زيادة الاهتمام بتنمية قدرات المدققين الداخليين وتغذية المهارة والمعرفة لديهم لمكنهم من أداء أعمالهم بصورة فعالة في مجال إدارة المخاطر، والعمل على تدعيم مقومات استقلالية المدقق الداخلي لبادأ مهامه على أكمل وجه.

6. دراسة (البجيرمي، 2011م) بعنوان: "دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر":

هدفت الدراسة إلى معرفة ما إذا كان نشاط التدقيق الداخلي يساهم بشكل فعال في إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة والخاصة وما إذا كانت هناك فروق جوهيرية بين آراء
قسمي المالية والتدقيق الداخلي في كلا من المصارف السورية العامة والخاصة حول مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن نشاط التدقيق الداخلي يساهم بشكل فعال في عملية إدارة المخاطر وتحديد وتقديم المخاطر والاستجابة لها في المصارف السورية الخاصة بخلاف المصارف السورية العامة، ولا يوجد اختلافات جوهرية بين آراء العاملين في قسم التدقيق الداخلي وآراء العاملين في قسم المالية في كل من المصارف العامة والخاصة حول مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، ومن خلال هذه الدراسة تبين أنه يوجد عدم اهتمام من قبل المصارف العامة والخاصة بأهمية حصول عاملها في قسم التدقيق الداخلي على الشهادات المهنية الدولية في هذا المجال.

وتأتي أهم توصيات هذه الدراسة: ضرورة تفعيل دور نشاط التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة، وضرورة اهتمام المصارف العامة ويشكل كبير بعملية إدارة المخاطر لديها ومعرفة دورها البالغ الأهمية في مواجاة مختلف المخاطر المحتملة بتنشطها وأعمالها، بالإضافة إلى الانتباه المصارف العامة والخاصة لأهمية الشهادات المهنية الدولية في زيادة كفاءة عاملها في قسم التدقيق الداخلي.

7 دراسة (المدلل، 2007م) بعنوان: "دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية التدقيق الداخلي في تقييم كفاءة وفعالية الإدارة كمدخل لتسوية الشفافية والمسؤولية والمحاسبة والإفصاح، بالإضافة إلى التعرف على دور التدقيق الداخلي في تقييم وتقديم نظام الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى دوره في إدارة ودعم نظام إدارة المخاطر وأهمية ذلك في ضبط الأداء الإداري والمالي في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، لتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة وزعت على جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وعددها(36) شركة.

وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها: إن هناك دوراً ملموساً لوظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء الإداري والمالي في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وأن هذا الدور يحتاج إلى تعزيز وتمثيل، وتبني وحدات التدقيق الداخلي في معظم الشركات معابير للأداء وهذا يؤثر بالإيجاب على ضبط الأداء لهذه الوحدات، وأن يوجد درجة من الاستقلالية لوحدات التدقيق الداخلي في معظم الشركات ولكن...
 وهناك بعض التدخل من جانب الإدارة التنفيذية بعمل التدقيق الداخلي، ووجد علاقة كبيرة بين
قياس التدقيق الداخلي بدوره في تقديم ودعم إدارة المخاطر وبين ضبط الأداء الإداري والمالي
بالشركات المساهمة العامة الفلسطينية.

وبناء على توصيات الدراسة: ضرورة عقد الدورات التدريبية للمدققين الداخليين بهدف
إكسابهم المعرفة الكافية بمعايير التدقيق الداخلي، وضرورة فصل قسم التدقيق الداخلي عن
الإدارة المالية وتعيينه إلى الإدارة العليا أو لجنة التدقيق للمساهمة بشكل أكبر في تطبيق القواعد
العملية وتقييم الأداء، وضرورة أن يقدم المدقق الداخلي تقريراً دورياً إلى مجلس الإدارة وإلى
لجنة التدقيق عن مدى التزام الشركة بأخلاق القوانين والقواعد لمنظمة لنشاطها.

8. دراسة (مختوم، 2007م) بعنوان: "المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة
 الداخلية في البنوك التجارية الأردنية".

تهدف الدراسة بشكل رئيس إلى معرفة مدى تطبيق البنوك التجارية الأردنية لمعايير
التدقيق الداخلي المتعارف عليها، وذلك من خلال مقارنة إجراءات التدقيق الداخلي المنتسبة في
البنوك التجارية الأمريكية، ومعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها والساقدة عن معهد المدققين
dاخليين في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1978م، كما تناولت هذه الدراسة تقييمًا ل مدى
ملاءمة هذه المعايير للتطبيق في البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظرة مدار وكادر التدقيق
dاخلي، وقد تم إعداد استبانه موجحة إلى مدار وكادر التدقيق الداخلي في البنوك التجارية
الأردنية، حيث تم توزيع (47) استبانه.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: عدم وجود علاقة بين مدى تطبيق
معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية وبين كلا من عدد العاملين في التدقيق
dاخلي، وسنوات الخبرة لهم، وعدم وجود علاقة بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في
البنوك التجارية الأمريكية بتعاب لكلا من المؤهل والخصائص العلمي للمدققين الداخليين، بالإضافة
إلى أن البنوك التجارية الأردنية تقدم بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها مع وجود
تباين بين درجة التطبيق.

ومن أهم توصيات الدراسة: ضرورة قيام البنك المركزي الأردني وضع تشريعات وقوانين
تتضمن إيجاد معايير محلية للتدقيق الداخلي، وتأسيس جمعية للمدققين الداخليين تعنى بشؤون
المهنة وأعضاها، وضرورة التشريع والتعاون ما بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي والاستفادة
من عمل المدقق الداخلي.
ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Popescu and Omran, 2011)

Managing Risk and Internal Auditing

تهدف الدراسة إلى اثبات أن التدقيق الداخلي من ركائز فعالية وكفاءة الإدارة، وذلك من خلال مساعدته للإدارة في الوصول إلى أهداف المنشأة وتقديم عملية إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والحكوكمة، وذلك بتقديم مقتراحات لزيادة فاعليتها، وتتم تحليل الممارسات الاقتصادية والمالية والإدارية للشركات، وبعض دراسات الحالة للأداء في رومانيا.

تتم استنتاج أن معظم المدققين لديهم التعليم الجامعي الأساسي في مجال المحاسبة وأنهم بحاجة إلى تدريب خاص حيث إن معايير المراجعة تتطلب من مدققي الحسابات النظر في مرحلة التخطيط للمخاطر، وللتقليل من آثار المخاطر البيئية التي تستغل نقاط ضعف الوحدة يجب تطبيق نظام رقابه داخلي فعال.

وأوصت الدراسة باستكمال الدراسات النظرية التي أجريت في كل من رومانيا والأدب المتخصص، أكثر تعقيدا من ذلك بكثير دراسات الحالة، مع مزيد من البحث التطبيقية والممارسة في مؤسسات التدقيق والمراجعة في رومانيا، وقدمت الدراسة مبادئ توجيهية لوضع معايير إجراء تحديد المخاطر وتحديد الأولويات وتحليل المخاطر، ومنهجية تقييم المخاطر لإعداد خطة التدقيق الداخلي.

2. دراسة (Soh and Martinov-Bennie, 2011)

The Internal Audit Function Perceptions Of Internal Audit Roles

تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى تقديم نظرة ثاقبة عن الأدوار والمسؤوليات الحالية للتدقيق الداخلي والتعامل التي ينظر إليها على أنها ضرورية لضمان فاعليتها بالإضافة إلى فحص ممارسات تقييم الأداء الحالي للتدقيق الداخلي، وقد تم استخدام المقابلات شبه المنظمة للحصول على تصصارات ممثلي إدارة الشركات الرئيسية في استراليا حول الدور المتغير للتدقيق الداخلي، بالإضافة إلى فعالية التدقيق الداخلي من حيث من تصميمه ومقياسه وتقسيمه.

نتائج الدراسة تشير إلى توسع كبير وتركيز دور التدقيق الداخلي وتصصارات فاعليته كبير وتتم إرجاع ذلك إلى التغييرات التنظيمية الأخيرة وزيادة الوعي لقيمة نوعية وظيفة التدقيق الداخلي والتحولات الثقافية الشاملة فضلاً عن زيادة نوعية الأفكار في الأدوار الرئيسية في كل من وظائف التدقيق الداخلي لجنة التدقيق، ومع ذلك فإن النتائج أيضا تشير إلى أن تقييم الأداء
للتدقيق الداخلي لم تتطور بشكل معاصر وأن هناك اختلال بين الدور و التقييم يؤدي إلى صعوبة في تقييم مدى تلبية وظائف التدقيق الداخلي لتوقعات أصحاب المصلحة.

وقد أوصت الدراسة بإجراء بحوث مستقبلية لدراسة بعض الإصدارات بمزيد من التعمق مثل تطوير الأداء الملموم لوظيفة التدقيق الداخلي، ودراسة تصورات الجهات الفاعلة في حوكمة الشركات بما في ذلك الإدارة العليا والمدفقين الخارجيين.

3. دراسة (Sobel, 2011) بعنوان:

**Internal Auditing’s Role In Risk Management**

تهدف الدراسة إلى تقديم التحليلات والرؤى للجان التدقيق والإدارة وأنشطة إدارة المخاطر والتعرف إلى دور التدقيق الداخلي في تحديد وتقسيم المخاطر الإستراتيجية للمنظمة، هذه الدراسة ركزت على الطرق لإضافة القيمة بأداء بعض أدوار المطلوبة بإدارة المخاطر، وتم دراسة البيانات من الدراسات الاستقصائية التي أجريت على مدى عامين سابعين في فلوريدا.

من بعض نتائج الدراسة أن ثلاثة أرباع مستجيبي الدراسات اعتقدت أن هناك حاجة صاعدة للجان التدقيق لكسب بصيرة أكبر على عمليات إدارة المخاطر، وأن الإدارة لا تدفع بالتفاقي الداخلي للعب دوراً أكثر بروزاً في إدارة المخاطر فهي لا ترغم على بناء الدقيق الداخلي كعنصر مكمل في نجاح إدارة المخاطر، بالإضافة إلى وجود نسبة منخفضة من مستجيبي الدراسات تشكل نسبة (9%) يخزنون التدقيق الداخلي المسؤولية عن إدارة مخاطر المؤسسة، كما أن (77%) منهم برون أن الدقيق الداخلي يلعب دوراً استشارياً أكثر لوجود فكرة أنهم يميلون إلى امتلاك فهم أقوى لإدارة المخاطر، وتقسيم مهارات الدقيق الداخلي كتب لمهم مهارات التدقيق الداخلي هي المعرفة والفهم لإدارة الأعمال والصناعة والمعرفة والخبرة لإدارة المخاطر.

وأوصت الدراسة بضرورة أن يكون هناك دور إيجابي لرئيس التدقيق ودفع الجهود داخل المنظمات للمساعدة في إدارة المخاطر، وضرورة أن تحصل أنشطة التدقيق الداخلي على التدريب ووضع خطة محكمة للمخاطر.
The Role Of Internal Audit In Engineering Project Risk Management

This study aims to explain the role of internal audit in engineering project risk management. The study examines previous research conducted by Wang and Li in 2011, which revealed the importance of internal audit in reducing the risks associated with engineering projects. The study also discusses how internal audit can enhance the effectiveness of risk management in engineering projects.

Laviada in 2007 conducted a study on the role of internal audit in operational risk management. The study highlights the importance of internal audit in identifying and mitigating operational risks in financial institutions in Spain. The study emphasizes the role of internal audit in providing effective risk management and reducing operational risks.

From the study, it can be concluded that internal audit plays a crucial role in reducing risks and enhancing risk management effectiveness. The findings of the study can be applied to improve risk management practices in engineering projects and financial institutions.
شركات التقييم، الموردون، الخ، كما أن كيفية إدارة المخاطر التشغيلية ستطور وتعزز الرقابة الداخلية للمؤسسة، و التدقيق الداخلي يجب أن يكون متزامنًا لجميع عمليات تطبيقات الأنظمة الخاصة بإدارة المخاطر التشغيلية في الوحدات.

6. دراسة (Sarens and Beelde, 2005)

Internal Auditor’s Perception About Their Role In Risk Management

هدفت الدراسة إلى أن يدرك المدققوف الداخليون دورهم في إدارة المخاطر حيث إن ضمن السياق البلجيكي تعتبر مهنة التدقيق الداخلي مهنة صغيرة نسبيًا وفي طور الشباب، كما تم التحري عن عمل المدققوف سواء تحت تأثير التغيرات الحديثة في تطبيقات إدارة الشركة أو التأكد المالي، واهتمت الدراسة بالاختلافات بين الشركات البلجيكية والشركات البلجيكية التابعة لشركات أمريكية وعلاقتها بدور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.

وقد خلصت الدراسة إلى: أنه في الشركات البلجيكية تركز المدققوف الداخليين على العيوب الحادة في نظام إدارة المخاطر يخلق الفرص لظهور قيمة الشركات في المدى القريب، كما يبتكر المدققوف الداخليون دورًا في خلق المستوى وأعلى بالخطر والرقابة بالإضافة إلى نظام إدارة مخاطر أكثر شفافية وتوثيق ومعيارية وتشكيلًا، بالإضافة إلى أنه في الشركات البلجيكية التابعة للشركات الأمريكية فإن التقديرات الموضوعية لآراء المدققوف الداخليين تعتبر مهمة تنفيذ الرقابة الداخلية كمتبة للكشف والمراجعة وفقًا لما ذكر في قانون ساربنس أوكسلي.

وأوصت الدراسة بإجراء البحوث الطويلة على تغيير دور التدقيق الداخلي عبر الزمن في الحالة البلجيكية، وذلك لمعرفة كيف أن مزيد من تقييمات القانون البلجيكي لحوكمة الشركات سوف تؤثر على مهنة التدقيق الداخلي.

7. دراسة (Stewart and Kent, 2006)

The Use Of Internal Audit By Australian Companies

هدفت الدراسة إلى التعرف على الاستخدام الاختياري للتدقيق الداخلي من قبل الشركات العامة المدرجة في البورصة الاسترالية وتميز العوامل التي أدت إلى الشركات أن يكون لديها تدقيق داخلي، واستنادًا إلى معهد تعريف المدققوف الداخليين للتدقيق الداخلي، وتم جمع البيانات
من مسح بيانات الشركات الواردة في التقارير السنوية، كما قدمت الدراسة معلومات وصفية عن استخدام التدقيق الداخلي.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن ثلث الشركات فقط تستخدم التدقيق الداخلي، وهناك علاقة قوية بين التدقيق الداخلي والإدارة المخاطر، كما يوجد علاقة قوية بين حجم الشركة واستخدام التدقيق الداخلي بالشركات، ومع ذلك وجدت الدراسة ضعف الدعم للعلاقة بين التدقيق الداخلي وقوة حوكمة الشركات.

وأوصت الدراسة بأن هناك المزيد من الفرص لإجراء البحوث مثل أسباب اختيار الشركات لاستخدام التدقيق الداخلي، ودور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، وهو غير مستكشف نسبياً.

8. دراسة (Allegrini and D’onz, 2003):

*Internal Auditing And Risk Assessment In large Italian Companies*

هدف هذه الدراسة إلى تكوين وجهة نظر عامة بخصوص ممارسات التدقيق الداخلي، وتحليل نشاطات تقييم المخاطر، وفحص تطبيق خطر الاعتماد على مراجعة الحسابات وتعريف قبول (Control Risk Self Assessment) CRSA، ومن نتائج المسح أن الشركات عادة تقوم بتطوير منهج تقييم المخاطر، وتم التأكيد من قبل المستجيبين بأن المساهمة مجهزة من قبل المدققين الداخليين بعمليات تقييم المخاطر وفي المؤسسات المالية صرح المدققون الداخليين إلى اشتراع فريق في إدارة المخاطر وتقييم مساعدة في جودة تقييم المخاطر التشغيلية، أما في النتائج عرضت في السياق الإيطالي بأنه ما زال في مرحلة جيدة ويمكن تحقيقه من قبل كل المؤسسات فقط بواسطة بضعة رواد. كما أشار في الدراسة إلى أن هناك تصور بأن التدقيق الداخلي في الحالة الإيطالية سيتغير في المستقبل القريب.

1.8 ما يميز الدراسة:

لقد تناولت معظم الدراسات المحلية السابقة دور التدقيق الداخلي في إدارة وتقييم المخاطر بشكل عام، فرذي دراسة (الشوا، 2014م) هدفت بشكل رئيسي إلى الوقوف على مدى تأثير الشفافية والإفصاح التي يتمتع بها المدقق الداخلي في المؤسسات الحكومية نحو إدارة مخاطر بيئة العمل وأهمية دور المدقق الداخلي في مجمع إيرادات وزارة المالية، كما أن هذه
الدراسة اختصت بمخاطر بيئة العمل الحكومية وليس المخاطر المصرفية، أما (رضوان، 2012م) فتوجزت دراسته حول مقاييس جودة أداء التدقيق الداخلي في معايير الهندسة ودور التدقيق الداخلي الحديث في تعزيز دور الإدارة في إدارة المخاطر، ودراسة (المدوبة، 2011م) فهدفت بشكل رئيس إلى قياس مدى قيام المدقق الداخلي بدوره في إدارة المخاطر في المصارف التجارية في قطاع غزة.

في حين أن الدراسات التي تناولت المخاطر التشغيلية لم تعطي أهمية لدور المدقق الداخلي في تقييم إدارة هذه المخاطر فنرى دراسة (مصيح، 2012م) هدفت إلى الوقوف على طبيعة وأثر المخاطر التشغيلية وكيفية إدارتها وما مدى التزام البنوك بتقديم رأس مال لمواجهةها بالإضافة إلى التعرف على الإجراءات التي تتبعها البنوك لتطوير إدارة المخاطر وما هو الدور الذي تلعبه سلطة النقد بالخصوص.

أما بالنسبة للدراسات الأجنبية فقد تناولت موضوع الدراسة مختلف فنرى (Sobel, 2011م) تحدث عن دور التدقيق في تحديد وتقييم المخاطر الاستراتيجية للمنشأة، في حين أن (Wang and Li, 2011م) تحدث عن الكيفية التي ينبغي أن تحمل مؤسسة الأعمال الهندسية التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر التشغيلية. أما (Laviada, 2007م) فقد قام بتقديم إطار لإدارة المخاطر التشغيلية من وجهة نظر التدقيق الداخلي.

وعليه فإن أهم ما يميز هذه الدراسة هو إلقاؤها الضوء على دور التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر التشغيلية المصرفية على وجه الخصوص، خاصة وأن يصبح هناك مقومات لدور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر التشغيلية فإنه يعتبر تطور في عمل المدقق الداخلي كونه ي تعدى دور التقليدي بالنسبة للأمور المالية، خاصة وأن المخاطر التشغيلية أصبحت لا تقل أهمية عن المخاطر المصرفية المالية وذلك مع التطور الحديث للعمليات المصرفية المتزامن مع التطور التكنولوجي الحديث المتسارع والذي قد يؤدي إلى زيادة المخاطر المصرفية التشغيلية التي قد تواجهها المصارف، حيث إن هذه المخاطر كفيل بتعرض المصارف لخسائر مالية فادحة أو إفلاس المصرف مثل وجود خلل في آمان الأنظمة الإلكترونية أو تعرض أجهزة إلكترونية للهجمات، وبالتالي فإن هذه الدراسة تستكمل ما تعرضت الدراسات السابقة من دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالتركيز على مقومات هذا الدور بالنسبة إلى المخاطر التشغيلية على وجه الخصوص.
الفصل الثاني
دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية
2.1 مقدمة:

لقد زاد عالم الأعمال تعقيداً مع الزمن وزادت مخاطره وخاصة القطاع المصرفي، لذلك فإن الشركات أصبحت تعزز من دور كل ما يساهم في تخفيض المخاطر ومن تلك التدقيق الداخلي الذي زاد الاهتمام به والانتباه إليه أهميته حيث تم إنشاء معهد المدققين الداخليين عام 1941م في أمريكا والذي بدأ قام بالاهتمام بكل ما يعزز من المدققين الداخليين ودورهم في المنشآت وذلك على مستوى العالم. بعد انهيار العديد من الشركات الكبرى في بعض دول العالم (Sarbanes-Oxley) وخصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية وصدر قانون عام 2002 في أمريكا المتعلقة بأهمية الرقابة الداخلية وقوتها، إضافة إلى استحداث مفاهم وأساليب ومارسات حديثة لقيقة المخاطر الداخلي، وبعد ازدياد المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات بشكل عام والمصروف بشكل خاص، قامت العديد من الجهات المختصة في هذا المجال بوضع قواعد ومبادئ عامة لرقابة المخاطر وإدارتها، واستحوذت على اهتمام العديد من المؤسسات المالية والدولية، وعلى وجه الخصوص لجنة بالرقابة المصرية، حيث قامت في النصف الثاني من التنسيقات بإصدار وثائق تتعلق بالأعمال المصرية التي تخص إدارة المخاطر وإدارتها، كما وضعت أيضاً دليلاً أساسياً لمبادئ التدقيق الداخلي في البنوك عام 2001، وظفته دعم الجهود التي تجعل مبادئ التدقيق الداخلي مستخدمة عالمياً، معتمدة على المعايير التي وضعها المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين (المساعد، 2006م، ص1).

ويرى (Laviada, 2007, p143) أنه يجب على المصرف وضع إطار لإدارة المخاطر التشغيلية وتقييم كفاءة رأس المال وفقاً لهذا الإطار، ينبغي أن يشمل الإطار تقييم المصرف للمخاطر التشغيلية، على النحو المحدد من خلال سياسات إدارة هذه المخاطر، بما في ذلك المدى والطريقة التي يتم فيها نقل المخاطر التشغيلية خارج البنك، كما ينبغي أن تشمل أيضاً سياسات تحديد تقييم ومراقبة والتحكم في المخاطر، وتطلب تعلمات متطلبات رأس المال التي نشرت مؤخراً أن يخضع إطار المخاطر التشغيلية لمراجعة منتظمة من تدقيق الحسابات الداخلية (أو خارجية). لذلك ينبغي أن يشمل التدقيق الداخلي في خطته السنوية مراجعة شاملة لإطار إدارة المخاطر التشغيلية، واستعراض السياسات العمليات والإجراءات لتحديد تقييم ومراقبة والتحكم أو التخفيف من المخاطر التشغيلية.

وعليه فإنه في البحث الأول من هذا الفصل يتم استعراض التدقيق الداخلي بفهمه وأهدافه وأدواته، أما في البحث الثاني يتم التحدث عن المخاطر المصرية بشكل عام وأدواتها وعن المخاطر التشغيلية بشيء من التفصيل.
المبحث الأول
التدقيق الداخلي

0.2.0 تمهيد:

يحتل التدقيق الداخلي أهمية كبيرة في الشركات خاصة في المصارف حيث أصبحت الإدارة العليا في المصارف تعتمد عليه بشكل كبير في عملية اتخاذ القرارات الإدارية والمالية وفي تقييم نتائج هذه القرارات.

وقد تطور التدقيق على مر السنين حيث إنه مع بداية القرن التاسع عشر كان التدقيق الداخلي يقدم للإدارة المتوسطة في المؤسسة خدمة تقييم عمليات محاسبية معينة، وفي عام 1940 تحوّل منهج التدقيق الداخلي إلى توفير ضمانة حيويّة تتم[in]نظام الرقابة الداخلية حيث أن عملية التقييم لم تعد ممكنة بسبب أن العمليات أصبحت أكبر حجماً وأكثر تعقيداً وتفاعل مع هذا التحول تغير على التدقيق الداخلي بأنه أصبح يشمل كافة العمليات التشغيلية وليس فقط العمليات المحاسبية، ثم في فترة الثمانينات شهد التدقيق الداخلي تطوراً حيث أصبح يوضع المنهج على أساس المخاطر كون العمليات التجارية أصبحت معقدة ومتوافقة بالمات أكثر من أي وقت مضى، وبنفسه أصبح التدقيق الداخلي يركز على توفير ضمانات حول العمليات التجارية التي تقلل من المخاطر الرائعة للأعمال التجارية (Chambers. et. Al. 2015, p. 35).

توسع نطاق التدقيق بحيث أصبح يستخدم كأداة لفحص وتقييم مدى فاعلية الأساليب الرقابية في متابعة تنفيذ المهام، ومد الإدارة العليا في الشركة بصورة مستمرة بالحقائق والمعلومات التي تعكس أثر القرارات الإدارية التي سبق اتخاذها أو سوف يتم اتخاذها على تنفيذ المهام ونتائج النشاط الداخلي مراكز المسؤولية، بحيث تعتمد عليها الإدارة العليا أساساً فيما تتخذ من قرارات جيدة (الورش وغيره، 2010م، ص207)، كما تجد الإشارة إلى أن التدقيق الداخلي أصبح يعتبر بنداً أساسيًا في مقياس منظمة المعايير الدولية 9000 للتأكد من أنه تم إتباع النظام والتوصيل إلى النتائج المتوقعة (زيدان، 2010م، ص56).

2.2.1 مفهوم التدقيق الداخلي:

يعتبر التدقيق الداخلي عملية أساسية من العمليات التي تضبط الأعمال المحاسبية لأية منشأة بغض النظر عن طبيعة نشاطها وهي تعتبر عملية مكملة لعملية التدقيق الخارجي.
ويذكرون العديد من التعريفات التي تناولت هذا النوع من التدقيق، إلا أن التعريف الأكثر شيوعاً هو التعريف الذي تبنته خمسة منظمات مهنية متخصصة في المحاسبة والتدقيق والتي طلقت عليها لجنة 'COSO' (Committee Of Sponsoring Organization) (إبراهيم، 2009، ص 21):

"التدقيق الداخلي هو عمليات تتأثر بمجموعة إدارة المؤسسة والأفراد الآخرين في المؤسسة، ويتم تصميمها لتحفيز تأكيداً معقولاً حول تحقيق المؤسسة لأهدافها في النواحي التالية: كفاءة العمليات وفعاليتها واعتماد التقارير المالية والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها".

ويشير التعريف القديم لمعهد المدققين الداخليين إلى أن التدقيق الداخلي هو (رضوان، 2012، ص 21): "وظيفة تحقيق مستقلة تنشأ داخل الشركة، بهدف مساعدة أفراد الشركة على تنفيذ مسؤولياتهم بشكلية من خلال تزويدهم بالتحليلات والتوصيات والمشورة والمعلومات المختصة بفحص الأنشطة".

بينما المفهوم الذي وضعه مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي وفقاً لمعايير التدقيق الدولي "610" المعدل عام 2004 يشير إلى أن التدقيق الداخلي هو (جامعة، 2009، ص 29):

"تقييم أنشطة الشركة المتعارفة عليها كخدمة للشركة ومن ضمنها وظائفها من بين أشياء أخرى نظام الرقابة الداخلية وفعاليته".

كما أنه وحسب آخر تعريف صادر في عام 1999م عن معهد المدققين الداخليين فإن التدقيق الداخلي يتوفر على أنه (المباشر، 2014، ص 33):

"تشغيل مستقل وموضوعي، يقدم تأكيدات وخدمات استشارية بهدف إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها، ويساعد هذا التشغيل في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال اتباع أسلوب منهجي منظّم لتقديم وتحسين فاعلية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة".

وقد قامت لجنة بازل II بتعريف التدقيق الداخلي على أنه (Chambers، 2014، 199pm): "وظيفة التدقيق الداخلي الفعّال هي توفير تأكيدات مستقلة لمجلس الإدارة والإدارة العليا حول جودة وفعالية الرقابة الداخلية للبنك، وإدارة المخاطر، ونظم الإدارة والعمليات، وذلك لمساعدة مجلس الإدارة والإدارة العليا لحماية مؤسستها وسمعتها".

ينتبه لنا أن جميع التعريف المذكور أعلاه متقاربة حيث إن جميعها تدور حول أن عمّل المدقق الداخلي أصبح يهدف إلى مراجعة جميع أنشطة المؤسسة المالية والتشغيلية ولا
يقتصر على العمليات المالية، لكن التصريح الصادر عن لجنة بازل هو الأسباب لهذا البحث كونه يختص بالتدقيق الداخلي في المصارف كما أنه أفضل لأنه تحدث عن شمولية عمل المدقق الداخلي لكلا من الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر، نظام الإدارة والعمليات.

2.2 أهداف التدقيق الداخلي:

التفتيش جزء من نظام الرقابة الشامل للمنشأة، ويوفر عدة وظائف هامة للمراقبة. أولها أنه يمكن أن تكون بمثابة آليات الرقابة الكشفية وهذا من خلال إجراءات التدقيق، ومدقق الحسابات قد تقوم بتحديد وتقديم أخطاء أو سوء، أو الفروق بين الوضع الحالي ومعايير محددة سلفاً. وثانيها أنه يمكن أن يكون التدقيق آلية الرقابة الوقائية، مثل أن الأخطاء أو تحريرات والأنشطة الاحتياطية لا تحدث في المقام الأول. وأخيراً بأنه ينبغي أن تستخدم نتائج عمليات التدقيق لتحديث واقتراح أي تحسينات محتملة على الجهة الخاضعة للرقابة (Azzam, 2015، ص14).

لقد حددت نشرة معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1978 الأهداف في مقدمتها أن هدف التدقيق الداخلي الرئيس هو مساعدة جميع أعضاء المنشأة على تأدية مسؤولياتهم بفاعلية، ويتم ذلك من خلال قيام التدقيق الداخلي بتزويده بالتحليقات والتوصيات والمشورة والمعلومات التي تهم الأنشطة التي يتم مراجعتها (الخطيب، 2010م، ص135).

ويمكن تقسيم أهداف ووظائف التدقيق إلى أساسية وثانوية (دبيري، 2011م، ص197):

أولًا: الأهداف الأساسية، وهي تحقق ضمن تحقيق أقصى كفاءة إنتاجية منظمة وأهمها:

1. التأكد من اتباع السياسات والإجراءات الموضوعة ومدى الالتزام به.
2. تقييم الخطط والسياسات والأعمال الموضوعة.
3. المحافظة على أموال وموارد المنشأة والمحافظة على الاحتياط والسند الاستعمالي.
4. التحقق من دقة البيانات المحاسبية (اتخاذ القرارات ورسم البيانات والخطط).
5. الالتزام بتزويد هيئة الإدارة المختلفة ببيانات محاسبية دقيقة وصادقة.
6. الالتزام بتزويد المستويات الإدارية بالمفارقات والتحليقات والدراسات والبيانات والمعايير المالية والإحصائية.
7. رفع الكفاءة الإنتاجية باقتراح ما تراه من تعديلات وتحسينات ملائمة.
ثانياً: الأهداف الثانوية: يقوم التدقيق الداخلي بتقديم خدمات تقليلة للإدارة أهمها:

1. تنفيذ برامج التدريب التي تنظمها إدارة الأفراد للعاملين الجدد والقادمين.
2. بذل جهد العاملين على حسن أداء واجباتهم بدقة وعناء وبدون تأخير.
3. منع أو الحد من ارتكاب الأخطاء والغش والتعاون.
4. القيام بدراسات وبحث بناء على طلب الإدارة.

ومن ضمن إصدارات المعايير الدولية للتفقد ورقابة الجودة ذكر أن أهداف أقسام التدقيق الداخلي تختلف بشكل كبير وتعمد على حسن وهيكل المشارقة ومنطلقات الإدارة، وحيثما أمكن المكلفين بالرقابة، ويمكن أن تشمل نشاطات قسم التدقيق الداخلي واحد أو أكثر من الأهداف التالية (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2009، ص646):

1. الإشراف على الرقابة الداخلية: يمكن أن يكلف قسم التدقيق الداخلي مسؤولية مراجعة أنظمة الرقابة والإشراف على عملها والتوصية بعمل تحسينات عليها.
2. فحص المعلومات المالية والتشغيلية: يمكن أن يكلف قسم التدقيق الداخلي بمراجعة الوسائل المستخدمة لتحديد وقياس وإعداد التقارير حول المعلومات المالية والتشغيلية وعمل استفسارات معينة حول البنود المختلفة بما فيها الاختبارات التشغيلية للمعاملات وأرصدة الحسابات والاجراءات.
3. مراجعة الأنشطة التشغيلية: يمكن أن يكلف قسم التدقيق الداخلي بمراجعة نشاطات التشغيلية من الناحية الإدارية ومن ناحية الفاعلية والكفاءة، بما في ذلك نشاطات المشارقة غير المالية.
4. مراجعة الالتزام بالقوانين والأنظمة: يمكن أن يكلف قسم التدقيق الداخلي بمراجعة الالتزام بالقوانين والأنظمة والمتطلبات الداخلية الأخرى وسياسات وتوجيهات الإدارة والمتطلبات الداخلية الأخرى.
5. إدارة المخاطر: يمكن أن يساعد قسم التدقيق الداخلي المؤسسة من خلال تحديد وتقييم المخاطر المهمة والمساهمة في تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة.
6. الحوكمة: يمكن أن يقيم قسم التدقيق الداخلي عملية الحوكمة فيما يتعلق بتحقيقها لأهدافها المتعلقة بالأخلاق والقيمة وإدارة الأداء والمساحة وإصلاح معلومات المخاطر والرقابة إلى الجهات المعنية في المؤسسة وفاعلية التواصل بين المكلفين بالرقابة والمدققين الداخليين والخارجيين والإدارة.
2.3 أنواع التدقيق الداخلي:

ذكر (البجيري، 2011م، ص66) أن معهد المدققين الداخليين الأمريكي قد قسم التدقيق الداخلي إلى ستة أنواع أساسية مرتبطة ببعضها البعض ولا يمكن فصل نوع عن الآخر ل الوصول إلى أهداف التدقيق، وأوضح هذة الأنواع في النقاط التالية:

1. تدقيق الالتزام: هو تدقيق يهدف إلى التأكد من التزام المنشأة بالقوانين والأنظمة الداخلة والمعمول بها، وكذلك التأكد من التزام المستويات الإدارية المختلفة بالقوانين واللوائح والتعليمات التي تصدرها المنشأة ولينظام الداخلي الخاص بها.

2. تدقيق العمليات: هو تدقيق لمختلف عمليات المنشأة للتأكد من انجازها وتنفيذها طبقًا للسياسات المعتمدة من الإدارة، وكذلك التحقق من أن مختلف المستويات الإدارية في المنشأة تتجز وظائفها وعملياتها بكفاءة وفعالية واقتصادية.

3. التدقيق المالي: يهدف هذا التدقيق إلى التأكد من دقة وصحة البيانات والمعلومات المالية ومدى إمكانية الاعتماد عليها.

4. تدقيق نظام المعلومات: يهدف هذا التدقيق إلى اختبار أمن تشغيل نظام المعلومات ونزاهته بالإضافة إلى البيانات التي أخرجتها هذه النظام، ويتضمن ذلك أن تكون السجلات الخاصة بالعمليات المالية والتشغيلية والتقارير المعدة على أساسها تتضمن معلومات (دقيقة، قابضة للتصديق، معدة في الوقت المناسب، كاملاً، معفرة).

5. تدقيق الأداء: يهدف هذا النوع من التدقيق إلى التأكد من الفعالية والكفاءة الاقتصادية لأداء الموظفين ومدى التزامهم بالقوانين والأنظمة، ويطلق على هذا النوع التدقيق الإداري كونه يقوم بفحص شامل للإجراءات والأعمال الإدارية المختلفة.

6. التدقيق البيئي: من أهداف هذا النوع من التدقيق هو تدقيق نظام إدارة البيئة بما يفيد عدم تعرض نظام المعلومات المالية لمخاطر بيئية في المستقبل، ويوفر نظام حسابي يحد من التدقيق الداخلي التأكد من التزام المنشأة بالقوانين الخاصة بالبيئة وقررتها على السيطرة وضبط أي مخالفات مستقبلية قد تضطر البيئة، وتؤثر على عدالة القوائم المالية للمنشأة.

أما (إبراهيم، 2009م، ص23) فذكر أن هناك العديد من الأنواع التي تدرج تحت إطار التدقيق الداخلي تنتمي فيما يلي:

1. التدقيق المالي: ويقصد به تحليل النشاط الاقتصادي لمؤسسة وتقييم الأنظمة المحاسبية وأنظمة المعلومات والتقارير المالية، ومدى الاعتماد عليها.
2. تدقيق الالتزام: ويقصد به مراجعة الضوابط المرتبطة بالإدارية والمالية والتشغيلية والعمليات للتأكد من جودة وسلامة الأنظمة التي تم وضعها للتأكد من الالتزام بالأنظمة والقوانين والسياسات والإجراءات.

3. التدقيق التشغيلي: ويقصد به المراجعة الشاملة للوظائف المختلفة داخل المنشأة للتأكد من كفاءة وفعالية وسلامة هذه الوظائف من خلال تحليل الهيكل التنظيمي وتقييم مدى كفاءة الأساليب الأخرى المتبقية للحكم على مدى تحقيق أهداف المنشأة من خلال هذه الوظائف.

4. التدقيق الإداري: ويشمل عملية تقييم جودة أسلوب إدارة المخاطر والرقابة ضمن نطاق أهداف المنشأة.

ويمكن تقسيم التدقيق الداخلي إلى قسمين رئيسين هما التدقيق الداخلي المالي والتدقيق الداخلي التشغيلي (الخطيب، 2010م، ص139):

- يعرف التدقيق الداخلي المالي بأنه "الفحص الكامل والمنظّم للقوانين المالية والسجلات المحاسبية والعمليات المتعلقة بتكمل السجلات، لتحديد مدى تطابقها مع المبادئ المحاسبية المتغيرة عليها والسياسات الإدارية وأية متطلبات أخرى"، ويعزّز أن التدقيق المالي هو المجال الفعلي للتدقيق الداخلي والذي يتضمن مراجعة المعاملات والأنشطة المالية والتأكد من صحتها وتطابقها مع المبادئ المحاسبية المتغيرة عليها بالإضافة إلى التحقق من وجود الأصول وحمايتها، وكذلك فحص وتفتيح نظام الدراسة الداخلية.

- التدقيق الداخلي التشغيلي: فإنه نظراً لحداثة هذا المفهوم فلا يوجد تعريفاً مقبولاً له، فقد عرف على أنه "الفحص والتقييم الشامل لعمليات المشروع لغرض إعلام الإدارة عما إذا كانت العمليات المختلفة قد نفذت طبقاً لما كان مخططاً لها ووفق السياسات والخطط المتعلقة بالأهداف، كما يتضمن أيضاً تقييم مدى كفاءة استغلال الموارد المتاحة، ويجب أن يتضمن هذا النوع من التدقيق التوصيات اللازمة لمعالجة المشاكل والطرق والأساليب اللازمة لزيادة الكفاءة والربحية".

وقد قام (النونو، 2009م، ص22) بتعرف كلاً من التدقيق الداخلي المالي والتدقيق الداخلي التشغيلي وفقاً لما يلي:

1. التدقيق الداخلي المالي: هو عبارة عن الفحص المنظم للعمليات المالية والقيود والسجلات المحاسبية المتعلقة بها لتحديد مدى الالتزام بالإدارة المحاسبية المتعارفة عليها والسياسات الإدارية وأي متطلبات أخرى، وبالتالي التقديم المالي هو المجال الفعلي للتدقيق الداخلي.
والهدف منه هو إظهار البيانات المالية بصورة موضوعية كي تعكس الوضع الحقيقي للمنشأة، وينقسم هذا النوع من التدقيق إلى قسمين:

- التدقيق الداخلي المالي قبل الصرف: يتطلب هذا النوع مراجعة الأعمال قبل وأثناء تنفيذها عن طريق تكييف موظف معين لتفقد عمال يأتون للتحقق من سلامة الإجراءات واكتئال المستندات وموافقة السلطات المختصة على التنفيذ.

- التدقيق الداخلي المالي بعد الصرف: ينفذ هذا التدقيق وفق خطة مرسومة وبنسبة اختيارية أي عينات وفحصها وذلك ليؤكد المدقق الداخلي للإدارة العليا أن العمليات تسير وفق القواعد واللوائح الموضوعة والضريبة. بما يضمن تحقيق الأهداف.

2. التدقيق الداخلي التشغيلي: يعتبر التدقيق الداخلي التشغيلي هو المجال غير التقليدي للتدقيق الداخلي، ونشأ هذا النوع كليلا للتغيرات التي حدثت في مجال التدقيق الداخلي ويبقى عليه البعض أسماء أخرى مثل المراجعة الإدارية أو مراجعة الأداء، ويعتبر هذا النوع من التدقيق الداخلي إلى فحص وتقييم أعمال الشركة ككل لتحقيق الكفاءة الفعالية في استخدام الموارد المتاحة وذلك وفق خطوة محددة مقدماً ومتفقا عليها مع الجهات العليا في الشركة.

فالتدقيق التشغيلي عبارة عن الفحص الشامل للوحدة أو المنظمة لتقديم أنظمة مختلفة ورقابتها الإدارية وأدائها التشغيلي وفقاً لطريقة القياس المحددة ضمن الأهداف الإدارية وذلك للتحقق من كفاءة وفعالية اقتصادية العمليات التشغيلية، ولكي يعتبر التدقيق الداخلي التشغيلي مناسباً ومفيدا يجب أن يسعى إلى (توضيح، 2009، ص 22):

1. استخدام الموارد المتاحة بكفاءة عالية لتنظيم الربحية.
2. التعرف على المشكلات، ومحاولة إيجاد حلول لها في مراحلها الأولية.
3. محاولة إيجاد طرق جديدة وفعالة للاتصال بين المستويات الإدارية المختلفة.

4. كفاءة المدقق الداخلي:

قد ذكر معهد المدققين الداخليين في إصدارهم للمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة في عام 2012 معايير الصفات الخاصة بالتدقيق الداخلي ونوعهما أهمها وفقاً لما يلي (معهد المدققين الداخليين، 2012م، ص06):
1000- الأهداف، الصلاحيات، المسؤوليات:

يجب تحديد أهداف وصلاحيات ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي تحديداً رسمياً ضمن ميثاق التدقيق الداخلي، بما يتفايد مع تعريف التدقيق الداخلي وميثاق الأخلاق والمعايير.

ويجب أن يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق بمراجعة دورية لميثاق التدقيق الداخلي وعرضه على الإدارة العليا والمجلس للمؤافقة.

1100- الاستقلالية والموضوعية:

يجب أن يكون نشاط التدقيق الداخلي مستقلاً، كما ينبغي أن يسم المدققون الداخليون بالوضوعية في أداء عملهم.

1110- الاستقلالية التنظيمية:

يجب أن يرتبط الرئيس التنفيذي للتدقيق بأعلى مستوى في الهيكل الإداري للمنشأة وذلك لتمكين نشاط التدقيق الداخلي من الاضطلاع بمسؤولياته على أكمل وجه. ويجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يقدم للمجلس على الأقل سنوياً تأكيد على الاستقلالية التنظيمية لنشاط التدقيق الداخلي.

1120- الموضوعية على المستوى الفردي:

يجب أن يتصف المدققون الداخليون بالحيد وعدم الانحياز، وأن يتجنبوا كل ما من شأنه أن يجعلهم في وضعية تضارب المصالح.

1130- التأثير على الاستقلالية:

إذا حدث ما من شأنه أن يؤثر في الواقع أو في الظاهر على الاستقلالية أو الموضوعية فإنه يجب الإفصاح عن تفاصيل ذلك للإدارة المدنية على أن يراعى في نوعية وطريقة الإفصاح درجة التأثير على الاستقلالية أو الموضوعية.

1200- المهارات والعناية المهنية اللازمة:

يجب إنجاز مهام التدقيق الداخلي بمهارة وتوخي العناية المهنية اللازمة.

1210- المهارة:

يجب على المدققون الداخليين أن يمتلكوا المعارف والمهارات والكفاءات الأخرى الضرورية للاضطلاع بالمسؤوليات الفردية المنوطة بهم كل منهم. ويجب على نشاط التدقيق
الداخلي أن يمتلك جماعياً أو يحصل على المعارف والمهارات والكفاءات الأخرى الضرورية للاضطلاع بالمسؤوليات المنوطة بعهده.

1220- الانتهازية المهنية اللازمة:

يجب على المدققين الداخليين بذل مستوى من الانتهازة والمهارة المتوقع أن يكون عليه أي مدقق داخلي يتحلى بمستوى معقول من التبصر والاقتدار. بيد أن بذل الانتهازة لا يعني العصمة.

A1 1220 يجب على المدققين الداخليين أن يبذلوا الانتهازة اللازمة في أعمالهم وذلك بالأخذ بالاعتبار العناصر التالية:

- مدى العمل اللازم لتحقيق أهداف المهمة.
- درجة التعقيد أو الأهمية النسبية أو أهمية المسائل التي يتم تطبيق إجراءات التحقيق عليها.
- ملاءمة وفعالية مسار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.
- احتمال حدوث أخطاء جسيمة أو الاحتيال أو عدم الامتثال.
- تكلفة أعمال التحقيق مقارنة بالمنافع الكامنة.

1230- التكوين المهني المستمر:

يجب على المدققين الداخليين تحسين معارفهم ومهاراتهم وكفاءاتهم الأخرى عن طريق التكوين المهني المستمر.

1310- متطلبات برنامج ضمان وتحسين الجودة:

يجب أن يحتوي برنامج ضمان وتحسين الجودة على تقييمات داخليّة وخارجية على السواء.

2.2.5 صلاحيات المدقق الداخلي:

تلعب الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي دوراً مهماً للقيام بدوره على النحو المطلوب ويمكن تلخيص حقوق المدقق الداخلي في النقطة التالية (الثروات، 2009: 45):

- حق الاطلاع في أي وقت على دفاتر المنشأة وسجلاتها ومستنداتها وكذلك محاضر جلسات مجلس الإدارة.
- حق طلب البيانات والإيضاحات التي يرى المدقق ضرورتها للمساعدة على القيام بعمله.
3. حق تحديد وقت ممتلكات المنشأة والتزاماتها من أجل التأكد من عدالة تصوير البيانات المالية لواقعها.

4. حق دعوة الجمعية العامة للانعقاد وذلك في حالات الضرورة القصوى.

5. حق الحصول على صورة أو نسخة من الاستفسارات أو البيانات التي يوجهها مجلس الإدارة للمساهمين.

6. حق حضور اجتماع الجمعية العامة للعموم للمساهمين.

2.2.6 مسؤوليات المدقق الداخلي عن نظام الرقابة الداخلية:

إن نظام الرقابة الداخلي يساعد الإدارة والمدققين في التعرف على النواحي ذات الخطر المرتفعة ونقاط الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية التي يؤدي إلى منع الأخطاء وعمليات الاحتياط، وبالتالي فإن العلاقة بين التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلي علاقة مباشرة، حيث يسعى كلاً منهما لتحقيق ما هو مطلوب لتحقيق الأهداف، وبالإضافة إلى ذلك فإن الرقابة الداخلية تتعلق بالنشأة ككل، أو بأي من وحداتها التشغيلية أو بوظائف أعمالها، أما التدقيق الداخلي يهدف بفحص كفاءة وقوة نظام الرقابة الداخلي (رضوان، 2012م، ص6).

يقوم المدقق الداخلي بدراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية بقصد العمل على تحسينها وأحكامها، ولقد نصت معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين في أمريكا على أنه يجب أن يتضمن مجال عمل التدقيق الداخلي فحص وتقييم كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية في المنشأة والحكم على درجة متانتها (الجابري، 2014م، ص33).

ووضح المجمع العربي للمحاسبين أن من أهداف التدقيق الداخلي قيام المدقق الداخلي باختبار نظام الرقابة الداخلية خاصة فيما يتعلق بالحفاظ بين وظيفة الاحتفاظ ووظيفة التنفيذ ووظيفة المحاسبة، وقيامه أيضاً بتقييم الضبط الداخلي من حيث تقسيم الأعمال بما يحقق تسليط تنفيذ العمليات، بحيث يدقق كل موظف عمليات الموظف الذي قبله وما لا يؤدي إلى تكرار الأعمال (المدهون، 2014: 75).

وقد قام إطار عمل COSO لعام 2013 بعرض مكونات الرقابة الداخلية في 17 مبدأ للرقابة الداخلية مصنفة وفقاً لما بلي (Mcnally، 2013، p5).
أولاً: بيئة الرقابة:
1. يوضح التزام النزاهة والقيم الأخلاقية.
2. تدريبات مسؤولية الإشراف.
3. يقوم بإنشاء الهيكلية والسلطة والمسؤولية.
4. يوضح الالتزام بالاختصاص.
5. يفرض المسئولية.
ثانياً: تقييم المخاطر:
6. تحديد الأهداف المناسبة.
7. تحديد وتحليل المخاطر.
8. يقيّم مخاطر الاحتيال.
9. يحدد ويلحل التغيير الملحووظ.
ثالثاً: مراقبة الأنشطة
10. اختيار وتطوير أنشطة الرقابة.
11. اختيار وتطوير الضوابط العامة على التكنولوجيا.
12. تنشر من خلال السياسات والإجراءات.
رابعاً: المعلومات والتواصل
13. يستخدم المعلومات ذات الصلة.
14. التواصل خليبياً.
15. التواصل خارجياً.
رابعاً: المراقبة:
16. إجراء عمليات تقييم مستمرة و/أو منفصلة.
17. التقييم والابلاغ عن القصور.
وقد تحدث (مشتهى، 2013م، ص12) بأن الهدف الأساسي للرقابة الداخلي حدد
باعتبار أن المحدد الأساسي لنطاق فحصه هو التأكد من دقة وفعالية هيكل الرقابة الداخلية،
حيث ينص المعيار الخاص بمجال عمل التدقيق الداخلي على أن مجال عمل التدقيق الداخلي
يجب أن يتضمن فحص وتقييم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية للمنشأة وجودة الأداء في
تنفيذ المسؤوليات المحددة.

وقد ذكر (الجابري، 2014م، ص35): أن تقييم نظام الرقابة الداخلية يمر بعدة خطوات
أهمها:
1. جمع الحقائق والمعلومات عن النظام: ويقصد به تكوين نظرة عامة وشاملة عن نواحي
الرقابة الداخلية داخل الوحدة وأنظمة الرقابة التي يتم تصميمها ل киноشث النشاط المختلفة وما
يجب أن تكون عليه عملية تشغيل هذه الأنظمة وهذا يتضمن جمع المعلومات عن الدورة
المستندية والخريطة التنظيمية والتوصيف الوظيفي وخارطة التدفقة داخل الوحدة ودليل
الإجراءات.
2. فحص النظام: وتعني هذه الخطوة اختيار التدقيق الفعلي لنظام الرقابة الداخلية والتحقق من
أن تشغيله يتم وفقاً لما محدد مسبقاً وذلك يتم إجراء مجموعة من اختبارات مدى الالتزام
وذلك بمراعاة التوقيت المناسب لهذه الاختبارات.
3. تقييم النظام: وتمثل هذه الخطوة آخر خطوات عملية دراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية
فبعد القيام بجمع المعلومات الكافية عن النظام وفحص الالتزام به يصبح المدقق الداخلي
في وضع يمكنه من الحكم على فاعلية وكفاءة النظام ودرجة الاعتماد عليه ومن ثم يتم
اقتراح السبل الكفيلة بتقييم النظام وتلقي العواصف والأعمال الأخرى و режي القصور والنقاس فيه.
كما أنه من الممكن أن يقوم المدققون الداخليون باستخدام آليات التقييم الذاتي للرقابة،
حيث يعتبر التقييم الذاتي للرقابة مفهماً حديثاً في مجال الرقابة والمخاطر، وهو نظام يساعد
المنظمة في تحسین قدرتها على تحقيق أهدافها، ويشارك العاملين في المنظمة بمستفیاتهم في عملية تحديد المخاطر وتقييم الضوابط الرقابية. وقد عرف معهد المدققين
del 15
الداخليين الأمريكيين (IIA) التقييم الذاتي بأنه "عملية يتم من خلالها اختيار وتقييم فاعلية
الرقابة الداخلية بهدف توفير تأكيد معقول بأن كافة الأهداف التشغيلية قد تم تحقيقها"، وعلى
الإشارة إلى أن عملية التقييم الذاتي للرقابة تعتمد على تقييم الرقابة الداخلية من خلال استخدام
أساليب تقييم معينة بحيث يكون الدور الأكبر للإدارة التشغيلية وليس للتدقيق الداخلي (البرغوثي
وآخرون، 2013م، ص10).
أما بالنسبة لقيام المدقق الداخلي بتقييم الإجراءات المنقولة منه تقييم نظام الرقابة بشكل شامل بهدف الحصول على تأكيد من أن النظام يعمل بشكل جيد وعرض تقييمه على الإدارة العليا أو لجنة التدقيق يجعله مشاركاً أساسياً في تطوير نظام الرقابة الداخلية وذلك كوظيفة استشارية في هذا الأمر، ولكن هنا ينبغي التأكيد على الدور الاستشاري للمراجع الداخلي بمعنى عدم مبادره في الأساس لوضع الإجراءات الرقابية حتى يستطيع بموضوعية وحيادية القيام بعملية التقييم، حيث يشير الباحثون إلى أن قيم المدقق الداخلي بتقييم الإجراءات الرقابية يمنح هذه الإجراءات المزيد من القوة والقدرة على تحقيق الأهداف سواء أهداف هذه الإجراءات أو أهداف المنشأة كل من خلال مساهمة الرقابة الداخلية في تحقيقها (المدلل، 2007م، ص133).

7.7.2 المدقق الداخلي وامتثال المصارف للاستراتيجية والقوانين:

اتخضع المصارف إلى مجموعة من القوانين والأنظمة التي تحكمها وتنظم عملها بحيث تضمن الحد الأدنى من حسن سير العمل فيها خاصة القوانين المتعلقة بحوكمة الشركات، وتتضمن المصارف العامة في فلسطين إلى رقابة كلا من وزارة الاقتصاد الوطني حسب قانون الشركات التجارية وسلطة النقد الفلسطيني على وجه الخصوص، وتعتبر سلطة النقد الفلسطينية الجهية المسؤولة عن ترخيص عمل المصارف.

وقد أصدرت سلطة النقد الفلسطيني دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصرف في فلسطين الذي يهدف إلى ما يلي (سلطة النقد الفلسطيني، 2014م، ص05):

1. الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي.
2. حماية حقوق المودعين والمساهمين.
3. تثمين الاستثمار وتشجيع تدفقه وبالتالي تثمين المدخرات والأرباح.
4. تيسير الحصول على التمويل المالي وتكثيف أقل.
5. زيادة القيمة السوقية للمصارف.
6. تعزيز الثقة مع الأطراف ذات العلاقة مع المصرف.
7. تقييم مخاطر الأموال المالية للمصارف ولاقتصاد ككل.
8. ضبط مخاطر الفساد بالمصارف.
وتتطلب سلطة النقد الفلسطينية من الإدارة العليا في المصارف إنشاء وظيفة مراقبة الامتثال دائمة وفاعلة كجزء من سياسة الامتثال للقوانين والتعليمات في المصرف، وبحسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (04/2008) فقد تم تعريف وظيفة الامتثال على أنها وظيفة مستقلة تحدد وتقدم التصح والارشاد وتترقب التقارير حول مخاطر عدم الامتثال في المصرف، وتشمل المخاطر الناشئة عن عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات، والخسائر المالية الناتجة عن ذلك، أو مخاطر السمعة التي قد يعاني منها المصرف نتيجة لخفاشautomate الناتجة عن الامتثال أو عدم الامتثال.

كما يتطلب من المدقق الداخلي في المصارف الفلسطينية فحص وتقييم عدة جوانب أساسية بعد أدنى في المصرف، وقد تم الإشارة إلى هذه الجوانب في تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (4/2008)، وجعل الأولى منها هو فحص وتقييم مدى الالتزام المصرف بالمتطلبات التنظيمية والقانونية بما فيها التعليمات والقراريات والارشادات الصادرة عن سلطة النقد، وتشريعات الأخرى سارية المفعول، على الرغم من تقييم هذا الجانب من مراقب الامتثال.

2.2.8 شمولية عمل المدقق الداخلي:

أصبح عمل المدقق الداخلي أكثر شمولية من ذي قبل، حيث أصبح لا يقتصر فقط على الأمور المالية في المصرف بل أصبح يطرق إلى كافة أنشطة وأقسام المصرف، وقد تطرقت إلى ذلك لجنة بانز للرقابة المصرفية حيث أنها قامت بوضع عدة مبادئ للتفتيش الداخلي في البنوك في وثائقها الصادرة (اتفاز بازل II لعام 2001) حيث إن المبدأ السادس من هذه المبادئ تحدث عن نطاق نشاط المدقق الداخلي الذي يجب أن يشمل جميع أنشطة وأقسام المصرف بما في ذلك الأنشطة الخارجية وذلك بناء على الصلاحيات الممنوحة له في الوصول إلى جميع سجلات ومفكات المصرف، وقد شمل هذا المبدأ على النقاط التالية (المساعدة، 2006م، ص63):

1. يجب أن يتضمن نطاق عمل المدقق الداخلي فحص وتقييم وملاءمة وفعالية نظام الرقابة الداخلي، والأسلوب الذي يتم فيه تحقيق المسؤوليات الموضوعة.

2. دائرة التدقيق الداخلي يجب أن تولي اعتبارات كافية للشروط القانونية والرقابية التي تغطي عمليات البنك المتضمنة السياسات والمبادئ والقواعد والإرشادات التي تصدرها السلطات الرقابية، بخصوص الأسلوب الذي ينظم الطريقة التي يمارسها المصرف.
3. بعض البنوك تنشئ أقساماً للرقابة والمراقبة على أنشطة أو وحدات معينة في المصرفي، وهذه الأقسام جزء من نظام الرقابة الداخلية، حيث إن وجودها لا يقلل من فحص دائرة التدقيق الداخلي لهذه الأنشطة والوحدات، ولكن من أجل الكفاءة يمكن لدائرة التدقيق الداخلي أن تستخدم المعلومات الواردة في تقارير هذه الدوائر مع الإبقاء على مسؤولية دائرة التدقيق الداخلي بخصوص فحص وتقييم كفاءة أداء نظام الرقابة الداخلية لأنشطة المصرفي أو الوحدات ذات العلاقة.

4. في حالة وجود فرع مبنى في الخارج فعلي دائرة التدقيق الداخلي أن تؤسس مكتبًا محميًا للتأكد من كفاءة واستمرارية عمله، وهذا المكتب يعد جزءًا من دائرة التدقيق الداخلي، ويجب أن ينظم بطريقة يتنزغ فيها بالمبادئ الخاصة بالتدقيق الداخلي.

2.2.9 تقييم المدقق لإدارة نظام العمليات المصرفيّة الإلكترونية:

يقصد بالعمليات المصرفيّة الإلكترونية ما يقدمه المصرفي من خدمات مصرفية تقليدية أو متصلة من خلال قنوات اتصال كهربائيّة، يحول الدخول فيها بعد استيفاء شروط العضوية المحددة من طرف المصرفي، وهي بذلك تحقق للمصرف فوائد عديدة، لاسيما تخفيض تكاليف الاستغلال ورفع الكفاءة العمليّة ومستويات الجودة (فريج، 2014م، ص45).

وقد عرفت هذه العمليات في تقرير لجنة بازل للبنوك الإلكترونية (1998) بأنها "عبارة عن الخدمات المصرفيّة صغيرة القيمة التي تقدم من خلال القنوات الإلكترونيّة" (التميمي، 2012م، ص23).

وتعدّد العمليات المصرفيّة الإلكترونية على توحّذن من التكنولوجيا، هما تكنولوجيا الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، اللتين افترزا ضمن انجازها البنية التحتية التي عرفت باسم (الإنترنت)، وأوجدت الإنترنت قاعدة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية لنشر التجارة الإلكترونية بين كافة المعاملين بها، والذي مثل ثورة في مجال التجارة بشكل عام وعمل المصرفي بشكل خاص وشمل تأثير ذلك مجموعات الأعمال والدولة والأفراد (الصماد، 2003م، ص22).

كما شهدت العمليات المصرفيّة تطوراً ملحوظاً تمثل في تمكين عملاء المصرفيّ من إجراء معاملاتهم المصرفيّة من خلال مواقع تلك المصارف على شبكة الإنترنت، فيما يسمى
بالعمليات المصرفية الإلكترونية، وأتاحت فرصة التحويلات النقدية التي ارتبط بعضها مع بطاقات الدفع الإلكترونية من خلال شبكة الإنترنت (فوزي، 2007، ص 69).

يتراوح مع تطبيق العمليات المصرفية الإلكترونية في المصارف مخاطر عدة حيث إن كل مصرف أنظمه الخاصة بالعمليات المصرفية الإلكترونية وبالتالي طريقة في تحديد المخاطر المتوقعة من هذه العمليات وبالتالي إمكانية وضع الإجراءات المناسبة لتفاديها.

وإن أهم مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية هي وفقًا لما يلي (شاهين، 2010م، ص 524):

1. مخاطر خرق أنظمة الأمان والحماية: حيث تتميز عمليات الدفع الإلكترونية بإمكانية اختراقها من قبل الفراذسة لشبكة المعلومات، إلا أن التطور يقدم كل يوم حلاً للسيطرة على مثل تلك المخاطر بدءًا من استخدام كلمة السر إلى الرقم الشخصي إلى برامج مؤمنة إلى حوائط نارية.

2. مخاطر التشغيل: وهي مخاطر تنشأ بعدة التأمين الكافية للنظم أو عدم تصميمها أو إنجازها أو نتيجة خطأ معلومات أو خطأ في تشغيل البرمجيات.

3. مخاطر التعرض: وهي المخاطر التي تنتج بسبب إخفاق بعض الأنظمة في تحقيق الرقابة على كافة المرحل المراحل التي تمر بها العمليات المصرفية الإلكترونية، وضمان عدم إجراء تعديلات على رسائل العملاء أثناء انتقالها عبر القنوات الإلكترونية، وضمان المحافظة على سرية المعاملات.

نظراً لحجم وأهمية المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف من العمليات المصرفية الإلكترونية، فهي بذلك شأنها شأن باقي مخاطر المصرف التي يتوجب على المدقق الداخلي تدقيق الإجراءات الخاصة بها.
المبحث الثاني
إدارة المخاطر التشغيلية

0 2.3.0 تمهيد:

يتزامن مع التطور المستمر للمصارف وتطور الخدمات التي تقدمها تطور وتزايد في المخاطر التي تواجهها أيضاً، وبالتالي أُصبحت المخاطر محل اهتمام المصارف عامة واهتمام الجهات الرقابية حيث قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإصدار اتفاق بازل 2 وإصدار في طبيعته الثالثة في عام 2003 للتركيز على كيفية مواجهة المخاطر المصرفية بل وتجنبيها أيضاً خاصة فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية والتي لم تتحصل على الاهتمام الكافي سابقاً، وأصبح في كل مصرف من المصارف العامة إدارة خاصة بالمخاطر تختص بالتعرف على المخاطر التي تواجه المصرف الخاص بها ووضع الخطط والإجراءات المثلى لمواجهةها وتجنبيها قدر الإمكان.

كما أُصبحت المخاطر التشغيلية ذات أهمية كبيرة خلال السنوات الأخيرة خاصة مع التطور التكنولوجي واستخدام الإنترنت في تقديم الخدمات المصرفية، حيث إن أحد المخاطر التشغيلية كفيف بأن يتسبب بعدم وجود استقرار مالي لأي مصرف، وبالتالي يجب على المصارف اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة هذه المخاطر، ومن ضمن الجوانب التي يتوجب على المدقق الداخلي فحصها تقييمها حسب تعميمات سمطة النقد الفلسطينية رقم (04/2008) وهي فحص وتقييم مدى فاعلية وكفاءة إجراءات إدارة المخاطر ومنهجية تقييم المخاطر.

1 تعريف المخاطر:

قام معهد المدققين الداخليين الأمريكي بتعريف المخاطر بأنها: "احتمالية حدوث ظروف أو أحداث يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المنظمة، وتقصي المخاطر من خلال درجة تأثيرها على أهداف المنظمة ودرجة احتمال حدوثها" (البيجيري، 2011م، ص36).

وعرفت لجنة الخطر (COSO) الخطر بأنه: "الأحداث ذات التأثير السلبي التي تمنع المنشأة من تحقيق قيمة أو تؤدي إلى تأکل القيمة الموجودة" (المهدون، 2011م، ص48).

كما عرف الخطر وفقاً للإرشادات "73% الصادر بموجب معايير الجودة 3100 بأنه (الإنحراف عن المتوقع) الإيجابي أو السلبي غير المؤكد (النوا، 2014م، ص43).

وقام (Thirlwell, 2002, p29) الخطر بأنه خطر الخسارة الناجمة عن عدم كفاية أو فشل البشر أو العمليات أو الأنظمة أو من أحداث خارجية."
ويلاحظ أن جميع التعريف المذكور أعلاه هو تعريف للمخاطر التي قد تتعرض لها أي منشأة بشكل عام، لكن من المهم لدراسة التعرف على الخطر الخاص بالمصرف.

2.3.2 تعريف المخاطر المصرفية:

إن التعريف على المخاطر المصرفية أهمية كبيرة للحفاظ على استقرار القطاع المصرفي ويجب التعرف على المخاطر على الرغم من اختلاف المخاطر التي يتعبر لها مصرف عن مصرف آخر، لذلك ستقوم بعض تعريفات جهات الاختصاص في المصارف للمخاطر.

قامت لجنة بازته لرقابة المصرفية بتعرف المخاطر بأنها عبارة عن التقلبات في القيمة السوقية للمؤسسة، ويعتبر هذا المفهوم واسعاً ويعكس وجهة النظر التي تقول أن "إدارة المخاطر هي العمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال المواقف ما بين مستوى العائد ودرجة المخاطرة" (عالوي، 2012، ص 43).

وقامت لجنة الخدمات المالية المنبعثة عن إمارة القطاع المصرفي، بتعريف المخاطر بأنها "احتمال حصول خسارة إما بشكل مباشر من خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال، أو بسبب قيود تضعف من قدرة المصرف على التأثير في تقديم أعماله ومواجهة نشاطاته من جهة، وتحدي من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة الأعمال المصرفية من جهة أخرى" (البيرجي، 2011، ص 36).

وقد ذكر (فرح، 2014م، ص 60) إلى أنه يمكن تطبيق مفهوم المخاطرة المصرفية: "بأنها احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/أي تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين." وأشار إلى أن هذا التعريف يشير إلى وجهة نظر المديرين والخبراء في التعبير عن تأثيره إزاء الآثار المصرفية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع لها قدرة على التأثير على تحقيق أهداف المصرف المعتمدة وتنفيذ استراتيجياته.

يتبين لنا أن التعريف الصادرة عن لجنة الخدمات المالية المذكورة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية هو الأسباب لهذه الدراسة لاختصاصه بالمصارف، وللشمولية لمفهوم الخطر الذي قد يتعرض له المصرف وأشكاله.
2.3.3 أنواع المخاطر المصرفية:

نظراً لتعقيدات العمل المصرفي والتطور المستمر للعمليات المصرية فإن هناك أنواع مختلفة ومتنوعة من المخاطر التي تواجهها المصارف والتي قد تختلف من مصرف لآخر وتختلف أهمية إحداها عن الأخرى، وقد قام (الشمري، 2013، ص55) بعرض تصنيفات أنواع المخاطر وفقاً ما يلي:

1. المخاطر البيئية: وتتهم كلا من (المخاطرة التشريعية، المخاطرة الاقتصادية، مخاطرة المناخية، مخاطرة التنظيم).
2. المخاطر الإدارة: وتتهم كلا من (المخاطرة السمعة، المخاطرة التنظيمية، مخاطرة القابلية أو الفترة، مخاطرة التعرض).
3. المخاطر المالية: وتتهم كلا من (المخاطرة الائتمانية، مخاطرة السيولة، مخاطرة الفائدة، مخاطرة الرايحة، المخاطرة الدولية).
4. مخاطر التسليام والتوزيع: وتتهم كلا من (المخاطرة التشغيلية، المخاطرة التكنولوجية، مخاطرة المنتج الجديد، المخاطرة الاستراتيجية).

وقد تحدث (عبد الكريم وأخرون، 2007م، ص10) عن أنواع المخاطر التي تواجه المصارف حيث قام بتصنيفها لتوزيع اثنين رئيسيين، الأول المخاطر النظامية وهي المخاطر التي لا يمكن تجنبها أو إلغائها ولكن يمكن التعامل معها وتفادي من آثارها السلبية من خلال التنوع في المحافظة الإستثمارية وإعداد خطط الطوارئ لمواجهةها، حيث إنها متعلقة بالبيئة التي يعمل بها البنك مثل مخاطر السوق، والمخاطر الإستثمارية، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر القانونية، والسياسية، والاقتصادية، والمخاطر البيئية. أما النوع الثاني فهي المخاطر غير النظامية أو المخاطر الداخلية والمتعلقة بالبنك نفسه وهذا النوع يمكن تجنبه أو معالجته مثل سوء الإدارة وسوء الإستثمار والمخاطر الإستراتيجية والتنظيمية، والتي يمكن تجنبها من خلال وضع السياسات الملمحة والضوابط وإجراءات المنظمة للعمل واتخاذ الإدارة من ذوي الكفاءة والخبرة.

وتأهل الكادر وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية والالتزام بأسس الحوكمة الرشيدة، فيما قام (Kanchu et al., 2013, p147 (بتصنيف المخاطر إلى مخاطر مالية ومخاطر غير مالية، حيث شملت المخاطر المالية كلا من (مخاطر الائتمان ومخاطر السوق)، في حين أن المخاطر غير المالية شملت كلا من (المخاطرة التشغيلية، المخاطرة الاستراتيجية، مخاطرة التمويل، المخاطر السياسية، المخاطر القانونية).
ومن الناحية المصرفيّة والعمليّة تم تقسيم المخاطر التي تواجهها المصارف إلى أربعة أقسام رئيسية وهي (المخاطر القطرية، المخاطر المالية، المخاطر التشغيلية، مخاطر إدارة الأعمال (علاوي، 2012م، ص45).

أولاً: المخاطر القطرية:
تعتبر المخاطر القطرية أو مخاطر الدولة المدخل الأساسي الذي تركز عليه المصارف في الدخول إلى بلد ما من عدم تحديد مستوى التقليل للمخاطر الأخرى بناءً على مستوى مخاطر الدولة، ويكمل هام فإن مخاطر الدولة تعرف على أنها الخسائر المحتملة الناجمة عن عدم الوفاء بالالتزامات تجاه المصرف نتيجة مخاطر وأحداث سياسية أو اقتصادية أو بيئية أو اجتماعية متعلقة بدولة معينة مما يجعل الأقرار أو المؤسسات غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف، ولذلك يعتبر هذا الخطر متصل أو ملازم للدولة بغض النظر عن مستوى كفاءة إدارة المصرف وأدائُه في تلك الدولة، فهي تتمثل في ثلاثة عناصر أساسية (مدى الاستقرار السياسي، مستوى الاستقرار الإقتصادي، ومدى توفر الموارد الطبيعية والعرض للكوارث)، حيث أن المخاطر القطرية تزيد من درجة عدم الوفاء لدى المصارف وبالتالي تعتبر مدخلاً هاماً لدراسة وتقييم المخاطر المصرفيّة ككل (علاوي، 2012م، ص30).

ثانياً: المخاطر المالية:
تشمل المخاطر المالية على أنواع عديدة والتي قام بتصنيفها الباحثون إلى ما يلي:
1. المخاطر الائتمانية:
هي الخسائر المالية المحتملة أن يتعرض لها المصرف نتيجة عدم قدرة العميل المفترض على الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف في المواعيد المحددة، وتعد من أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف ومن أكثرها حدوثاً لإرتباطها بالنشاط الرئيسي للمصرف والمتمثل في اقتراض الأموال وإعادة إفراضاً (البجيرمي، 2007م، ص39).
كما عرفت المخاطر الائتمانية بأنها التغير في صافي قيمة الأصول نتيجة للتغيرات في قدرة الأطراف المقابلة للوفاء بالالتزامات التعاقدية (Pyle, 1997, p3). مما يعني أن مخاطر الائتمان تنشأ من احتمال عدم قدرة أو رغبة المفترض من الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد مما يلحق خسائر اقتصادية مباشرة للمصرف، وتمتد هذه الخسائر لتشمل تكاليف الفرصة البديلة وتكاليف المتابعة للالتزام المتعثر، لذلك يتوجب على المصرف
تصنيف الزيائتين عند منح الائتمان وهذا ما نص عليه اتفاق بزل "2" أن يكون لدى المصرف اختيار البديل الثلاثة التالية في التصنيف الائتماني (الشريعي، 2013م، ص2):

- التصنيف الائتماني الخارجي من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني المعترف بها.
- التصنيف الائتماني الداخلي الأساسي.
- التصنيف الائتماني الداخلي المتقدم.

2. مخاطر السيولة:

هي المخاطر المرتبطة باحتمال أن تواجه المؤسسة مصاعب في توفير الأموال اللازمة لمقابلة التزاماتها (مطموحاتها المستحقة). وتظهر هذه المخاطر عندما لا تستطيع المؤسسة تلبية الالتزامات الخاصة بمدفوعاتها في مواعدها بطريقة فعالة من حيث التكلفة، أي تمثل في عجز المؤسسة عن تدبير الأموال اللازمة بتكلفة عادية (علي، 2010م، ص 334).

وقد قام (شبيب، 2012: 242) بتقسيم مخاطر السيولة إلى ضمن المخاطر التشغيلية حيث إنها قد تكون كبيرة على المصارف المتخصصة في نشاطات الأموال الإلكترونية إذا لم تستطع التأكد من كفاية الأرصدة لتغطية التسديد في أي وقت محدد، بالإضافة إلى أنها قد تؤدي إلى مخاطر السمعة والتأثير على الربحية.

3. مخاطر السوق:

بتعريف مخاطر السوق على أنها "التغير في صافي قيمة الأصول نتيجة للتغيرات في العوامل الاقتصادية الأساسية مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف، والأسهم وأسعار السلع" (Pyle، 1997، p3) قام (المدحون، 2011م، ص49) على أنها "المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن تؤثر على إيرادات البنك ورأس ماله والاجمالي من التغييرات غير المتوقعة في أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وأسعار الأوراق المالية والسلع"، وصنفها إلى المخاطر التالية:

- مخاطر سعر الفائدة: وتشاكل هذه المخاطر عن تغيرات أسعار الفائدة مما قد يؤدي إلى تحقيق خسائر ملموسة للمصرف في حالة عدم اتباس أفعال إعادة تسعير كل من الالتزامات والأصول، وتتصاعد هذه المخاطر في حالة عدم توفر نظام معلومات يتيح المعلومات المطلوبة لتحديد هذه المخاطر.
- مخاطر أسعار الصرف: هي المخاطر التي يواجهها المصرف لدى تنفيذ عملية تبادل النقد الأجنبي والتقاطبات الناتجة في أسعار صرف العملات ومخاطر إعادة تقييم مراكز العملات اعتماداً على أسعار صرف متغيرة ومتقلبة وبالتالي تأثيرها على قيم كل من الموجودات
والمطلوبات وعلى الوضع التنافسي للمصرف، والتي قد ينتج عنها تعرض المصرف لخسائر كبيرة.

- مخاطر أسعار الأوراق المالية: هي مخاطر احتمالية تعرض المصرف لخسائر بسبب التقلبات في الأسعار السوقية للسندات والأسهم والسلع، ويعتبر قياس مخاطر الأسعار في غاية الأهمية من أجل إدراك الخسائر المحتملة والتأكد من أن هذه الخسائر لا تؤثر بشكل كبير على رأس المال.

ثالثاً: مخاطر الأعمال:

تعتبر مخاطر الأعمال مخاطر متزامنة مع وجود نشاط للنشاط، وقد تم تصنيف مخاطر الأعمال إلى الأنواع التالية (عالي، 2012، ص48):

1. المخاطر الاستراتيجية: وهي المخاطر الناجمة عن اتخاذ إدارة المصرف قرارات خاطئة أو تنفيذ القرارات بشكل خاطئ أو عدم اتخاذ القرار في الوقت المناسب، الأمر الذي قد يؤدي إلى الحاق خسائر أو ضياع فرص بديلة، نتيجة عدم رسم خطط استراتيجية لمعظم نشاطات المصرف.

2. المخاطر القانونية والتنظيمية: وتشمل المخاطر القانونية ونافذة لمتزامن المصرف بالقوانين المصرفية في حين تنشأ المخاطر التنظيمية عن مخالفات المصرف القانوني والمزاج المستقر على السلطات الرقابية. وتجدر الإشارة إلى أن لجنة بازل للرقابة المصرفية قد صنفت المخاطر القانونية والتنظيمية ضمن المخاطر التشغيلية وفق إتفاق بازل (2).

3. مخاطر السمعة: وهي مخاطر تنتج عن الأراء السلبية المؤثرة والتي ينتج عنها خسائر كبيرة للعملاء أو المساهمين، حيث تتضمن الأفعال التي تمارس من قبل إدارة المصرف أو موظفيه والتي تعكس صورة سلبية عن المصرف وأدائه وعلاقاته مع عملائه والجهات الأخرى، كما أنها تنتج عن ترويج إشاعات سلبية عن المصرف ونشاطاته.

رابعاً: المخاطر التشغيلية:

إن التطور المتزايد في تكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة، والمزايا المصرفية، بالإضافة إلى تزايد اعتماد المصارف على خدمات خارجية في توفير بعض الخدمات والتمثيل بالإسهامات الخارجية، الأمر الذي أدى إلى تزايد أهمية المخاطر التشغيلية وأصبحت محوراً أساسياً في محاور إدارة المخاطر، وفي نفس
الوقت تزايد الاهتمام بها من قبل الهيئات الدولية والسلطات الرقابية والمؤسسات المصرفية (عبد الكريم وآخرون، 2007م، ص.13).

في هذه الدراسة سنقوم بالتعرف على هذا النوع من المخاطر وأنواعه و إدارتها من خلال البنود اللاحقة من هذا البحث.

2.3.4 تعريف المخاطر التشغيلية:

قد عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية المخاطر التشغيلية بأنها "هي مخاطر الخسارة الناتجة من عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية، والأشخاص والأنظمة أو من أحداث خارجية". ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية، لكنه لا يشمل المخاطر الإستراتيجية والسمعة (FMA. et al., 2006, p23).

فيما ذكر (المدحتون، 2011م، ص50) أن المخاطر التشغيلية هي المخاطر الناجمة عن ضعف الرقابة الداخلية أو ضعف الأشخاص والأنظمة أو حدوث ظروف خارجية، فالمخاطر الناجمة عن عدم كفاية أنظمة المعلومات. الفشل التقني، مخالفة أنظمة الرقابة، الاختلاف، كوارث طبيعية جميعها خسائر غير متوقعة، وتشمل المخاطر التشغيلية عدداً غير محدود من المخاطر، لذا على الإدارة وضع تعريف واضح فيما يخص مخاطر التشغيل.

وإن لجنة بازل للرقابة المصرفية أكدت بأن المخاطر التشغيلية تعبير له عدة معان في الصناعة المصرفية، لذلك يتوجب على المصارف لأغراض داخليه أن تعتمد على تعريفها الخاص للمخاطر التشغيلية كون ذلك يساعدها في تحديد المخاطر التي تتطور على خسائر كبيرة (عبد الكريم وآخرون، 2007م، ص14) ويوجد منطقة في هذا الاختلاف بيئة عمل كل مصرف عن الآخر بالإضافة إلى اختلاف الأنظمة الداخلية للمصارف والخدمات التي تقدمها والذي بدوره يؤدي إلى اختلاف نسبة تعرضها لكل نوع من أنواع المخاطر التشغيلية.

2.3.5 أنواع المخاطر التشغيلية:

قد أشارت (Abdulla, 2011, p134) إلى أن لجنة بازل في عام 2001 حددت سبع فئات من المخاطر التشغيلية المرتبطة مع ما يلي:

1. الاحتيال الداخلي: وهو الفعل الذي يهدف إلى الاحتيال، اختلاس الممتلكات أو التحاليل على الأنظمة والقانون أو سياسة الشركة، باستثناء تنويع الأنشطة التي تتطور على طرف داخلي واحد على الأقل.
2. الاحتيال الخارجي: وهو الفعل الذي يهدف إلى الاحتيال، اختلاس الممتلكات أو التحويل على القانون من قبل طرف ثالث.

3. ممارسات التوظيف وأمن وسلامة مكان العمل: وهو فعل يعارض مع قواعد العمل أو الصحة أو السلامة أو اتفاقيات دفع مطالبات دعاوي الإصابات الشخصية أو من أحداث التمييز أو الاختلاف.

4. ممارسات الأعمال التجارية، العملاء، المنتجات: وهو فعل غير مقصود أو إهالى الوفاء بالنظام المهنية لعمى معين (بما في ذلك شرط الامتنانية و مدى ملائمتها) أو من الطبيعة أو تصميم المنتج.

5. الأضرار التي لحقت بالأصول المادية: وهي الخسارة أو الضرر على الأصول المادية من كوارث الطبيعة أو أحداث أخرى.

6. تعطيل الأعمال وفشل النظام: وهو ناتج عن أي تعطل في العمل أو فشل نظام معين.

7. التنفيذ، التنفيذ، وإدارة العمليات: وهي فشل معاينة العمليات أو إدارة العملية من العلاقات مع الأطراف التجارية والبائعين.

وقد ذكر (عبد الكريم وأخرون، 2007م، ص14) أنواع الخسائر التشغيلية وتفسير لكل نوع منها حسبما أوردته ورقة الممارسات السلامة 2003 والمعتد من قبلاً بازل هي:

1. تنفيذ وإدارة العمليات

هي الخسائر الناتجة عن المعالجة الخاطئة للعمليات وحسابات العملاء وعمليات المصرف اليومية، والضعف في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي، والتفوق في تنفيذ المعاملات وإدارة العمليات، وتلك الأخطاء في إدخال البيانات، الدخل إلى البيانات لغير المصرح لهم بذلك، الخسائر التجارية، خسائر بسبب الأمراض أو إتلاف أصول العملاء.

2. الخسائر البشرية

الخسائر التي بنشأها الموظفين أو تتصل بالموظفين (قيد أو بدون قصد)، كما تشمل الأعمال التي يكون الهدف منها الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحويل على القانون واللوائح التنظيمية أو سياسة الشركة من قبل المسؤولين أو الموظفين، وكذلك الخسائر الناشئة عن العلاقة مع العملاء، المساهمين، الجهات الرقابية وأي طرف ثالث. ومن الأمثلة عليها: عمليات الاحتيال الداخلي من قبل موظفين، (كالاختلاس المالي، والتعمد في إعداد تقارير خاطئة عن أوضاع البنك، التجارة الداخليه لحسابات الموظفين الخاصة، إساءة استخدام
بيانات العملاء السرية، التوافر في السرقة، السطو السرية، الابتزاز، الرشاوى، والتهميش الكسري المتعمد) وعمليات التداول دون تحويل وإنجاز حركات غير مصرف بها، والمعالجات الخاطئة، والغرامات والعقوبات بسبب أخطاء الموظفين، ممارسات العمل والأمان الوظيفي.

3. الأنظمة الآلية والإتصالات:

الخسائر الناشئة عن تعطل العمل أو فشل الأنظمة بسبب البنية التحتية، تكنولوجيا المعلومات، أو عدم توفر الأنظمة، وأي عطل أو خلل في الأنظمة، وتشمل: إنهيار أنظمة الكمبيوتر، الأعطال في أنظمة الاتصالات، أخطاء البرمجة، فيروسات الحاسب، الفائدة المفقودة بسبب العطل.

4. الأحداث المتعلقة بالبيئة الخارجية:

الخسائر الناشئة عن أعمال طرف ثالث، بما يشمل الاحتيال الخارجي وأي أضرار تسبب الممتلكات والأصول، وخسائر نتيجة تغيير في القوانين بما يؤثر على قدرة المصرفي في مواصلة العمل. وتشمل: الاحتيال الخارجي (السرقة والسطو السرية، تزيين العملات، وتزوير الفواتير، والقرصنة التي تؤدي إلى تدمير الحواسيب، سرقة البيانات، الاحتيال عبر بطاقات الائتمان، الاحتيال عبر شبكات الكمبيوتر والإبتزاز والإرهاب والإبتكار) والكوارث الطبيعية (الهيرات الأرضية، الحرائق، والفيضانات... إلخ).

2.3.6 إدارة المخاطر التشغيلية:

المخاطر التشغيلية شأنها شأن باقي المخاطر المصرفية، بحيث إنه يجب على كل مصرف أن يقوم بوضع إطار متكافئ لإدارتها بشكل فعال، ومتابعة تنفيذ هذا الإطار وإدخال التعديلات عليه وتطوير لضمان تمكن المصرف من مواجهة والحد من المخاطر التشغيلية المحتملة.

وقد عرف (البجيبري، 2011م، ص30) إدارة المخاطر المصرفية بأنها عبارة عن عملية يقوم من خلالها القائمين على إدارة المصرفي بوضع السياسات والإجراءات اللازمة لتحديد المخاطر المحيطة بأعمال أنشطتها المختلفة، ومن ثم قياسها وتقييم آثارها المالية، والاستجابة لها من خلال الحد منها أو التقليل من آثارها إلى الحد المقبول من قبل الإدارة العليا، وحليتها.
ورذكرت (Abdulla, 2011, p134) أن هناك طريقتان لإدارة المخاطر المصرفية:

تحليل المخاطر وتجميع المخاطر. فتحليل المخاطر يشمل على تحديد المخاطر واحداً تلو الآخر والتعامل مع كل منها على حدة، أما تجميع المخاطر فتقوم على تقليل المخاطر من خلال توزيع المخاطر. وفي الممارسة العملية، نستخدم المصادر كلاً التهجين عند إدارة مخاطر السوق والانتماء. فقدرة البنك على استيعاب الخسائر غير المتوقعة أي المخاطر تعتمد بشكل كبير على كمية الأسهم وغيرها من أشكال رأس المال المحافظ عليه، حيث إن رأس المال هو وسادة لحماية البنك من نتائج سلبية للغاية. والبنوك غالباً ما تخضع للوائح المصرفية، والتي صممت أساساً لحماية المودعين وضمان مصرفية مستقرة والنظام المالي من خلال وضع متطلبات رأس المال للمؤسسات المصرفية على أساس المعايير الدولية، على سبيل المثال متطلبات رأس المال لبازل 1، القائمة على ثلاث دعائم رئيسية حيث إن الدعامة الأولى تتطلب احتساب الدعائم الأولى لرأس المال المطلوب لمواجهة المخاطر، وتم تحديد الأصول المرجحة للمخاطر التشغيلية بـ 12.5 أضعاف رأس مال المخاطر التشغيلية المحسوبة.

2.3.7 مبادئ إدارة المخاطر التشغيلية:

وقد ذكرت لجنة بازل للرقابة المصرفية في نشرتها "مبادئ الإدارة السليمة للمخاطر التشغيلية" والصادرة في عام 2011 مجموعة من المبادئ نوجزها في النقاط التالية (BCBS, 2011, p05):

دور مجلس الإدارة والإدارة العليا

المبدأ الأول: يجب على مجلس الإدارة أن تأخذ زمام المبادرة في تأسيس ثقافة قوية لإدارة المخاطر. يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا تأسيس ثقافة الشركات التي تُدرِك إدارة المخاطر القوية والتي تدعم وتوفير معايير وجوائز مناسبة للمشكل المهني والمسؤول، وفي هذا الصدد، فإنه تعقد على عاتق مجلس الإدارة ضمان أن وجود ثقافة قوية لإدارة المخاطر التشغيلية في جميع أنحاء المنظمة بأكملها.

المبدأ الثاني: يجب على البنوك وضع وتنفيذ الحفاظ على إطار التحكم في عمليات إدارة المخاطر الشاملة للبنك، فإن إطار إدارة المخاطر التشغيلية الذي اختير من قبل مصرف فرضي يتعلق على مجموعة من العوامل، بما في ذلك طبيعتها وحجمها وتعقيدها.

المباحثات المصرفية،
المبدأ الثالث: يجب على مجلس الإدارة إعداد وتطوير الإطار ومراجعته بشكل دوري. مجلس الإدارة يجب أن يشرف على الإدارة العليا لضمان تنفيذ السياسات والعمليات والأنظمة على نحو فعال على جميع المستويات.

المبدأ الرابع: يجب على مجلس الإدارة اقرار ومراجعة القابلية للمخاطر وبين الاحتمالات للمخاطر التشغيلية التي توضح طبيعة وأنواع ومستويات المخاطر التشغيلية وأن البنك على استعداد لتحملها.

المبدأ الخامس: يجب على الإدارة العليا أن تطور للموافقة عليه من قبل مجلس الإدارة إطار واضح وفعال وحكمه قوية، مع خطوط واضحة المعاملة وشفافية ومتقنة من المسؤولية. الإدارة العليا هي المسؤولة عن تنفيذ باستمرار والحفاظ على جميع سياسات المنشأة والمنظمات والتخطيط للاستراتيجية التشغيلية في كل أدوات البنك من الخدمات والأنشطة والعمليات، والنظام بما يتفق مع القابلية واحتمالية المخاطر.

المبدأ السادس: ينبغي أن تتأكد الإدارة العليا من عملية تحديد وتقييم المخاطر التشغيلية المتضمنة جميع المنتجات والأنشطة والعمليات والنظم المادية للمصرف، وتتأكد من أن المخاطر المتصلة والحوافز مفهومة جيداً.

المبدأ السابع: يجب على الإدارة العليا أن تكون متأكدة من وجود عملية المواقف على جميع المنتجات والأنشطة والعمليات والنظم الجديدة التي يقدر بشكل كامل المخاطر التشغيلية لها.

المبدأ الثامن: يجب على الإدارة العليا أن تطبق العمليات لرصد ملامح المخاطر التشغيلية بانتظام والتعرض المادي للخسائر. ينبغي أن تكون آليات الإبلاغ المناسبة متاحة لمجلس الإدارة، والإدارة العليا، وجميع المستويات الإدارية التي تدعم الإدارة الفعالة للمخاطر التشغيلية.
الرقابة والتخفيف من آثارها:

المبدأ التاسع: يجب على البنوك أن يكون لديها بيئة الرقابة القوية التي تستخدم السياسات والعمليات والنظم؛ الضوابط الداخلية المناسبة، والاستراتيجيات المناسبة لتخفيف و/أو نقل المخاطر.

الاستمرارية والمرونة:

المبدأ العاشر: يجب أن يكون لدى البنوك سرعة استجابة للأعمال وخطط للاستمرار لضمان قدرة العمل على استمرارية الأعمال الأساسية والحد من الخسائر في حالة التعطل الشديد للأعمال.

دور الإفصاح:

المبدأ الحادي عشر: ينبغي للإفصاحات العامة للمؤسسة أن تسمح بالجهات المعنية لتقييم منهجية في إدارة المخاطر التشغيلية.

2.3.8 أدوات إدارة المخاطر التشغيلية:

قد ذكر في ميثاق إدارة المخاطر التشغيلية الصادر في إبريل 2012 عن صندوق الاستثمار الأوروبي (EIF., 2010, p05) أن المكونات الرئيسية لإطار إدارة المخاطر التشغيلية، تدعم تحديد وقياس وقياس وإبلاغ عن المخاطر التشغيلية، وأهداف لكل منهما، وهي التالية:

1. مخاطر العمليات وتقدير الرقابة: تحديد المخاطر الكامنة في أنشطة وبيئة صندوق الاستثمار الأوروبي، وتقديم مدى كفاءة الضوابط الداخلية ذات الصلة لتحديد المخاطر المتبقية للمنظمة، وتصنيف المخاطر وفقًا لتأثيرها المحتمل والمجرد.

2. مؤشرات المخاطر الرئيسية: تحديد وتحليل العوامل التي يمكن اعتبارها مؤشرات لمستوى المخاطر التشغيلية داخل المنظمة، عملية المخاطر وتقييم الرقابة، تمكن التركيز على المؤشرات ذات الصلة بالأنشطة والعمليات الأكثر خطورة.

3. أحداث المخاطر التشغيلية: جمع وتحليل أحداث المخاطر التشغيلية، بما في ذلك تحديد السبب الجنسي الذي أدى إلى وقوعها وتحديد خطة المعالجة.
تحميـ المخطط: تقييـ الأثر واحتمال وترجيح احتمالية أحداث المخاطر التشغيمية والتخفيف الاستباقي من المخاطر التي تم تحديها، وتحليل المخطط تمكن المنظمة للحصول على فهم أفضل للمخاطر التي يمكن أن تواجهها ظل الظروف القاسية.

التقييم: التفويضات الجديدة والمنتجات والعمليات: إطار للتحديد السبب وتقييم المخاطر المتأصلة في المنتجات الجديدة والتقييمات، وكذلك المشاريع التي يكون لها تأثير جوهري على العمليات التشغيمية.

التحكم: برنامج التوعية التشغيمية: تنظيـ دورات تدريبية وورش عمل ودورات تدريبية لبناء ثقافة إدارة المخاطر التشغيمية داخل المنظمة وإبلاغ الموظفين حول أدوات وعمليات إدارة المخاطر التشغيمية المحددة والعمليات. ثقافة المخاطر التشغيمية الداخلية هي مجموعة مشتركة من القيم الفردية والجماعية، والواقع، والхаور، والسلوك، والعمل، والالتزام، والشركة نحواً وأسلوب إدارة المخاطر التشغيمية.

2.3.9 خطوات إدارة المخاطر التشغيمية:

(1) تحديد المخاطر:

من أجل إدارة المخاطر لا بد أولًا أن يتم تحديها لكل منتج أو خدمة يقدمها المصرف وينطوي عليها مخاطر، كما أن عملية تحديد المخاطر يجب أن تكون عملية مستمرة ويجب أن تتم على مستوى كل عملية مصرفيّة (الكراسنة، 2006، ص.42).

وقد ذكر (Laviada, 2007) أنه يتطلب أن يكون هناك عملية تحديد مستمر ومتمسطة لكل المخاطر التشغيمية لذلك، يتوجب على التحقق أن:

- التحقق من أنه يوجد في المشاكل عمليات معينة لتحديد المخاطر التشغيمية.
- التحقق من أنه يتأكد من أن وظيفة المخاطر التشغيمية هي قادرة على تحديد أي نقاط ضعف.
ملاحظة:  
- نفذت وظيفة المخاطر التشغيلية إجراءات الرقابة التي تعكس أهداف الهيئة التنظيمي المنشأة.

ثانياً: تقييم المخاطر:

بعد أن يتم التعرف على المخاطر، يجب أن يتم تحليل المخاطر من خلال قياس الحجم المحتمل للخسارة واحتمال حدوث تلك الخسارة ثم ترتيب الأولويات إلى مخاطر حزمة مهمة وغير مهمة. وبعد الانتهاء من عملية تحليل المخاطر، فإنه من الضروري إجراء مقارنة بين تقييم المخاطر ومقايسات المخاطر التي تم إعدادها من طرف المؤسسة، مقاييس المخاطر قد تتضمن العوائد والتكاليف ذات العلاقة، والمعايير القانونية والمعايير الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، واهتمامات أصحاب المصالح (المدون، 2011، ص.55).

ثالثاً: معالجة الخطر:

ذكر (FMA et al., 2006, p.37) أن عنصراً الإدارة الأساسية للتعامل مع المخاطر التشغيلية التي تم تحديدها وتشجيعها هي:
- تجنب المخاطر (استراتيجية: "لا تأخذ كل خطر").
- تخفيض المخاطر (استراتيجية "الحد من المخاطر بذكاء في تنفيذها").
- تقاسم المخاطر ونقلها (استراتيجية: "يمر بذكاء على المخاطر لأطراف ثالثة").
- قبول المخاطر (استراتيجية: "تتخذ عمداً بعض المخاطر بطريقة هادئة").

رابعاً: مراقبة المخاطر:

على المصادر أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة، وينبغي الوقت والأهمية أن يكون قادر على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لديه (البجيرمي، 2011، ص.56).

ذكر (Laviada, 2007, p.150) أنه يجب على المدققين الداخليين التحقق من وجود عملية التقارير الخارجية التي توفر المعلومات للأطراف الثالثة (مدفوعي الحسابات الخارجيين، والأسواق، والوكالات والجهات المنظمة، الخ) عن تعرض المنشأة للمخاطر التشغيلية، فضلاً عن التعليمات والإجراءات لإدارتها، والتحقق أيضاً من وجود الوثائق التي تغطي جميع الإجراءات الموثقة لتحقيق أهداف الشركة للمخاطر التشغيلية فضلاً عن سهولة الوصول والشفافية في البيانات المستخدمة.
خامساً: التقييم الذاتي للمخاطر:

هي عملية تقييم جماعي من قبل موظفي البنك حسب مجال مسؤوليتهم، للتعرف على مخاطر العمل وتقييم إجراءات الرقابة، ووضع خطة لتطوير الرقابة بإشراف وحدة إدارة المخاطر. وتعرف أيضاً بأنها مجموعات من الموظفين ذوي الخبرة في إجراءات عمل الوحدات التي يعملون بها، يجتمعون مع أحد المنسقين لتحليل المخاطر وإجراءات الرقابة التي تؤثر على مقدرة الوحدة على تحقيق أهدافها وبالتالي تحديد خطوات العمل اللازمة، ويتفعّل تقارير دورية عن وضعية أنظمة الرقابة الداخلية لمجلس إدارة البنك (رضوان، 2012م، ص46).

2.3.10: مسؤولية المدقق الداخلي بالنسبة إلى إدارة المخاطر التشغيلية:

أصبح دور التدقيق الداخلي أكثر شمولية من قبل وقد لوحظ ذلك من تعريف التدقيق الداخلي، حيث أصبح هناك دور للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر التشغيلية، وقد ذكر (حجاج وأخرون، 2010م، ص48) وبناءً على المبدأ الثاني من مبادئ "الممارسات السليمة لإدارة الإشراف على مخاطر التشغيل" الصادرة عن لجنة بازيل للرقابة المصرفية في عام 2003 والذي ينص على "إذا كان تعداد مجلس الإدارة يأخذ في الاعتبار أن هناك إدارة المخاطر التشغيلية يخطئ لوظيفة تدقيق داخلي فعالة وشاملة ومستقلة وتنفيذ من قبل موظفين كفاءة ومدرسين بشكل ملائم، ويجب أن لا تكون وظيفة التدقيق الداخلي مسؤولة بشكل مباشر عن إدارة المخاطر التشغيلية".

فقد تم استنتاج ما يلي:

- يؤكد مجلس الإدارة من أن فريق التدقيق الداخلي في المصر額 على جانب عالي من التأهيل العلمي والمطلبي، وتكون مهمته هي التأكد من أن السياسات والأعمال يتم تنفيذها بفعالية وتابعة لضمان فعالية استراتيجية مخاطر التشغيل.
- كذلك أن يتوفر له الاستقلالية بما يمكن من الوقوف على السياسات والأعمال بحرية، بدون قيد.
- يتطلب التدقيق الداخلي توافر مهارات فريق العمل تضمن المعرفة والأمكانيات والقدرة على التحليل وإتخاذ القرار خاصة في ظل تشابك العمليات البنكية وتداخلها.
الفصل الثالث
الإطار العملي للدراسة
3.1 مقدمة:

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محوراً رئيسيًا يتم من خلاله تحقيق أهداف الدراسة التي تتركز على إنجاز الجانب التطبيقي منها من خلال الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للوصول إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بالموضوع.

حيث يتناول هذا الفصل وصفًا للمنهج والإجراءات المتبقية من قبل الباحثة لتنفيذ الدراسة وكذلك وصفًا لمجتمع الدراسة وتحديدًا لعئينة وثباتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها وتضمين الضوء على مدى صدقها وثباتها، كما يتضمن وصفًا للأجراهات التي تم اتباعها في تقنيق أداة الدراسة وتطبيقاتها وأخيراً المعالجات الإحصائية التي تم استخدامها في تحليل البيانات واستخلاص نتائجها، فيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

3.2 منهج الدراسة:

منهج الدراسة هو الطريقة التي يتم اتباعها للوصول إلى النتائج لتحقيق أهداف الدراسة، وبناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها فقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة في الواقع ووصفها وصفاً دقيقاً وتبسيط عنها كماً وكيفاً ومن ثم تحليل وتفصيل وربط نتائجها للوصول للاستنتاجات للحالة مشكلة الدراسة.

3.3 مصادر جمع المعلومات:

تم استخدام مصادرين أساسيين لجمع البيانات وهما المصادر الثانوية والمصادر الأولية:

المصادر الثانوية:

قد تم معالجة الإطار النظري للدراسة من خلال اللجوء لمصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والنشرات الخاصة والمقالات والتجارب، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة البحث في مواقع الإنترنت المختلفة لأخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حددت في مجال الدراسة.
المصادر الأولية:

لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسية للدراسة وقد تم تصميمها خصيصاً لمقياس ورست على مجتمع الدراسة والمتمثل في المدققين الداخليين العاملين في المصارف العامة في قطاع غزة وقد تم ترجمتها SPSS (Statistical Package for Social Science) وتحليلها باستخدام برنامج الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلائل ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

3.4 مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة موضوع الدراسة، وبناءً على مشكلة هذه الدراسة أهدافها فإن مجتمع الدراسة يتكون من المدققين الداخليين العاملين في المصارف العامة في قطاع غزة وفروعها، حيث إنه وحسب البيانات المحصلة من سلطة النقد الفلسطينية فإنه يوجد عدد "11" مصرف مرخص في قطاع غزة كما هو موضح بالجدول رقم (1-3) بعد اجحالي "36" فرع و"15" مكتب، بالإضافة إلى كلا من البنك الوطني الإسلامي بعدد "5" فروع وبنك الإنتاج الفلسطيني العام في قطاع غزة وغيرها مرخصة، وحسب المعلومات التي تم الحصول عليها من سلطة النقد الفلسطينية فإنه غالباً ما يتم تعيين مدقق داخلي في كل فرع من فروع المصارف في حين أن المكاتب تتبع لأحد فروع المصرف لصغر حجم معاملاتها، مما يعني أنه كان من المتوقع وجود حوالي "41" مدقق داخلي عاملي في المصارف، ولكن عند توزيع الاستبانة فتبين أن عدد المدققين الداخليين العاملين هو فقط "24" مدقق داخلي كما هو موضح بالجدول رقم (2-3)، فبعض المصارف لم يكن لديها مدقق داخلي في قطاع غزة وهم (بنك الاستثمار الفلسطيني، البنك العربي، بنك الأردن، البنك العقاري المصري العربي) حيث إنه يتم التحقيق عليها مركزاً من قبل الإدارة العامة في الضفة الغربية، مما أن هناك مصرف لم يتم تعيين مدقق داخلي لكل فرع من فروعه بل اكتفت بتكوين فريق واحد يقوم بالتفتيح على جميع فروعه في قطاع غزة مثل بنك القاهرة عمان والذي يملك خمس فروع في قطاع غزة ولديه فقط عدد "2" مدققين داخليين.
جدول (3.1): المصارف المرخصة في قطاع غزة

<table>
<thead>
<tr>
<th>اسم المصرف</th>
<th>عدد الفروع</th>
<th>عدد المكاتب</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>البنك فلسطين</td>
<td>8</td>
<td>7</td>
</tr>
<tr>
<td>البنك التجاري الفلسطيني</td>
<td>1</td>
<td>-</td>
</tr>
<tr>
<td>البنك الاستثمار الفلسطيني</td>
<td>1</td>
<td>-</td>
</tr>
<tr>
<td>البنك الإسلامي العربي</td>
<td>2</td>
<td>-</td>
</tr>
<tr>
<td>بنك القدس</td>
<td>6</td>
<td>1</td>
</tr>
<tr>
<td>البنك الإسلامي الفلسطيني</td>
<td>7</td>
<td>1</td>
</tr>
<tr>
<td>البنك العربي</td>
<td>1</td>
<td>-</td>
</tr>
<tr>
<td>بنك القاهرة-عمان</td>
<td>5</td>
<td>-</td>
</tr>
<tr>
<td>بنك الأردن</td>
<td>2</td>
<td>5</td>
</tr>
<tr>
<td>البنك العقاري المصري العربي</td>
<td>1</td>
<td>1</td>
</tr>
<tr>
<td>بنك الاسكان للتجارة والتمويل</td>
<td>2</td>
<td>-</td>
</tr>
<tr>
<td><strong>الإجمالي</strong></td>
<td><strong>36</strong></td>
<td><strong>15</strong></td>
</tr>
</tbody>
</table>

جدول (3.2): عدد المدققين الداخليين العاميين في المصارف العامة في قطاع غزة

<table>
<thead>
<tr>
<th>اسم المصرف</th>
<th>عدد الفروع</th>
<th>عدد المدققين</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>البنك فلسطين</td>
<td>8</td>
<td>8</td>
</tr>
<tr>
<td>البنك التجاري الفلسطيني</td>
<td>1</td>
<td>1</td>
</tr>
<tr>
<td>البنك الاستثمار الفلسطيني</td>
<td>-</td>
<td>1</td>
</tr>
<tr>
<td>البنك الإسلامي العربي</td>
<td>-</td>
<td>2</td>
</tr>
<tr>
<td>بنك القدس</td>
<td>-</td>
<td>6</td>
</tr>
<tr>
<td>البنك العقاري المصري العربي</td>
<td>-</td>
<td>7</td>
</tr>
<tr>
<td>بنك الاسكان للتجارة والتمويل</td>
<td>-</td>
<td>1</td>
</tr>
</tbody>
</table>

ملاحظة: يتم التدقيق على الفرع مركزياً من الإدارة العامة في رام الله.

ملاحظة: البنك الإسلامي الفلسطيني يقوم بالتدقيق على الفرع.

ملاحظة: فريق التدقيق الداخلي يقوم بالتدقيق على الفروع.

ملاحظة: يتم التدقيق على الفرع مركزياً من الإدارة العامة في رام الله.
المصرف غير مرخص من سلطة النقد الفلسطينية.

3.5 أداة الدراسة:

تم إعداد استبانة حول "دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيمية دراسة تطبيقية على المصارف العامة في قطاع غزة".

وتتكون استبانة الدراسة من قسمين رئيسيين:

1. القسم الأول: هو عبارة عن بيانات المدقق الداخلي وسؤال عام، ويكون من قورنات (المؤهل العلمي، التخصص، المنصب الوظيفي، المدقق الداخلي يتعاقب مباشرة إلى مدى مزاولة مهنة التدقيق الداخلي، الشهادات المهنية، عدد الدورات التدريبية التي التحق بها في مجال عمله في التدقيق الداخلي، مجال الدورات التي التحق بها في عمله، هل يوجد لائحة واضحة في مكان عملك تحدد دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيمية).

2. القسم الثاني: هو عبارة عن محاور الدراسة، ويكون من "77" قورة موزعة على "6" مجالات:

- المجال الأول: يتناول كفاءة المدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيمية واشتمل على 20 قوة.
المجال الثاني: الصلاحيات الممنوحة للمدقع الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية وتشتمل على 16 فقرة.

المجال الثالث: مراجعة المدقع الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية وتشتمل على 12 فقرة.

المجال الرابع: قيام المدقع الداخلي بمراجعة امتناع المصرف للقوانين والأنظمة وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية وتشتمل على 7 فقرات.

المجال الخامس: شمولية عمل المدقع الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية وتشتمل على 9 فقرات.

المجال السادس: قيام المدقع الداخلي بمتابعة إدارة نظم العمليات الإلكترونية وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية وتشتمل على 13 فقرة.

3.6 خطوات بناء الاستبانة:

بعد الإطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بمشكلة الدراسة وأدبيات الدراسة تم بناء الاستبانة وصبغة فقراتها وعرضها على مجموعة من المحكمين، وبعد إجراء التعديلات التي أوصى بها المحكمون فقد بلغ عدد فقرات الاستبانة بعد صياغتها النهائية (77) فقرة حيث أعطى لكل فقرة وزن مدرج وفق سلم مدرج خماسي (كبراء جداً، كبيرة، متوسطة، قليلة، معدومة) لتحديد دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية، والملحق رقم (2) بين الاستبانة في صورتها النهائية.

تم استخدام وضع المقياس الخماسي لتصحيح فقرات الاستبانة "دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية" دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة، حيث الدرجة "5" تعني أن الموافقة كبيرة جداً، والدرجة "1" تعني الموافقة معدومة، حسب الجدول رقم (3.3).

جدول (3.3): مقياس الإجابة على الفقرات

<table>
<thead>
<tr>
<th>توزيم</th>
<th>كبيرة جدا</th>
<th>كبيرة</th>
<th>متوسطة</th>
<th>قليلة</th>
<th>معدومة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1</td>
<td>100-76</td>
<td>75-51</td>
<td>50-26</td>
<td>25-1</td>
<td>0</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>5</td>
<td>4</td>
<td>3</td>
<td>2</td>
<td>1</td>
</tr>
</tbody>
</table>
3.7 صدق الاستبانة:

صدق الاستبانة يعني "أن يقيس الاستبيان ما وضع لقياسه" وقد تم التأكد من صدق الاستبانة بطرقتين:

1. صدق أداة الدارسة:

تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكيمين تألفت من (10) أعضاء من الهيئة التدريسية المتخصصة في تنفيذ الاستبانات وكذلك المختصين في مجال المصارف وتحليل الإحصائي كما هو ظاهر في ملحق رقم (1)، حيث قاموا بإبداء آرائهم وصياغاتهم حول مناسبة فقرات الاستبانة، ومدى اتساق الفقرات إلى الاستبانة، وكذلك وضوح صياغاتها اللغوية، وفي ضوء تلك الآراء تم إجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم وتم استبعاد بعض الفقرات وتعديل بعضها الآخر ليصبح عدد فقرات الاستبانة في صورتها النهائية (77) فقرة كما هو ظاهر في ملحق رقم (2).

2. صدق الاتساق الداخلي:

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي ينتمي إليه، وقد تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال التابعة له كما يلي:

صدم الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة:

- الصدق الداخلي لفقرات المجال الأول: كفاءة المدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.

بين الجدول رقم (3) نتائج الصدق الداخلي لفقرات المجال الأول.
جدول 3.4: معامل الارتباط عن كل فقرة من فقرات المجال الأول كفاءة المدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية والدرجة الكلية للمجال

<table>
<thead>
<tr>
<th>رقم</th>
<th>الفقرة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1</td>
<td>يطلب تعيين المدقق الداخلي الحصول على شهادات مهنية.</td>
</tr>
<tr>
<td>2</td>
<td>يشترط لتعيين المدقق الداخلي حصوله على خبرات علمية وعملية بخصوص التطبيقات المحاسبية المعتمدة في المصرف.</td>
</tr>
<tr>
<td>3</td>
<td>يخضع المدقق الداخلي عند تعيينه لدورة تدريبية حول أعمال المصرف.</td>
</tr>
<tr>
<td>4</td>
<td>ينتقد المدقق الداخلي دورات تدريبية دورية لمواكبة التطورات العلمية.</td>
</tr>
<tr>
<td>5</td>
<td>يوجد كافي عدد كافى من عدد العاملين المستقلين لدى دائرة التدقيق الداخلي والحاصليين على شهادات اعتماد لممارسة المهنة.</td>
</tr>
<tr>
<td>6</td>
<td>يتم خلال دورات تدريبية للمدقق الداخلي بخصوص تقييم إدارة المخاطر التشغيلية</td>
</tr>
<tr>
<td>7</td>
<td>يقوم المدقق الداخلي بالإبلاغ عن سياسات مواجهة المخاطر التشغيلية المحتلة والمحددة من الإدارة.</td>
</tr>
<tr>
<td>8</td>
<td>يتم مجلس الإدارة سياسة تكفل الحوافز والتدريب المستمر لكافة موظفي التدقيق الداخلي.</td>
</tr>
<tr>
<td>9</td>
<td>يتم التدقيق الداخلي وفق خطة تتفق شاملة ومهمية ومناسبة وتتوافق مع احدث معايير وأدلة التدقيق الدولية.</td>
</tr>
<tr>
<td>10</td>
<td>لا يتم تكلف دائرة التدقيق الداخلي وموظفها بأي أعمال تنفيذية من مهام المصرف.</td>
</tr>
<tr>
<td>11</td>
<td>يخضع المدقق الداخلي إلى دورات تدريبية دورية حول المخاطر المصرفيه.</td>
</tr>
<tr>
<td>12</td>
<td>يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من توفير الموارد الماديه والبشرية اللازمة لإدارة المخاطر في المصرف.</td>
</tr>
<tr>
<td>13</td>
<td>يقوم المدقق الداخلي بمراجعة سياسات الإدارة بخصوص توفير الرضا الوظيفي لدى الموظفين.</td>
</tr>
<tr>
<td>14</td>
<td>يتأكد المدقق الداخلي من تناسب الخبرة العلمية والعملية للموظفين مع العمل الذي يقومون به.</td>
</tr>
<tr>
<td>15</td>
<td>يقوم المدقق الداخلي بتفعيل التنظيمات الدورية المرفوعة إلى الإدارة العليا عن أعمال المصرف.</td>
</tr>
<tr>
<td>16</td>
<td>يتأكد المدقق الداخلي من تنظيم نظام الرقابة الثنائي في المصرف.</td>
</tr>
<tr>
<td>17</td>
<td>يتم توفير وسيلة آمنة لموظفي المصرف للإبلاغ عن أي عملية احتيالي داخلي في المصرف.</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>رقم الفقرة</th>
<th>مستوى الدلالة</th>
<th>معامل الارتباط</th>
<th>الفقرات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1</td>
<td>**0.000</td>
<td>0.867</td>
<td>يتطلب تعيين المدقق الداخلي الحصول على شهادات مهنية.</td>
</tr>
<tr>
<td>2</td>
<td>**0.000</td>
<td>0.881</td>
<td>يشترط لتعيين المدقق الداخلي حصوله على خبرات علمية وعملية بخصوص التطبيقات المحاسبية المعتمدة في المصرف.</td>
</tr>
<tr>
<td>3</td>
<td>**0.000</td>
<td>0.774</td>
<td>يخضع المدقق الداخلي عند تعيينه لدورة تدريبية حول أعمال المصرف.</td>
</tr>
<tr>
<td>4</td>
<td>**0.000</td>
<td>0.802</td>
<td>ينتقد المدقق الداخلي دورات تدريبية دورية لمواكبة التطورات العلمية.</td>
</tr>
<tr>
<td>5</td>
<td>**0.000</td>
<td>0.939</td>
<td>يوجد كافي عدد كافى من عدد العاملين المستقلين لدى دائرة التدقيق الداخلي والحاصليين على شهادات اعتماد لممارسة المهنة.</td>
</tr>
<tr>
<td>6</td>
<td>**0.000</td>
<td>0.862</td>
<td>يتم خلال دورات تدريبية للمدقق الداخلي بخصوص تقييم إدارة المخاطر التشغيلية</td>
</tr>
<tr>
<td>7</td>
<td>**0.000</td>
<td>0.784</td>
<td>يقوم المدقق الداخلي بالإبلاغ عن سياسات مواجهة المخاطر التشغيلية المحتلة والمحددة من الإدارة.</td>
</tr>
<tr>
<td>8</td>
<td>**0.000</td>
<td>0.828</td>
<td>يتم مجلس الإدارة سياسة تكفل الحوافز والتدريب المستمر لكافة موظفي التدقيق الداخلي.</td>
</tr>
<tr>
<td>9</td>
<td>**0.000</td>
<td>0.856</td>
<td>يتم التدقيق الداخلي وفق خطة تتفق شاملة ومهمية ومناسبة وتتوافق مع احدث معايير وأدلة التدقيق الدولية.</td>
</tr>
<tr>
<td>10</td>
<td>**0.000</td>
<td>0.570</td>
<td>لا يتم تكلف دائرة التدقيق الداخلي وموظفها بأي أعمال تنفيذية من مهام المصرف.</td>
</tr>
<tr>
<td>11</td>
<td>**0.000</td>
<td>0.841</td>
<td>يخضع المدقق الداخلي إلى دورات تدريبية دورية حول المخاطر المصرفيه.</td>
</tr>
<tr>
<td>12</td>
<td>**0.000</td>
<td>0.961</td>
<td>يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من توفير الموارد الماديه والبشرية اللازمة لإدارة المخاطر في المصرف.</td>
</tr>
<tr>
<td>13</td>
<td>**0.000</td>
<td>0.827</td>
<td>يقوم المدقق الداخلي بمراجعة سياسات الإدارة بخصوص توفير الرضا الوظيفي لدى الموظفين.</td>
</tr>
<tr>
<td>14</td>
<td>**0.000</td>
<td>0.910</td>
<td>يتأكد المدقق الداخلي من تناسب الخبرة العلمية والعملية للموظفين مع العمل الذي يقومون به.</td>
</tr>
<tr>
<td>15</td>
<td>**0.000</td>
<td>0.968</td>
<td>يقوم المدقق الداخلي بتفعيل التنظيمات الدورية المرفوعة إلى الإدارة العليا عن أعمال المصرف.</td>
</tr>
<tr>
<td>16</td>
<td>**0.000</td>
<td>0.912</td>
<td>يتأكد المدقق الداخلي من تنظيم نظام الرقابة الثنائي في المصرف.</td>
</tr>
<tr>
<td>17</td>
<td>**0.000</td>
<td>0.910</td>
<td>يتم توفير وسيلة آمنة لموظفي المصرف للإبلاغ عن أي عملية احتيالي داخلي في المصرف.</td>
</tr>
</tbody>
</table>
يتضح من الجدول رقم (3.4) أن معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول "كفاءة المدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية" والدرجة الكلية للمجال دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من (0.05)، وهذا يؤكد أن المجال الأول يتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي وتعتبر فقرات المجال الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

الصدق الداخلي لفقرات المجال الثاني: "الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية".

بين الجدول رقم (3.5) نتائج الصدق الداخلي لفقرات المجال الثاني.

جدول (3.5): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني "الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية" والدرجة الكلية للمجال.

<table>
<thead>
<tr>
<th>رقم الفقرة</th>
<th>الفقرات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1</td>
<td>يمنح مجلس الإدارة للمدقق الداخلي الصلاحيات اللازمة للقيام بمهماته بكفاءة وفعالية.</td>
</tr>
<tr>
<td>2</td>
<td>يوجد ميثاق للتوقف الداخلي في المصرف معتمد من مجلس الإدارة.</td>
</tr>
<tr>
<td>3</td>
<td>يملك المدقق الداخلي الحرية في اختيار الأنشطة التي يجب فحصها.</td>
</tr>
<tr>
<td>4</td>
<td>يعطى للمدقق الداخلي حق الإطلاع على دفاتر المنشأة وسجلاتها ومستنداتها في أي وقت.</td>
</tr>
<tr>
<td>5</td>
<td>يعطى للمدقق الداخلي حق طلب البيانات والإيضاحات التي يرى المدقق ضرورتها للمساعدة على القيام بعمله.</td>
</tr>
</tbody>
</table>

α ≤ 0.05 ** الارتباط غير دال إحصائياً عند α ≤ 0.05 // α ≤ 0.05 ** الارتباط دال إحصائياً عند
<table>
<thead>
<tr>
<th>الرقم</th>
<th>الفقرة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>6</td>
<td>يسمح للمدقع الداخلي بإجراء جرد مفاجئ للأصول.</td>
</tr>
<tr>
<td>**0.000</td>
<td>0.935</td>
</tr>
<tr>
<td>7</td>
<td>يسمح للمدقع الداخلي الحصول على نسخة من محاضر اجتماعات مجلس الإدارة.</td>
</tr>
<tr>
<td>**0.000</td>
<td>0.955</td>
</tr>
<tr>
<td>8</td>
<td>تؤثر الصلاحيات الممنوحة للمدقع الداخلي على تقديره لإجراءات منع أو تخفيض مخاطر الاحتيال الداخلي.</td>
</tr>
<tr>
<td>**0.000</td>
<td>0.898</td>
</tr>
<tr>
<td>9</td>
<td>تؤثر الصلاحيات الممنوحة للمدقع الداخلي على تقديره لإجراءات منع أو تخفيض مخاطر الاحتيال الخارجي.</td>
</tr>
<tr>
<td>**0.000</td>
<td>0.592</td>
</tr>
<tr>
<td>10</td>
<td>للدقع الداخلي حرية التواصل مباشرة مع كافة دوائر المصرع وفي أي وقت يراه مناسباً.</td>
</tr>
<tr>
<td>**0.000</td>
<td>0.837</td>
</tr>
<tr>
<td>11</td>
<td>لا يوجد تضارب في المصالح بين الدقع والإدارة التنفيذية.</td>
</tr>
<tr>
<td>**0.000</td>
<td>0.734</td>
</tr>
<tr>
<td>12</td>
<td>يتمكن الدقع الداخلي من الحصول على الاستفسارات اللازمة من الإدارة بخصوص المخاطر التشغيلية المحتملة.</td>
</tr>
<tr>
<td>**0.000</td>
<td>0.741</td>
</tr>
<tr>
<td>13</td>
<td>الصلاحيات الممنوحة للمدقع الداخلي تمكِّنه من تقدير إدارة المخاطر المتعلقة بالعملاء ومنتجات الأعمال.</td>
</tr>
<tr>
<td>**0.000</td>
<td>0.845</td>
</tr>
<tr>
<td>14</td>
<td>الصلاحيات الممنوحة للمدقع الداخلي تمكِّنه من تقدير إدارة مخاطر الاحتيال الداخلي.</td>
</tr>
<tr>
<td>**0.000</td>
<td>0.778</td>
</tr>
<tr>
<td>15</td>
<td>أدى الصلاحيات الممنوحة للمدقع الداخلي إلى قيامه بمنع حدوث عمليات الاحتيال خارجي.</td>
</tr>
<tr>
<td>**0.000</td>
<td>0.770</td>
</tr>
<tr>
<td>16</td>
<td>الصلاحيات الممنوحة للمدقع الداخلي تمكِّنه من تقديم إدارة مخاطر أنظمة العمليات الإلكترونية.</td>
</tr>
<tr>
<td>**0.000</td>
<td>0.858</td>
</tr>
</tbody>
</table>

α ≤ 0.05 // الارتباط غير دال إحصائياً عند 0.05

بين جدول رقم (3.5) أن معامل الارتباط بين لكل فقرة من فقرات المجال الثاني "الصلاحيات الممنوحة للمدقع الداخلي وأثرها على تقدير إدارة المخاطر التشغيلية" والدرجة الكلية للمجال دالة إحصائياً عند مستوى دالة (0.05)، حيث إن مستوى الدالة لكل فقرة أقل من 0.05، وهذا يؤكد أن المجال الثاني يتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي وتعتبر فقرات المجال الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.
مراجعات المدقق الداخلي لفقرات المجال الثالث: "مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية، وتقييم إدارة المخاطر التشغيلية".

بين الجدول رقم (3.6) نتائج الصدق الداخلي لفقرات المجال الثالث.

جدول (3.6): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث. "مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية، وتقييم إدارة المخاطر تشغيلية".

<table>
<thead>
<tr>
<th>رقم الفقرة</th>
<th>معامل الارتباط</th>
<th>مستوى الدلالة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td><strong>0.000</strong></td>
<td>0.838</td>
<td>1</td>
</tr>
<tr>
<td><strong>0.000</strong></td>
<td>0.806</td>
<td>2</td>
</tr>
<tr>
<td><strong>0.000</strong></td>
<td>0.873</td>
<td>3</td>
</tr>
<tr>
<td><strong>0.000</strong></td>
<td>0.918</td>
<td>4</td>
</tr>
<tr>
<td><strong>0.000</strong></td>
<td>0.854</td>
<td>5</td>
</tr>
<tr>
<td><strong>0.000</strong></td>
<td>0.806</td>
<td>6</td>
</tr>
<tr>
<td><strong>0.000</strong></td>
<td>0.829</td>
<td>7</td>
</tr>
<tr>
<td><strong>0.000</strong></td>
<td>0.828</td>
<td>8</td>
</tr>
<tr>
<td><strong>0.000</strong></td>
<td>0.880</td>
<td>9</td>
</tr>
<tr>
<td><strong>0.000</strong></td>
<td>0.812</td>
<td>10</td>
</tr>
<tr>
<td><strong>0.000</strong></td>
<td>0.908</td>
<td>11</td>
</tr>
<tr>
<td><strong>0.000</strong></td>
<td>0.856</td>
<td>12</td>
</tr>
</tbody>
</table>

الارتباط غير دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$ **

بين جدول رقم (3.6) أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث "مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية، وتقييم إدارة المخاطر التشغيلية"، وتقييم إدارة المخاطر التشغيلية.
والدرجة الكلية للمجالات عند مستوى دلالة (0.05) كانت لكل فقرة أقل من (0.05)، وهذا يؤكد أن المجال الثاني يتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي، وذلك تعتبر فقراته صادقة لما وضعت لقياسه.

- الصدق الداخلي لفقرات الميدان الرابع: قيام المدقق الداخلي بمراجعة إمتناع المصرف
للقوانين والأنظمة وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.

جدول (3.7): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الميدان الرابع: قيام المدقق الداخلي بمراجعة إمتناع المصرف للقوانين والأنظمة وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية، والدرجة الكلية للمجال

<table>
<thead>
<tr>
<th>رقم الفقرة</th>
<th>الفقرة</th>
<th>معامل الارتباط</th>
<th>مستوى الدلالة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1</td>
<td>يتأكد المدقق الداخلي من قيام الإدارة بإصدار التعليمات اللازمة لتطبيق القوانين والأنظمة.</td>
<td>0.924</td>
<td>**0.000</td>
</tr>
<tr>
<td>2</td>
<td>يوجد لدى المصرفي اجراءات ونظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى المصرف.</td>
<td>0.893</td>
<td>**0.000</td>
</tr>
<tr>
<td>3</td>
<td>يقوم المدقق الداخلي بالتواصل مع رئيس الإدارة المالي للتأكد من وضع الإجراءات الحالية=$((.printFloat(3))نسبة من التزام الموظفين بتطبيق الأنظمة والقوانين.</td>
<td>0.877</td>
<td>**0.000</td>
</tr>
<tr>
<td>4</td>
<td>يتم وضع سياسات وسياقات لتخفيض المخاطر غير الممكن قياسها.</td>
<td>0.879</td>
<td>**0.000</td>
</tr>
<tr>
<td>5</td>
<td>يتأكد المدقق الداخلي من التزام المصرفي بتطبيق التعليمات والقرارات والارشادات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية.</td>
<td>0.862</td>
<td>**0.000</td>
</tr>
<tr>
<td>6</td>
<td>التعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية ترفع من كفاءة المصرفي في إدارة المخاطر التشغيلية.</td>
<td>0.878</td>
<td>**0.000</td>
</tr>
<tr>
<td>7</td>
<td>تتأكد المدقق الداخلي من التزام المصرفي بالقواعد والأنظمة يساعد على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.</td>
<td>0.670</td>
<td>**0.000</td>
</tr>
</tbody>
</table>

** الارتباط إحصائيا عند 0.05 // \( \alpha \leq 0.05 \)

بين جدول رقم (3.7) أن معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الميدان الرابع قيام المدقق الداخلي بمراجعة إمتناع المصرف للقوانين والأنظمة وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية، والدرجة الكلية للمجالات عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل من فقرات الميدان الرابع تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي، وذلك تعتبر فقراته صادقة لما وضعت لقياسه.

63
- الصدق الداخلي لفقرات المجال الخامس: "شملية عمل المدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية".

جدول (3.8): معامل الارتباط بين كل فترة من فقرات المجال الخامس "شملية عمل المدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية" والدرجة الكلية للمجال

<table>
<thead>
<tr>
<th>رقم الفقرة</th>
<th>عامل الارتباط</th>
<th>مستوي الدلالة</th>
<th>المعامل</th>
<th>الفقرات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1</td>
<td>0.932</td>
<td><strong>0.000</strong>*</td>
<td></td>
<td>تشتمل خطة التدقيق السنوية على كافة وحدات المصرف.</td>
</tr>
<tr>
<td>2</td>
<td>0.945</td>
<td><strong>0.000</strong>*</td>
<td></td>
<td>يشمل عمل المدقق الداخلي على كافة أنشطة المصرف وفروعه وأنشطته الخارجية.</td>
</tr>
<tr>
<td>3</td>
<td>0.931</td>
<td><strong>0.000</strong>*</td>
<td></td>
<td>يشمل عمل المدقق الداخلي النشاطات التشغيلية للمصرف.</td>
</tr>
<tr>
<td>4</td>
<td>0.890</td>
<td><strong>0.000</strong>*</td>
<td></td>
<td>يتم تجديد منهجية لفحص وتقييم كافة أنشطة المصرف والمستندات إلى درجة المخاطر المتناسبة.</td>
</tr>
<tr>
<td>5</td>
<td>0.899</td>
<td><strong>0.000</strong>*</td>
<td></td>
<td>يشمل عمل المدقق الداخلي على تقييم إدارة المخاطر في المصرف.</td>
</tr>
<tr>
<td>6</td>
<td>0.696</td>
<td><strong>0.000</strong>*</td>
<td></td>
<td>تؤدي شملية عمل المدقق الداخلي إلى منع أو التخفيف من مخاطر الاحتيال الداخلي.</td>
</tr>
<tr>
<td>7</td>
<td>0.949</td>
<td><strong>0.000</strong>*</td>
<td></td>
<td>ساعدت شملية عمل المدقق الداخلي في منع أو تخفيف من مخاطر من العنصر البشري.</td>
</tr>
<tr>
<td>8</td>
<td>0.903</td>
<td><strong>0.000</strong>*</td>
<td></td>
<td>تساعد شملية عمل المدقق الداخلي في تقييمه لإدارة مخاطر أنظمة العمليات الإلكترونية.</td>
</tr>
<tr>
<td>9</td>
<td>0.933</td>
<td><strong>0.000</strong>*</td>
<td></td>
<td>تساعد شملية عمل المدقق الداخلي في تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية.</td>
</tr>
</tbody>
</table>

** الارتباط إحصائيا عند 05.0 ≤ α ≤ 05.0

** الارتباط غير إحصائيا عند α > 05.0

* بين جدول رقم (3.8) أن معامل الارتباط بين كل فترة من فقرات المجال الخامس "شملية عمل المدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية" والدرجة الكلية للمجال دائمة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فترة أقل من (0.05)، وبذلك تعتبر فقرات المجال الخامس تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي، وتعتبر صادقة لما وضعت لقياسه.
الصدق الداخلي لفقرات المجال السادس: "متابعة المدقق الداخلي لإدارة المخاطر التشغيلية".

جدول (3.9): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال السادس "متابعة المدقق الداخلي لإدارة نظم العمليات الإلكترونية وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية" ودرجة الكلية للمجال العمليات الإلكترونية.

<table>
<thead>
<tr>
<th>رقم الفقرة</th>
<th>الفقرات</th>
<th>معامل الارتباط</th>
<th>مستوى الدلالة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1</td>
<td>يقوم المدقق الداخلي بالتفقد على كافة الأنظمة الداخلية للمصرف.</td>
<td>0.783</td>
<td>**0.000</td>
</tr>
<tr>
<td>2</td>
<td>يقوم المدقق الداخلي بالتفقد على الأنظمة الإلكترونية في المصرف.</td>
<td>0.892</td>
<td>**0.000</td>
</tr>
<tr>
<td>3</td>
<td>يقوم المدقق الداخلي بفحص وتقييم استمرارية ومصداقية وثقة أنظمة المعلومات الإلكترونية.</td>
<td>0.869</td>
<td>**0.000</td>
</tr>
<tr>
<td>4</td>
<td>يقوم المدقق الداخلي بالمساهمة في وضع نظام تحليل تقييم الت익يفات المعلوماتية وضمان الأمان.</td>
<td>0.879</td>
<td>**0.000</td>
</tr>
<tr>
<td>5</td>
<td>يقوم المدقق الداخلي بفحص وتسليط الضوء على البيانات المالية والمعلومات الإدارية.</td>
<td>0.837</td>
<td>**0.000</td>
</tr>
<tr>
<td>6</td>
<td>يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من توافر الإجراءات اللازمة والمحلية لضمان استمرارية العمل.</td>
<td>0.822</td>
<td>**0.000</td>
</tr>
<tr>
<td>7</td>
<td>يوجد نظم تشغيل دبلية في حال اخفاء نظم العمليات الإلكترونية عن العمل.</td>
<td>0.953</td>
<td>**0.000</td>
</tr>
<tr>
<td>8</td>
<td>يتم التأكد من توافر التأمين اللازم في حال تشغيل خطة الطوارئ بخصوص اخفاق نظم العمليات الإلكترونية عند العمل.</td>
<td>0.963</td>
<td>**0.000</td>
</tr>
<tr>
<td>9</td>
<td>يتم إجراء اختبارات دورية لنظم العمليات الإلكترونية.</td>
<td>0.929</td>
<td>**0.000</td>
</tr>
<tr>
<td>10</td>
<td>يقوم المدقق الداخلي بتفقد إدارة نظم عمليات التخزين الإلكترونية.</td>
<td>0.937</td>
<td>**0.000</td>
</tr>
<tr>
<td>11</td>
<td>يقوم المدقق الداخلي بتقييم إجراءات الأمان لإدارة نظم العمليات الإلكترونية في المصرف.</td>
<td>0.823</td>
<td>**0.000</td>
</tr>
<tr>
<td>12</td>
<td>يساعد تقييم المدقق الداخلي لإدارة نظم الخدمات الإلكترونية في تقييم المخاطر الناجمة عنها.</td>
<td>0.941</td>
<td>**0.000</td>
</tr>
<tr>
<td>13</td>
<td>يساعد تقييم المدقق الداخلي لإدارة نظم العمليات الإلكترونية في تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية.</td>
<td>0.913</td>
<td>**0.000</td>
</tr>
</tbody>
</table>

\[
\alpha \leq 0.05 \Rightarrow \text{الارتباط غير دال إحصائيا} \\
\alpha > 0.05 \Rightarrow \text{الارتباط دال إحصائيا}
\]

** **الاريابط دال إحصائيا عند \( \alpha = 0.05 \)
3.7.2.2 الصدق البنائي:

بعد صدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقيق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

يبين جدول رقم (3.10) أن معاملات الارتباط بين معدل كل مجال من مجالات الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من (0.05).

جدول (3.10): معامل الارتباط بين معدل كل مجال من مجالات الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

<table>
<thead>
<tr>
<th>مستوى الدلالة</th>
<th>معامل الارتباط</th>
<th>محطوى المجال</th>
<th>المجال</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>0.000**</td>
<td>0.754</td>
<td>كفاءة المدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>0.000**</td>
<td>0.737</td>
<td>الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>0.000**</td>
<td>0.795</td>
<td>مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>0.000**</td>
<td>0.811</td>
<td>قيام المدقق الداخلي بدراسة إمكانيات المصرف للقوانين والأوامر والأنظمة وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>0.000**</td>
<td>0.750</td>
<td>شمولية عمل المدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>0.000**</td>
<td>0.803</td>
<td>قيام المدقق الداخلي بكتابة إدارة نظام العمليات الإلكترونية وأثرها على تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية.</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

*دالة عند 0.05 **دالة عند 0.01 // الاختبار غير دال إحصائيا عند 0.05

α ≤
٣.٨ ثبات الاستبانة:

يقصد بثبات الاستبانة التحقق من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبًا، لو تكرر تطبيقًا على الأشخاص ذهنا في أوقات مختلفة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وقد تم إجراء خطوات الثبات على العينة نفسها بطريقة ثبتية، هما طريقة التجزئة النصفية، ومعامل ألفا كرونباخ.

٣.٨.١ طريقة التجزئة النصفية:

تم تجزئة فترات الاختبار إلى جزئية الأسئلة ذات الأرقام الفردية والأسئلة ذات الأرقام الزوجية، تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية، ومعدل الأسئلة الزوجية، وقد تم تصحيح معاملات الأرتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح حسب المعادلة التالية:

\[ \text{معامل الثبات} = \frac{2r}{1 + r} \]

حيث \( r \) معامل الارتباط بيف درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية.

جداول (٣.١١): معاملات الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

<table>
<thead>
<tr>
<th>المجال</th>
<th>محتوى المجال</th>
<th>عدد الفقرات</th>
<th>معامل الارتباط</th>
<th>معامل الارتباط المعدل</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الأول</td>
<td>كفاءة المدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية</td>
<td>٢٠</td>
<td>٠.٩٠٤</td>
<td>٠.٨٢٥</td>
</tr>
<tr>
<td>الثاني</td>
<td>الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية</td>
<td>١٦</td>
<td>٠.٩٣٩</td>
<td>٠.٨٨٤</td>
</tr>
<tr>
<td>الثالث</td>
<td>مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية</td>
<td>١٢</td>
<td>٠.٩٤٣</td>
<td>٠.٨٩٢</td>
</tr>
<tr>
<td>الرابع</td>
<td>قيام المدقق الداخلي برعاية إمتناء المصرفي للقوانين والأنظمة وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية</td>
<td>٧</td>
<td>٠.٨٦٠</td>
<td>٠.٧٥٣</td>
</tr>
<tr>
<td>المجال</td>
<td>عناوين المجال</td>
<td>عدد الفقرات</td>
<td>معامل ألفا كرونباخ</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>--------</td>
<td>---------------</td>
<td>-------------</td>
<td>---------------------</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الأول</td>
<td>كفاءة المدقع الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية</td>
<td>20</td>
<td>0.928</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الثاني</td>
<td>المصالحات المتنوعة للمدقع الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية</td>
<td>16</td>
<td>0.951</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الثالث</td>
<td>مراجعة المدقع الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية</td>
<td>12</td>
<td>0.903</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الرابع</td>
<td>قيام المدقع الداخلي بمراعاة مثال المصرف للقوانين والأوامر وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية</td>
<td>7</td>
<td>0.957</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الخامس</td>
<td>شمولية عمل المدقع الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.</td>
<td>9</td>
<td>0.916</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>السادس</td>
<td>قيام المدقع الداخلي بمتابعة إجراءات نظم العمليات الإلكترونية وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.</td>
<td>13</td>
<td>0.935</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>جميع الفقرات</td>
<td></td>
<td>77</td>
<td>0.939</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

يبين الجدول رقم (3.11) أن قيمة معامل الارتباط المعدل (Spearman Brown) هو (0.843) وهي مرتفعة ودالة إحصائيا، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع.

2.8.2 طريقة ألفا كرونباخ:

تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات، وتم تطبيق الاستبانة على عينة الدراسة التي قوامها (24) مفردة، وتم حساب معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات، حيث وجد أن قيمة ألفا كرونباخ للاستبانة (0.939)، وهذا دليل كافي على أن الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع، والنتائج موضحة في جدول رقم (3.12).
بين الجدول رقم (3.12) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة حيث بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0.939) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بمعاليم ثبات مرتفع. وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق (2). وتم التأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعلها على تلة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

3.9 اختبار التوزيع الطبيعي:

تم استخدام اختبار كولمجروف سمنوف لمعرفة ما إذا كانت درجات دور التجاوب الداخلية في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعممية تشتت أن يكون توزيع البيانات طبيعيًا.

(1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

جدول (3.13): اختبار التوزيع الطبيعي

<table>
<thead>
<tr>
<th>المستوى الدلالة</th>
<th>قيمة Z</th>
<th>منطق المجال</th>
<th>عنوان المجال</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>0.200</td>
<td>0.147</td>
<td>الأول</td>
<td>كفاءة المقترح الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.</td>
</tr>
<tr>
<td>0.252</td>
<td>0.140</td>
<td>الثاني</td>
<td>الصلابات المنحة للمدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.</td>
</tr>
<tr>
<td>0.190</td>
<td>0.151</td>
<td>الثالث</td>
<td>مراجعة المقترح الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.</td>
</tr>
<tr>
<td>0.183</td>
<td>0.163</td>
<td>الرابع</td>
<td>قيام المقترح الداخلي بمنطقة تمثل المصرف للقوانين، الأنظمة وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.</td>
</tr>
<tr>
<td>0.199</td>
<td>0.138</td>
<td>الخامس</td>
<td>شمولية عمل المقترح الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.</td>
</tr>
<tr>
<td>0.192</td>
<td>0.130</td>
<td>السادس</td>
<td>قيام المقترح الداخلي بمتابعة إدارة نظام العمليات الإلكترونية وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.</td>
</tr>
<tr>
<td>0.198</td>
<td>0.153</td>
<td>جميع الفترات</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

بين الجدول رقم (3.13) أن مستوى الدلالة لكل محور أكبر من 0.05 وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعممية.
لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها. فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية لـ Statistical Package for Social Science (SPSS) فيما يأتي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

1. إحصاءات وصفية منها: النسبة المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن الحسابي النسبي، ويستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لتحديد معرفة تكرار فئات متغير ما ويفيد في وصف متغيرات الدراسة وهي كالتالي:

   ▪ تم حساب التكرار والنسب المئوية للتعرف على بيانات مفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها اتجاه عبارات المجالات الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة.
   ▪ تم حساب المتوسط الحسابي وكذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي.
   ▪ تم استخدام الانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة لكل مجال من المجالات الرئيسية على متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح الشدت في استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المجالات الرئيسية، فكلما اقتربت قيمة من الصفر كلما تركزت الاستجابات وانخفض تشتتتها بين المقياس (إذا كان الانحراف المعياري واحد صحيحاً فعليه عدم توزيع الاستجابات وتشتتتها).

2. معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعطيات ثبات فئات الاستبانة.
3. معامل ارتباط بييرسون لقياس درجة الارتباط وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البيناني للاستبانة.
4. اختبار كولومبروف- سمنروف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (1 - Sample K-S).
5. اختبار "One sample T test" لمعطيات الفرق بين متوسط الفقرة.
6. اختبار t لمتوسط عينة واحدة والمتوازي الحيادي "3" لاختبار الفرق بين عينتين مستقلتين.
الفصل الرابع
تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها
4.1 مقدمة:

يتضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال استعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي تم الوصول إليها من خلال تحليل فتراتها، والوقوف على البيانات الشخصية للمدققين الداخليين في القسم الأول من الاستبانة والتي اشتملت على (المؤهل العلمي، التخصص، المنصب الوظيفي، المدقق الداخلي يتبع مباشرة إلى لجنة المراجعة والتدريب أو مجلس الإدارة، مدة مزاولة مهنة التدقق الداخلي، الشهادات المهنية، عدد الدورات التدريبية التي التحقت بها في مجال عملك في التدقق الداخلي، مجال الدورات التي التحقت بها في عملك، هل يوجد لائحة واضحة في مكان عملك تحدد دور التدقق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية). لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبانة الدراسة، إذ تم استخدام برنامج الرمز الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي تم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

4.2 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة:

فيما يلي نتائج الدراسة وفقاً لبيانات المدققين الداخليين:

- توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

جدول (4.1): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

<table>
<thead>
<tr>
<th>المؤهل العلمي</th>
<th>التكرار</th>
<th>النسبة المئوية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>بكالوريوس</td>
<td>17</td>
<td>70.8</td>
</tr>
<tr>
<td>ماجستير</td>
<td>6</td>
<td>25</td>
</tr>
<tr>
<td>دكتوراه</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
</tr>
<tr>
<td>أخرى</td>
<td>1</td>
<td>4.2</td>
</tr>
<tr>
<td>المجموع</td>
<td>24</td>
<td>100.0</td>
</tr>
</tbody>
</table>

يبيّن الجدول رقم (4.1) أن ما نسبته 70.8% من أفراد عينة الدراسة حصلوا على درجة البكالوريوس، و 25% حصلوا على درجة الماجستير، و 4.2% حصلوا على درجة دكتوراه أخرى، ولا يوجد...
أي من أفراد العينة يحملون درجة الدكتوراه، وهذا يظهر أن الغالبية العظمى من أفراد العينة هم من حملة درجة البكالوريوس مما يعني أن الدرجة العلمية لمعظم المدققين الداخليين في المصارف هي بكالوريوس وهي الحد الأدنى للدرجة العلمية المطلوبة لتعيين المدقق الداخلي.

- توزيع أفراد العينة حسب التخصص:

<table>
<thead>
<tr>
<th>التخصص</th>
<th>التكرار</th>
<th>النسبة المئوية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>محاسبة</td>
<td>16</td>
<td>66.7</td>
</tr>
<tr>
<td>إدارة أعمال</td>
<td>3</td>
<td>12.5</td>
</tr>
<tr>
<td>علوم مالية ومصرفية</td>
<td>3</td>
<td>12.5</td>
</tr>
<tr>
<td>أخرى</td>
<td>2</td>
<td>8.3</td>
</tr>
<tr>
<td>المجموع</td>
<td>24</td>
<td>100.0</td>
</tr>
</tbody>
</table>

يبيج جدول رقم (4.2) أن ما نسبته 66.7% من عينة الدراسة مختصون في المحاسبة، و12.5% مختصون في إدارة الأعمال، و12.5% مختصون في العلوم المالية والمصرفية، و8.3% مختصون في تخصصات أخرى مثل هندسة الحاسب. وهنا يلاحظ أن فئة المبحوثين غالبيتها العظمى مترجية في المحاسبة وهو التخصص الطبيعي للعاملين في دائرة التدقيق الداخلي مما يعني أن غالبيتهم لديهم الحد الأدنى من التأهيل العلمي المناسب لعمل المدقق الداخلي ولديهم الفهم الكافي لأساسيات تدقيق الحسابات.

- توزيع عينة الدراسة حسب المنصب الوظيفي:

<table>
<thead>
<tr>
<th>المنصب الوظيفي</th>
<th>التكرار</th>
<th>النسبة المئوية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>مدقق في قسم التدقيق الداخلي</td>
<td>9</td>
<td>37.5</td>
</tr>
<tr>
<td>رئيس قسم التدقيق الداخلي</td>
<td>7</td>
<td>29.2</td>
</tr>
<tr>
<td>مدير دائرة التدقيق الداخلي</td>
<td>3</td>
<td>12.5</td>
</tr>
<tr>
<td>أخرى</td>
<td>5</td>
<td>20.8</td>
</tr>
<tr>
<td>المجموع</td>
<td>24</td>
<td>100.0</td>
</tr>
</tbody>
</table>
بين رسم (4.3) أن ما نسبته 37.5% من عينة الدراسة يعملون مدققون في أقسام التدقيق الداخلي، و29.2% منهم يعملون رؤساء أقسام التدقيق الداخلي، و3% يعملون مدراء دوائر التدقيق الداخلي في المصارف. و5% تحت بند أخرى مثل مفتش. ويظهر هنا أن الغالبية العظمى من الفئة المبحوثة هي للمدققين الداخليين العاملين في أقسام التدقيق الداخلي وهذا كونهم يشكلون فريق العمل في هذه الأقسام.

- توزيع عينة الدراسة حسب تبعية المدقق الداخلي:

جدول (4.4): توزيع أفراد العينة حسب تبعية المدقق الداخلي

<table>
<thead>
<tr>
<th>التبعية الداخلي</th>
<th>التكرار</th>
<th>النسبة المئوية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>مجلس إدارة المصرف</td>
<td>10</td>
<td>41.7</td>
</tr>
<tr>
<td>لجنة المراجعة والتدقيق</td>
<td>14</td>
<td>58.3</td>
</tr>
<tr>
<td>المجموع</td>
<td>24</td>
<td>100.0</td>
</tr>
</tbody>
</table>

بين رسم (4.4) أن معظم المبحوثين يتبعون إلى لجنة المراجعة والتدقيق في المصرف بنسبة 58.3% في حين أن 41.7% يتبعون إلى مجلس إدارة المصرف. وهنا يظهر أن الغالبية العظمى من المبحوثين يتبعون إلى لجنة المراجعة والتدقيق وهذا يوافق الهيكلية الدولية المعتمدة لدائرة التدقيق الداخلي في المصارف.

- توزيع العينة حسب مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي:

جدول (4.5): توزيع أفراد العينة حسب مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي

<table>
<thead>
<tr>
<th>مدة مزاولة المهمة</th>
<th>التكرار</th>
<th>النسبة المئوية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>أقل من 5 سنوات</td>
<td>6</td>
<td>25</td>
</tr>
<tr>
<td>من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات</td>
<td>7</td>
<td>29.2</td>
</tr>
<tr>
<td>من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة</td>
<td>7</td>
<td>29.2</td>
</tr>
<tr>
<td>15 سنة فأكثر</td>
<td>4</td>
<td>16.7</td>
</tr>
<tr>
<td>المجموع</td>
<td>24</td>
<td>100.0</td>
</tr>
</tbody>
</table>
بينين الجدول رقم (4.5) أن ما نسبته 29.2% يزاولون مهنة التدقيق الداخلي لمدة تتراوح من 5 إلى أقل من 10 سنوات، و29.2% يزاولون مهنة التدقيق الداخلي لمدة تتراوح من 10 إلى أقل من 15 سنة، و25% منهم يزاولون المهمة لمدة أقل من 5 سنوات، و16.7% يزاولون المهمة لمدة 15 سنة فأكثر. ويلاحظ أن الغالبية العظمى لمدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي لدى المبحوثين تتراوح بين 5 سنوات حتى أقل من 15 سنة وتترى الباحثة أنها مدة كافية نسبياً لتكون الخبرة الكافية لدى المدقق الداخلي بعمل دوائر التدقيق الداخلي في المصارف.

- توزيع عينة الدراسة حسب الشهادات المهنية:

جدول (4.6): توزيع أفراد العينة حسب الشهادات المهنية

<table>
<thead>
<tr>
<th>الشهادات المهنية</th>
<th>التكرار</th>
<th>النسبة المئوية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>محاسب قانوني CPA</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
</tr>
<tr>
<td>محاسب قانوني عربي ACPA</td>
<td>1</td>
<td>4.2</td>
</tr>
<tr>
<td>محاسب قانوني فلسطيني PCPA</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
</tr>
<tr>
<td>محاسب قانوني بريطاني ACCA</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
</tr>
<tr>
<td>مدقق داخلي معتمد CIA</td>
<td>3</td>
<td>12.5</td>
</tr>
<tr>
<td>أخرى</td>
<td>2</td>
<td>8.3</td>
</tr>
<tr>
<td>لا يوجد</td>
<td>18</td>
<td>75</td>
</tr>
<tr>
<td>المجموع</td>
<td>24</td>
<td>100.0</td>
</tr>
</tbody>
</table>

بينين الجدول رقم (4.6) أن ما نسبته 75% من المبحوثين لا يحملون شهادات مهنية، وأن 12.5% حاصلين على شهادة مدقق داخلي معتمد، وما نسبته 4.2% حاصلين على شهادة محاسب قانوني، وما نسبته 8.3% حاصلين على شهادات أخرى مثل مدقق داخلي. مما يعني أن الغالبية العظمى للمبحوثين والتي تمثل 75% غير حاصلين على أي شهادات مهنية يس لهم الخبرة المهنية الكافية والإمام بمعايير مهنة التدقيق الداخلي.
- توزيع عينة الدراسة حسب عدد الدورات التدريبية التي التحق بها المدقق الداخلي في مجال عمله في التدقيق الداخلي:

جدول (4.7): توزيع أفراد العينة حسب عدد الدورات التدريبية التي التحق بها في مجال عمله في التدقيق الداخلي

<table>
<thead>
<tr>
<th>عدد الدورات</th>
<th>التكرار</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>أقل من 5 دورات</td>
<td>33.3</td>
</tr>
<tr>
<td>من 5 إلى أقل من 15 دورة</td>
<td>62.5</td>
</tr>
<tr>
<td>من 15 إلى أقل من 25 دورة</td>
<td>0</td>
</tr>
<tr>
<td>25 دورات فأكثر</td>
<td>4.2</td>
</tr>
<tr>
<td>المجموع</td>
<td>100.0</td>
</tr>
</tbody>
</table>

بين جدول رقم (4.7) أن ما نسبته 62.5% من عينة الدراسة بلغت عدد الدورات التي التحقوا بها في مجال التدقيق الداخلي هي من 5 إلى 15 دورًا، وأن ما نسبته 33.3% التحقوا بأقل من 5 دورات، وأن ما نسبته 4.2% التحقوا بأكثر من 25 دورًا. وهذا يظهر أن الغالبية العظمى للمبحوثين التحقوا بدورات خاصة بمجال عملهم في التدقيق الداخلي بلغ عددها من 5 إلى 15 دورًا وتزداد الباحثة أنها غير كافية تناسبًا مع مدة مزاولة المبحوثين لمهنة التدقيق الداخلي والتي تراوحت لمعظمهم بين 5 إلى 15 سنة مما يعني أن هناك دورات تدريبية واحدة سنوياً وهو عدد غير كافٍ للحفاظ على تطوير عمل المدققين الداخليين ومواكبتهم للمستجدات العلمية خاصة في القطاع المصرفي.

- توزيع عينة الدراسة حسب مجال الدورات التي التحق بها المدقق الداخلي في مجال عمله:

جدول (4.8): توزيع أفراد العينة حسب مجال الدورات التي التحق بها المدقق الداخلي في مجال عمله

<table>
<thead>
<tr>
<th>مجال الدورات التي التحق بها المدقق الداخلي</th>
<th>التكرار</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>تدقيق داخلي</td>
<td>47.6</td>
</tr>
<tr>
<td>إدارة مخاطر مصرية</td>
<td>21.4</td>
</tr>
<tr>
<td>تقييم إدارة المخاطر المصرية</td>
<td>23.8</td>
</tr>
<tr>
<td>أخرى</td>
<td>7.1</td>
</tr>
<tr>
<td>المجموع</td>
<td>100.0</td>
</tr>
</tbody>
</table>

*تم اتاحة خيار للمبحوثين لاختيار أكثر من خيار
يبين جدول رقم (4.8) أن معظم المبحوثين حصلوا على دورات في مجال التدقيق الداخلي حيث بلغ عدد دورات التي حصلوا عليها في مجال التدقيق الداخلي هو '20' دوراً مما يعني أن 83.3% من المدفقات الداخليين حصلوا على دورات في التدقيق الداخلي، في حين أن 37.5% منهم حصلوا على دورات في إدارة المخاطر المصرفية، و 41.6% منهم حصلوا على دورات في تقييم إدارة المخاطر المصرفية، و 12.5% منهم حصلوا على دورات في مجالات أخرى مثل إدارة الموارد البشرية. ويظهر هنا أن الغالبية العظمى من المبحوثين حصلوا على دورات في مجال التدقيق الداخلي مما يعني أن لديهم خبرة في التدقيق الداخلي وذلك يعزز كفاءتهم في عملهم لكن ليس لديهم الخبرة الكافية لتقييم إدارة المخاطر المصرفية.

- توزيع عينة الدراسة حسب وجود لائحة تحدد دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية:

جدول (4.9): توزيع أفراد العينة حسب وجود لائحة واضحة تحدد دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية

<table>
<thead>
<tr>
<th>المخاطر التشغيلية</th>
<th>يوجد لائحة تحدد دور التدقيق الداخلي</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>التكرار</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الاسمية المونية</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>79.2</td>
<td>19</td>
</tr>
<tr>
<td>20.8</td>
<td>5</td>
</tr>
<tr>
<td>المجموع</td>
<td>24</td>
</tr>
</tbody>
</table>

يبين الجدول رقم (4.9) أن 79.2% من أفراد عينة الدراسة قالوا أنه يوجد عندهم لائحة واضحة في مكان العمل تحدد دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية، و 20.8% قالوا أنه لا يوجد عندهم لائحة واضحة في مكان العمل تحدد دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية. ويظهر هنا أن الغالبية العظمى من المبحوثين لديهم لائحة واضحة في مكان العمل تحدد دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية مما يعني أن هناك اهتمام في المصارف بدور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية وأن هناك دور للتدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية، وهذا يعزز ما توصل له (مصبح، 2012) بتوفر استراتيجيات من قبل مجالات إدارة المصارف لإدارة المخاطر التشغيلية.
تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة:

تم استخدام اختبار T للفقرات الاستبانة، وتكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية (أو مستوى الدلالة أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60%)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية (أو مستوى الدلالة أقل من 0.05 والوزن النسبي أقل من 60%)، وتكون أراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لـا أكبر من 0.05.

- تحليل فقرات المجال الأول: كفاءة المدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.

جدول (4.10): تحليل فقرات المجال الأول: كفاءة المدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية

<table>
<thead>
<tr>
<th>الرقم</th>
<th>المتوسط الحسابي</th>
<th>الانحراف المعياري</th>
<th>الوزن النسبي</th>
<th>قيمة t</th>
<th>الترتيب</th>
<th>التعبير عن تعليق المدقق الداخلي حصوله على شهادات مهنية.</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>16</td>
<td>3.625</td>
<td>0.970</td>
<td>72.50</td>
<td>3.625</td>
<td>16</td>
<td>يوجد عدد كافى من عدد العاملين المستقطبين لدى دائرة التدقيق الداخلي والحاصلين على شهادات اعتماد للممارسة المهنية.</td>
</tr>
<tr>
<td>15</td>
<td>3.833</td>
<td>1.007</td>
<td>76.67</td>
<td>4.250</td>
<td>15</td>
<td>يخضع المدقق الداخلي عند تعينه لدورة تدريبية حول أساليب وممارسات التدريب.</td>
</tr>
<tr>
<td>5</td>
<td>4.125</td>
<td>0.794</td>
<td>85.00</td>
<td>4.250</td>
<td>5</td>
<td>يلتقي المدقق الداخلي دورات تدريبية دورية لمواعدة التطورات العلمية.</td>
</tr>
<tr>
<td>8</td>
<td>4.125</td>
<td>0.794</td>
<td>85.00</td>
<td>4.250</td>
<td>8</td>
<td>يقوم المدقق الداخلي بالإبلاغ على سياسات مواجهة المخاطر التشغيلية المحتملة والمحددة من الإدارة.</td>
</tr>
<tr>
<td>2</td>
<td>4.417</td>
<td>0.584</td>
<td>88.33</td>
<td>4.417</td>
<td>2</td>
<td>يشترط لتعيين المدقق الداخلي حصوله على خبرات علمية وعملية في عمليه وتجربته في مجال التدقيق الداخلي.</td>
</tr>
<tr>
<td>14</td>
<td>6.114</td>
<td>0.780</td>
<td>80.00</td>
<td>4.000</td>
<td>14</td>
<td>يتطلب تعين المدقق الداخلي حصوله على شهادات مهنية.</td>
</tr>
<tr>
<td>8</td>
<td>6.626</td>
<td>0.794</td>
<td>82.50</td>
<td>4.125</td>
<td>8</td>
<td>يتم عقد دورات تدريبية للمدقق الداخلي بخصوم تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.</td>
</tr>
<tr>
<td>1</td>
<td>6.015</td>
<td>1.139</td>
<td>71.67</td>
<td>3.583</td>
<td>1</td>
<td>يعتمد مجلس الإدارة سياسة تكفل الحوافز والتدريب.</td>
</tr>
<tr>
<td>الرقم</td>
<td>الفئة</td>
<td>الوظيفة</td>
<td>الانحراف القياسي</td>
<td>المتوسط الحسابي</td>
<td>القيمة t</td>
<td>مستوى الدلالة</td>
</tr>
<tr>
<td>-------</td>
<td>-------</td>
<td>----------</td>
<td>-------------------</td>
<td>-----------------</td>
<td>----------</td>
<td>----------------</td>
</tr>
<tr>
<td>10</td>
<td></td>
<td>**0.00</td>
<td>6.474</td>
<td>81.67</td>
<td>1.176</td>
<td>4.083</td>
</tr>
<tr>
<td>5</td>
<td></td>
<td>**0.00</td>
<td>6.558</td>
<td>85.00</td>
<td>1.260</td>
<td>4.250</td>
</tr>
<tr>
<td>10</td>
<td></td>
<td>**0.00</td>
<td>6.827</td>
<td>81.67</td>
<td>1.100</td>
<td>4.083</td>
</tr>
<tr>
<td>13</td>
<td></td>
<td>**0.00</td>
<td>4.45</td>
<td>80.83</td>
<td>1.042</td>
<td>4.042</td>
</tr>
<tr>
<td>16</td>
<td></td>
<td>**0.00</td>
<td>4.61</td>
<td>75.00</td>
<td>1.073</td>
<td>3.750</td>
</tr>
<tr>
<td>16</td>
<td></td>
<td>**0.00</td>
<td>5.23</td>
<td>75.00</td>
<td>1.113</td>
<td>3.750</td>
</tr>
<tr>
<td>8</td>
<td></td>
<td>**0.00</td>
<td>5.02</td>
<td>82.50</td>
<td>0.850</td>
<td>4.125</td>
</tr>
<tr>
<td>1</td>
<td></td>
<td>**0.00</td>
<td>5.76</td>
<td>93.33</td>
<td>0.637</td>
<td>4.667</td>
</tr>
<tr>
<td>4</td>
<td></td>
<td>**0.00</td>
<td>5.11</td>
<td>85.83</td>
<td>0.690</td>
<td>4.292</td>
</tr>
<tr>
<td>7</td>
<td></td>
<td>**0.00</td>
<td>5.25</td>
<td>83.33</td>
<td>0.816</td>
<td>4.167</td>
</tr>
<tr>
<td>10</td>
<td></td>
<td>**0.00</td>
<td>11.12</td>
<td>81.67</td>
<td>0.654</td>
<td>4.083</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المستمر لكافة موظفي التدقيق الداخلي.

يتطلب التدقيق الداخلي وفق خطة تدقيق شاملة ومهنية ومناسبة وتوافق مع أحدث معايير وأدلة التدقيق الدولية.

لا يتم تكليف دائرة التدقيق الداخلي وموظفيها بأي أعمال تنفيذية من مهام المصرف.

يخصض المدقق الداخلي إلى دورات تدريبية دورية حول المخاطر المصرفية.

يقوم المدقق الداخلي بالتتأكد من توفير الموارد المادية والبشرية اللازمة لإدارة المخاطر في المصرف.

يقوم المدقق الداخلي بمراجعة سياسات الإدارة بخصوص توفير الرضا الوظيفي لدى الموظفين.

يتأكد المدقق الداخلي من تناسب الخبرة العملية للموظفين مع العمل الذي يقومون به.

يقوم المدقق الداخلي بتقدير التقارير الدورية المرفوعة للإدارة العليا عن أعمال المصرف.

يتأكد المدقق الداخلي من تفعيل نظام الرقابة الثنائية في المصرف.

يتم توفير وسيلة آمنة لموظفى المصرف للإبلاغ عن أي عملية احتیال داخلي في المصرف.

قام المصرف باعتماد مقترحات المدقق الداخلي أدت لمنع عمليات احتیال داخلي.

يتأكد المدقق الداخلي من كفاءة إجراءات ضبط أنظمة العمليات الإلكترونية.
يُびن جدول رقم (10) أن أعلى فقرتين في المجال الأول هما:

- الفقرة رقم (16) "يتأكد المدقق الداخلي من تفعيل نظام الرقابة الثنائية في المصرـ" احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي 93.33%، وتعزو الباحثة ذلك إلى أهمية تطبيق الرقابة الثنائية في المصرـ للحد من المخاطر التشغيلية وبالتالي تؤكد المدقق من فاعليتها بدل على أن كفاءة المدقق لها دور في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.

- الفقرة رقم (2) "يشترط لتعيين المدقق الداخلي حصصه على خبرات علمية وعملية بخصوص التطبيقات المحاسبية المعتمدة في المصرـ" احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي 88.33% وتعزو الباحثة ذلك إلى اهتمام المصرـ بكفاءة المدقق في تقييم التطبيقات المحاسبية المعتمدة وبالتالي تمكنه من التنبؤ بالمخاطر التشغيلية التي قد تنتج عنها ورفع التوصيات لتنفيذها.

أما أدنى فقرتين في المجال الأول هما:

- الفقرة رقم (5) "يوجد عدد كافي من عدد الـاملين المستقطبين لدى دائرة التدقيق الداخلي والحاصليـين على شهادات اعتمـد لممارسة المهنة" احتلت المرتبة التاسعة عشر بوزن نسبي 72.50% وتعزو الباحثة ذلك إلى سببين أحدهما رغبة المصرـ في تخفيض تكاليف رواتب وأجور العاملين في دائرة التدقيق الداخلي وبالتالي تخفيض العدد وقد لوحظ ذلك على سبيل المثال في بنك القاهرة-عمان حيث أنه تم تعيين فريق تدقيق داخلي مكون من عدد "2" مدققين لفروع البنك في قطاع غزة والبالغ عندها "5" فروع، والسبب الآخر لعدم اهتمام المصرـ بحصول المدققين الداخليـين على شهادات مهنية وقد لوحظ ذلك من بيانات المدققين حيث أن 75% من المدققين الداخليـين محل الدراسة لا يملكون أي شهادة مهنية.
الفقرة رقم (8): يعتمد مجلس الإدارة سياسة تكفل الحوافز والتدريب المستمر لكافحة موظفي التدقيق الداخلي، احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 71.67% وتعزو الباخثة ذلك إلى عدم قيام المصرف بعدد الدورات اللازمة لعمل المدقق الداخلي والتي تحتاج إلى تكاليف تحملها المصرف، وقد لوحظ ذلك أيضاً في عدد الدورات التي حصل عليها المبجوتين حيث تراوحت في معدلها بين 5 إلى 15 دورة خلال مدة مزاؤة لمهنة التدقيق الداخلي التي كانت غالبيتها من 5 إلى 15 سنة، كما أن نسبة 23.8% فقط من المدققين الداخليين حصلوا على دورات في مجال تقييم إدارة المخاطر التشغيلية وهي نسبة منخفضة.

بصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الأول تساوي 4.060، والاستفادة المعياري 0.915، والوزن النسبي يساوي 81.21% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط وقيمة t المحوسية تساوي 5.59، ومستوى الدراسة تساوي 0.00 ونحو 0.05.

بما يدل على أن المدقق الداخلي يتمتع بكفاءة تمكنه من تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.

اختبار الفرضية الأولى:

"تقدم علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي ≥0.05% بين كفاءة المدقق الداخلي وتقييم إدارة المخاطر التشغيلية".

تم استخدام اختبار معامل الارتباط بيرسون لإيجاد العلاقة بين كفاءة المدقق الداخلي وتأثراها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية عند مستوى دلالة 0.05 = α = 0.05.

جدول (11-4): معامل الارتباط بين كفاءة المدقق الداخلي وتقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية

<table>
<thead>
<tr>
<th>تقييم إدارة المخاطر التشغيلية</th>
<th>الإحصاءات</th>
<th>المجال</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>معامل الارتباط</td>
<td>0.919</td>
<td>كفاءة المدقق الداخلي</td>
</tr>
<tr>
<td>مستوى الدراسة</td>
<td>0.0000 **</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>حجم العينة</td>
<td>24</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

**دالة عند 0.01 ** دالة عند 0.05 // غير دالة عند 0.05
من خلال الجدول رقم (4.11) يتضح أنه يوجد علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين كفاءة المدقق الداخلي وقيم إدارحة المخاطر التشغيلية حيث إن قيمة معامل الارتباط 0.919 بمعنى أنه كلما زادت كفاءة المدقق الداخلي كلما زاد تقييم إدارحة المخاطر التشغيلية أي نقبل الفرضية. وقد وافقت هذه النتيجة دراسة (رضوان 2012) إلى حد ما والتي توصلت إلى أنه يوجد علاقة إيجابية بين تطبيق معايير السمات ومعايير الأداء وإدارة المخاطر المصرفية، وذلك بسبب أن كفاءة المدقق الداخلي تساعد على توقع المخاطر قبل حدوثها وبالتالي امكانية تجنبها، ونها يدعم أن كفاءة المدقق الداخلي لها أثر على تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية.

- تحليل فقرات المجال الثاني: الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية

جدول (4.12): تحليل فقرات المجال الثاني: الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية

<table>
<thead>
<tr>
<th>المرتبة</th>
<th>مستوى الدائرة</th>
<th>قيمة t</th>
<th>الانحراف المعياري</th>
<th>المعدل الحسابي</th>
<th>الدائرة</th>
<th>الفقرة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>6.81</td>
<td>0.608</td>
<td>4.750</td>
<td>6</td>
<td>يسمح للمدقق الداخلي بإجراء جرد مقايئ للأصول.</td>
</tr>
<tr>
<td>2</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>7.69</td>
<td>0.550</td>
<td>4.708</td>
<td>5</td>
<td>يعطى للمدقق الداخلي حق طلب البيانات والإيضاحات التي يري المدقق ضرورتها للمساعدة على القيام به علمه.</td>
</tr>
<tr>
<td>3</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>10.08</td>
<td>0.721</td>
<td>4.542</td>
<td>1</td>
<td>يمنح مجلس الإدارة للمدقق الداخلي الصلاحيات اللازمة للقيام بهاماتهم بكفاءة وفعالية.</td>
</tr>
<tr>
<td>4</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>4.19</td>
<td>0.647</td>
<td>4.625</td>
<td>4</td>
<td>يعطي للمدقق الداخلي حق الإبلاغ على دفاتر المنشأة وسجلاتها واستنداتها في أي وقت.</td>
</tr>
<tr>
<td>5</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>5.69</td>
<td>1.122</td>
<td>4.292</td>
<td>2</td>
<td>يوجد ميثاق للتقيق الداخلي في المصرف معتمد من مجلس الإدارة.</td>
</tr>
<tr>
<td>6</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>11.12</td>
<td>0.588</td>
<td>4.458</td>
<td>3</td>
<td>يملك المدقق الداخلي الحرية في اختيار الأنشطة التي يجب فحصها.</td>
</tr>
<tr>
<td>7</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>5.35</td>
<td>0.721</td>
<td>4.521</td>
<td>1</td>
<td>يمنح مجلس الإدارة للمدقق الداخلي الصلاحيات اللازمة للقيام بهاماتهم بكفاءة وفعالية.</td>
</tr>
<tr>
<td>8</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>7.07</td>
<td>0.612</td>
<td>4.125</td>
<td>8</td>
<td>تؤثر الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي على تقييمه لإجراءات منع أو تخفيف مخاطر الاحتيال الداخلي.</td>
</tr>
<tr>
<td>الترتيب</td>
<td>مستوى الدلالة</td>
<td>قيمة t</td>
<td>الوزن النسيجي</td>
<td>الانحراف المعياري</td>
<td>المتوسط الحسابي</td>
<td>الفقرة</td>
</tr>
<tr>
<td>---------</td>
<td>---------------</td>
<td>---------</td>
<td>---------------</td>
<td>-----------------</td>
<td>-----------------</td>
<td>---------</td>
</tr>
<tr>
<td>11</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>6.75</td>
<td>85.00</td>
<td>0.676</td>
<td>4.250</td>
<td>9</td>
</tr>
<tr>
<td>5</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>7.05</td>
<td>90.83</td>
<td>0.658</td>
<td>4.542</td>
<td>10</td>
</tr>
<tr>
<td>15</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>6.21</td>
<td>80.83</td>
<td>1.122</td>
<td>4.042</td>
<td>11</td>
</tr>
<tr>
<td>3</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>3.89</td>
<td>93.33</td>
<td>0.565</td>
<td>4.667</td>
<td>12</td>
</tr>
<tr>
<td>9</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>5.44</td>
<td>85.83</td>
<td>0.624</td>
<td>4.292</td>
<td>13</td>
</tr>
<tr>
<td>8</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>6.39</td>
<td>88.33</td>
<td>0.717</td>
<td>4.417</td>
<td>14</td>
</tr>
<tr>
<td>12</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>8.11</td>
<td>83.33</td>
<td>0.637</td>
<td>4.167</td>
<td>15</td>
</tr>
<tr>
<td>14</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>7.84</td>
<td>81.67</td>
<td>0.654</td>
<td>4.083</td>
<td>16</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>6.58</td>
<td>87.24</td>
<td>0.732</td>
<td>4.362</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

* دالة عند 0.01 ** دالة عند 0.05 // غير دالة عند 0.05

بين الجدول رقم (12) أن أعلى فقرتين في المجال الثاني هما:

- الفقرة رقم (6) "يسمح للمدقع الداخلي بإجراء جرد مفاجئ للأصول" احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبى 95٪. وتعزو الباحثة ذلك إلى وجود تعميمات من سلطة النقد الفلسطينية تستجيب على دائرة التدقع الداخلي تحسس نظام ووسائل حماية الأصول المصرفي، كما أن السماح للمدقع الداخلي بإجراء جرد مفاجئ للأصول هو حرص المصارف الحفاظ على أصولها ووضعها الإجراءات الملائمة والذي يدبره يؤدي لاكتشاف احتمالية وقوع أحد أنواع المخاطر التشغيلية.
الفقرة رقم (5) "يُعطي المدقق الداخلي حق طلب البيانات والإيضاحات التي يرى المدقق ضرورتها للمساعدة على القيام بعمله" احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي 94.17%، وتعزو الباحثة ذلك إلى اهتمام مجلس الإدارة بقيام المدقق الداخلي بعمله حسب الأصول.

أما أدنى فقرتين في المجال الثاني هما:

الفقرة رقم (11) "لا يوجد تضارب في المصالح بين المدقق والإدارة التنفيذية" احتلت المرتبة الخامسة عشر بوزن نسبي 80.83%، وتعزو الباحثة ذلك إلى أنه غالباً ما يوجد خلافات بين الإدارة التنفيذية والمدقق الداخلي الذي قد ينتج عن عدم اهتمام الإدارة التنفيذية بتطبيق بعض الإجراءات بشكلها صحيح وتدخل الإدارة التنفيذية في عمل المدقق الداخلي، وهي توافق دراسة (المدلل، 2007) بأن هناك بعض التدخل من قبل الإدارة التنفيذية في عمل التدقيق الداخلي.

الفقرة رقم (7) "يسمح للمدقق الداخلي الحصول على نسخة من محاضر اجتماعات مجلس الإدارة" احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 76.67%، وتعزو الباحثة ذلك إلى خوف بعض مجالس إدارة المصارف من تسرب بعض القرارات الخاصة بال المصرفي إلى جهات خارجية والذي بدوره قد يضر بمصلحة المصرفي، لكن قواعد السلوك المهني للمدقق تستوجب عليه الحفاظ على سرية المعلومات التي يطلع عليها، كما إن اطلاعه على قرارات مجلس الإدارة قد تنتهى المجلس إلى مخاطر محتملة نتيجة بعض القرارات.

بصفة عامة يبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الثاني يساوي 4.362، والانحراف المعياري 0.732، والوزن النسبي يساوي 87.24% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط وقيمة χ² المحوسوبة المطلقة تساوي 6.58، ومستوى الدالة تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي لها أثر على تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية.

اختبار الفرضية الثانية:

توجد علاقة ارتباطية ذات دالنة إحصائية عند مستوى معنوي ≤0.05% بين الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي وتقييم إدارة المخاطر التشغيلية.
تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، والنتائج مبينة في جدول رقم (4.13).

جدول (4.13): معامل الارتباط بين الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي و تقييم إدارة المخاطر التشغيلية

<table>
<thead>
<tr>
<th>الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي</th>
<th>تقييم إدارة المخاطر التشغيلية</th>
<th>الإحصاءات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>معامل الارتباط</td>
<td>مستوى الدلالة</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>0.888</td>
<td>0.000</td>
</tr>
</tbody>
</table>

*حالة عند 0.01
**حالة عند 0.05
/غير دالة عند 0.05

بين الجدول رقم (4.13) أنه يوجد علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي و تقييم إدارة المخاطر التشغيلية حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.888) بمعنى أنه كلما زادت الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي كلما زاد تقييم إدارة المخاطر التشغيلية أي نقبل الفرضية، وتحقق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الشوا، 2014) إلى حد ما والتي توصلت إلى أن هناك علاقة إيجابية بين وجود الصلاحيات الكاملة للمدقق وتفعيل إدارة مخاطر بيئة العمل، فالصلاحيات تمكن المدقق من الوصول لجميع البيانات اللازمة لعمله بدون نقيب وبالتالي يمكنه من تقييم إدارة المخاطر التشغيلية بفعالية وكفاءة.

• تحليل فقرات المجال الثالث: مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية وأثرها على تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية.

بين الجدول رقم (4.14) نتائج تحليل فقرات المجال الثالث.
جدول (4.14): تحليل فقرات المجال الثالث: مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية وأثرها على تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية

<table>
<thead>
<tr>
<th>الرتبة</th>
<th>مستوى الدلالة</th>
<th>قيمة t</th>
<th>الوزن النسبي</th>
<th>الانحراف العيني المعياري</th>
<th>المتوسط الحسابي</th>
<th>الفكرة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>5.44</td>
<td>94.17</td>
<td>0.464</td>
<td>4.708</td>
<td>يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من ملاءمة إجراءات الرقابة الداخلية لحجم المصرفي.</td>
</tr>
<tr>
<td>2</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>6.33</td>
<td>88.33</td>
<td>0.717</td>
<td>4.417</td>
<td>يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من ملاءمة إجراءات الرقابة الداخلية لطبيعة عمليات المصرفي.</td>
</tr>
<tr>
<td>3</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>4.28</td>
<td>91.67</td>
<td>0.584</td>
<td>4.583</td>
<td>يتحقق المدقق الداخلي من فعالية الإجراءات الرقابية على السجلات والأنظمة الداخلية.</td>
</tr>
<tr>
<td>4</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>4.96</td>
<td>89.17</td>
<td>0.509</td>
<td>4.458</td>
<td>يتحقق المدقق الداخلي من كفاءة الإجراءات الرقابية على السجلات والأنظمة الداخلية.</td>
</tr>
<tr>
<td>5</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>4.82</td>
<td>92.41</td>
<td>0.554</td>
<td>4.532</td>
<td>يقوم المدقق الداخلي بتبني الإجراءات الرقابية المانعة لحدوث المخاطر.</td>
</tr>
<tr>
<td>6</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>8.33</td>
<td>89.17</td>
<td>0.658</td>
<td>4.458</td>
<td>يقوم المدقق الداخلي باختبار فعالية نظام الرقابة المحاسبية والمالية للمصرفي.</td>
</tr>
<tr>
<td>7</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>6.97</td>
<td>85.83</td>
<td>0.690</td>
<td>4.292</td>
<td>يقوم المدقق الداخلي باختبار فعالية نظام الرقابة التشغيلية للمصرفي.</td>
</tr>
<tr>
<td>8</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>5.68</td>
<td>88.33</td>
<td>0.717</td>
<td>4.417</td>
<td>يقوم المدقق الداخلي بفحص وتقييم مدى التزام الإدارة التنفيذية بضوابط الرقابة الداخلية.</td>
</tr>
<tr>
<td>9</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>5.73</td>
<td>90.00</td>
<td>0.590</td>
<td>4.500</td>
<td>يرفع المدقق الداخلي لمجلس الإدارة توصيات حول تطوير عمل الرقابة الداخلية.</td>
</tr>
<tr>
<td>10</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>5.03</td>
<td>82.50</td>
<td>0.947</td>
<td>4.125</td>
<td>تم تغيير إجراءات لدى دائرة الرقابة الداخلية بناء على اقتراحات من المدقق الداخلي.</td>
</tr>
<tr>
<td>11</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>5.17</td>
<td>85.83</td>
<td>0.859</td>
<td>4.292</td>
<td>يساعد تقديم المدقق الداخلي مقترحات في زيادة كفاءة نظام الرقابة الداخلية لمنع المخاطر التشغيلية.</td>
</tr>
<tr>
<td>12</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>6.23</td>
<td>87.50</td>
<td>0.875</td>
<td>4.375</td>
<td>يساعد تقديم المدقق الداخلي لنظام الرقابة الداخلية في عملية تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية.</td>
</tr>
</tbody>
</table>

**الدلالة عند 0.01 **/ **الدلالة عند 0.05 **/ **غير دالة عند 0.05 **
يبرز الجدول (4.14) أن أعلى فقرتين في المجال الثالث هما:

- الفقرة رقم (3) "يتحقق المدقق الداخلي من فعالية الإجراءات الرقابية على السجلات والأنظمة الداخلية" احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي 94.17%، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن أحد مهام دائرة التدقيق الداخلي وحسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية هي تقييم الضوابط الداخلية لتنفيذ العمليات، وهي ضرورية لتقديم إدارة المخاطر التشغيلية.

- الفقرة رقم (5) "يقوم المدقق الداخلي بتقييم الإجراءات الرقابية المناعية لحدث المخاطر" احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي 91.67%، وتعزو الباحثة ذلك إلى قيام المدقق الداخلي بتقييم الإجراءات الرقابية على عمومها والذي يردده في تقييم الإجراءات الرقابية المناعية لحدث المخاطر وهذا يدعم دوره في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.

أما أقل فقرتين في المجال الثالث هما:

- الفقرة رقم (11) "ساعد تقديم المدقق الداخلي مقترحات في زيادة كفاءة نظام الرقابة الداخلية لمنع المخاطر" احتلت المرتبة التاسعة بوزن نسبي 85.83%، وتعزو الباحثة ذلك إلى احتمالية انخفاض نسبة تقديم المدقق الداخلي لمقترحات تزيد من كفاءة نظام الرقابة الداخلية لمنع المخاطر التشغيلية في أحد المصارف محل الدراسة.

- الفقرة رقم (10) "تم تغيير إجراءات لدى دائرة الرقابة الداخلية بناءً على اقتراح من المدقق الداخلي" احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 82.50% وتعزو الباحثة ذلك إلى احتمالية قلة الإجراءات التي تم تغييرها بناءً على اقتراح المدقق الداخلي نظراً لقلة الاقتراحات المرفوعة من المدقق الداخلي أو عدم اهتمام إدارة المصرف بتنفيذ الاقتراحات المدقق الداخلي بالخصوص.

بصفة عامة يبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الثالث تساوي 4.424 والانحراف المعياري 0.699، والوزن النسبي يساوي 88.47% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط وقيمة t المحصوبة تساوي 7.37، ومستوى الدالة تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية لها تأثير على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.
اختبار الفرضية الثالثة:

توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي ≥0.05% بين مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية وتقييم إدارة المخاطر التشغيلية.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية وتقييم إدارة المخاطر التشغيلية عند مستوى دلالة α = 0.05 والنتائج مبينة في جدول رقم (15-4).

جدول (4.15): معامل الارتباط بين مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية وتقييم إدارة المخاطر التشغيلية

<table>
<thead>
<tr>
<th>تقييم إدارة المخاطر التشغيلية</th>
<th>الإحصاءات</th>
<th>المجال</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>معامل الارتباط 0.898</td>
<td>مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>مستوى الدلالة 0.000</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>حجم العينة 24</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

الجدول رقم (15-4) يبيّن أن العلاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية وتقييم إدارة المخاطر التشغيلية حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.898) أكبر من الحدود المذكورة. يُنص عليه أن هناك أثر لمراجعة المدقق الداخلي أنظمة الرقابة الداخلية على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الصواف، 2011) التي كانت أحد نتائجها أن قوة الرقابة والتدقيق يقلل الخطر التشغيلي، ويعود ذلك إلى أهمية قوة الرقابة الداخلية في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.
تحليل فقرات المجال الرابع: قيام المدقق الداخلي بمراعاة امتداد المصرف للقوانين والأنظمة وأثرها على تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية

جدول (4.16): تحليل فقرات المجال الرابع: قيام المدقق الداخلي بمراعاة امتداد المصرف للقوانين والأنظمة وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية

<table>
<thead>
<tr>
<th>الفقرة</th>
<th>م</th>
<th>مستوى الدلالة</th>
<th>قيمة التحجيم</th>
<th>الانحراف الضريبي</th>
<th>المتوسط الحسابي</th>
<th>الترتيب</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td><strong>6.04</strong></td>
<td>90.00</td>
<td>0.590</td>
<td>4.500</td>
<td>2</td>
</tr>
<tr>
<td>2</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td><strong>4.80</strong></td>
<td>89.17</td>
<td>0.779</td>
<td>4.458</td>
<td>3</td>
</tr>
<tr>
<td>3</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td><strong>3.27</strong></td>
<td>93.33</td>
<td>0.565</td>
<td>4.667</td>
<td>1</td>
</tr>
<tr>
<td>4</td>
<td><em>0.00</em></td>
<td><strong>3.39</strong></td>
<td>84.17</td>
<td>0.721</td>
<td>4.208</td>
<td>5</td>
</tr>
<tr>
<td>5</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td><strong>5.05</strong></td>
<td>83.33</td>
<td>1.167</td>
<td>4.167</td>
<td>6</td>
</tr>
<tr>
<td>6</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td><strong>5.25</strong></td>
<td>81.67</td>
<td>1.176</td>
<td>4.083</td>
<td>7</td>
</tr>
<tr>
<td>7</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td><strong>5.06</strong></td>
<td>89.17</td>
<td>0.779</td>
<td>4.458</td>
<td>3</td>
</tr>
<tr>
<td>8</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td><strong>4.62</strong></td>
<td>87.26</td>
<td>0.825</td>
<td>4.363</td>
<td>2</td>
</tr>
</tbody>
</table>

**دالة عند 0.01 *دالة عند 0.05 //غير دالة عند 0.05**

* يتأكد المدقق الداخلي من قيام الإدارة بإصدار التعليمات اللازمة لتطبيق القوانين والأنظمة.
* يوجد لدى المصرف منهجية ونظام محدد لقياس ومراعاة المخاطر لدى المصرف.
* يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وضع الإدارة للإجراءات المناسبة للتأكد من التزام الموظفين بتطبيق الأنظمة والقوانين.
* يتم وضع سياسات واستراتيجيات لتخفيض المخاطر غير الممكن قياسها.
* يتأكد المدقق الداخلي من التزام المصرف بتطبيق التعليمات والقرارات والارشادات المصدرة عن سلطة النقد الفلسطيني.
* التعليمات المصدرة عن سلطة النقد الفلسطيني ترفع من كفاءة المصرفي في إدارة المخاطر التشغيلية.
* تتأكد المدقق الداخلي من التزام المصرف بالقوانين والأنظمة بمساعدته على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.
يبين الجدول رقم (17) أن أعلى فقرتين في المجال الرابع هما:

الفقرة رقم (3): "يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وضع الإدارة لإجراءات المناسبة للتأكد من التزام الموظفين بتطبيق الأنظمة والقوانين. " احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي 93.33%، وتعزو الباحثة ذلك إلى وجود دور فعال لمراقبة الامتثال في المصرف، كما يوجد أهمية لدور الالتزام بالقوانين والأنظمة في تخفيف أو اتخاذ المخاطر المصرفية.

الفقرة رقم (1): "يتأكد المدقق الداخلي من قيام الإدارة بإصدار التعليمات اللازمة لتطبيق القوانين والأنظمة" احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي 90% تعزو الباحثة ذلك إلى اهتمام إدارة المصرف بالالتزام بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية على العموم ومراقبة الامتثال على وجه الخصوص.

أما أدنى فقرتين في المجال الرابع هما:

الفقرة رقم (5): "يتأكد المدقق الداخلي من التزام المصرف بتطبيق التعليمات والقرارات والارشادات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية" احتلت المرتبة السادسة بوزن نسبي 83.33%، وتعزو الباحثة ذلك إلى وجود مراقبة الامتثال والذي ضمن عملها التأكد من ذلك.

الفقرة رقم (6): "التعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية ترفع من كفاءة المصرف في إدارة المخاطر التشغيلية" احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 81.67%, وتعزو الباحثة ذلك بسبب عدم تخصيص تعليمات من سلطة النقد الفلسطينية تتحدث عن إدارة المخاطر التشغيلية على وجه الخصوص.

بصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الرابع تساوي 4.363، والوزن النسبي يساوي 87.26% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 4.62، ومستوى الدالة تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن قيام المدقق الداخلي بمراعاة الامتثال المصرفي للقوانين والأنظمة لها أثر على تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية.
اختبار الفرضية الرابعة:

"توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي ≤0.05% بين قيام المدقق الداخلي بمراجعة إمتصال المصرف للقوانين والأنظمة وتقييم إدارة المخاطر التشغيلية".

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين تأكد المدقق من إمتصال المصرف للقوانين والأنظمة وتقييم إدارة المخاطر التشغيلية عند مستوى دلالة α = 0.05 ونتائج مبينة في جدول رقم (4.17).

جدول (4.17): معامل الارتباط بين تأكد المدقق الداخلي من إمتصال المصرف للقوانين والأنظمة وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية

<table>
<thead>
<tr>
<th>تقييم إدارة المخاطر التشغيلية</th>
<th>الإحصاءات</th>
<th>المجال</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>معامل الارتباط</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>0.935</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>مستوى الدلالة</td>
<td>0.000</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>حجم العينة</td>
<td>24</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

**دالة عند 0.01 // غير دالة عند 0.05**

بين الجدول رقم (4.17) أنه يوجد علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين قيام المدقق الداخلي بمراعاة إمتصال المصرف للقوانين والأنظمة وتقييم إدارة المخاطر التشغيلية حيث كانت قيمة معامل الارتباط 0.935 بمعنى أنه كلما زاد قيام المدقق الداخلي بمراجعة إمتصال المصرف للقوانين والأنظمة كلما زاد تقييم إدارة المخاطر التشغيلية، أي نقل الفرضية. ثم تعرض الدراسات السابقة لدراسة هذا المتغير وقد يعود ذلك لاختصاص مراقبة الامتثال به لكنه أيضاً مطلوب فحصه وتقييمه من دائرة التدقيق الداخلي بحسب تعلمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (4/208).
تحلييل فقرات المجال الخامس: شمولية عمل المدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية

جدول (4.18): تحليل فقرات المجال الخامس: شمولية عمل المدقق الداخلي وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية

<table>
<thead>
<tr>
<th>الترتيب</th>
<th>مستوى الدلالة</th>
<th>قيمة t</th>
<th>التوزن النسبي</th>
<th>الانحراف المعياري</th>
<th>المتوسط الحسابي</th>
<th>الفقرة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>5.09</td>
<td>0.690</td>
<td>4.708</td>
<td></td>
<td>1</td>
</tr>
<tr>
<td>2</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>4.38</td>
<td>0.776</td>
<td>4.583</td>
<td></td>
<td>2</td>
</tr>
<tr>
<td>3</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>5.28</td>
<td>0.504</td>
<td>4.583</td>
<td></td>
<td>3</td>
</tr>
<tr>
<td>4</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>5.50</td>
<td>0.482</td>
<td>4.667</td>
<td></td>
<td>4</td>
</tr>
<tr>
<td>5</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>4.95</td>
<td>0.584</td>
<td>4.583</td>
<td></td>
<td>5</td>
</tr>
<tr>
<td>6</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>4.55</td>
<td>0.495</td>
<td>4.625</td>
<td></td>
<td>6</td>
</tr>
<tr>
<td>7</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>5.13</td>
<td>0.415</td>
<td>4.792</td>
<td></td>
<td>7</td>
</tr>
<tr>
<td>8</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>7.48</td>
<td>0.590</td>
<td>4.500</td>
<td></td>
<td>8</td>
</tr>
<tr>
<td>9</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>8.96</td>
<td>0.495</td>
<td>4.625</td>
<td></td>
<td>9</td>
</tr>
<tr>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td></td>
<td>9.24</td>
<td>0.559</td>
<td>4.630</td>
<td></td>
<td>جميع الفقرات</td>
</tr>
</tbody>
</table>

* دالة عند 0.01 ** دالة عند 0.05 // غير دالة عند 0.05
يبين الجدول رقم (4.18) أن أعلى فقرتين في المجال الخامس هما:

- الفقرة رقم (7) "ساعدت شمولية عمل المدقق الداخلي في منعة لوقوع مخاطر من العنصر البشري" احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي 95.83% وتعزو الباحثة ذلك إلى أن شمولية عمل المدقق الداخلي تجعله على إطلاق جميع أنشطة المصرف وعمل أقسامه مما يساعد في توقع احتمالية حدوث خطر تشغيلي ناتج من العنصر البشري.

- الفقرة رقم (1) "تشتمل خطة التدقيق السنوية على كافة وحدات المصرف" احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي 94.17% وتعزو الباحثة ذلك اهتمام المصارف بتطبيق المبادئ الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية حيث إن لجنة بازل (2) التي دعت إلى توسيع مجال التدقيق الداخلي لتشمل جميع أنشطة وأقسام المصرف بما في ذلك الأنشطة الخارجية والذي زاد الاهتمام بتنفيذه عبر السنوات.

أما أدنى فقرتين في المجال الخامس هما:

- الفقرة رقم (5) "يشتمل عمل المدقق الداخلي على تقييم عمل دائرة إدارة المخاطر في المصرف" احتلت المرتبة السادسة مكرر بوزن نسبي 91.67% وتعزو الباحثة ذلك إلى احتمالية عدم إبداء الاهتمام الكافي من بعض المدققين لتقديم عمل دائرة المخاطر.

- الفقرة رقم (8) "تساعد شمولية عمل المدقق الداخلي في تقييمه لإدارة مخاطر أنظمة العمليات الإلكترونية" احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 90% وتعزو الباحثة ذلك إلى أن هناك عوامل أخرى تساعد المدقق على تقييمه لإدارة أنظمة العمليات الإلكترونية مثل الكفاءة والصلاحيات الممنوحة له.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الخامس تساوي 4.630، والانحراف المعياري يساوي 0.559، والوزن النسبي يساوي 92.59% وهو أكبر من الوزن النسبي المتوسط وقيمة t المحوسية المطلقة تساوي 9.24، ومستوى الدلالة تساوي 0.00 وله أقل من 0.05 مما يدل على شمولية عمل المدقق الداخلي لها تأثير على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.
اختبار الفرضية الخامسة:

توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي ≤0.05% بين شمولية عمل المدقق الداخلي لكل نشاط في المصرف وتقييم إدارة المخاطر التشغيلية.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين شمولية عمل المدقق الداخلي لكل نشاط في المصرف وتقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية عند مستوى دلالة 0.05 = α = 0.05. والنتائج مبينة في جدول رقم (4.19).

جدول (4.19): معامل الارتباط بين شمولية عمل المدقق الداخلي وتقييم إدارة المخاطر التشغيلية

<table>
<thead>
<tr>
<th>تقييم إدارة المخاطر التشغيلية</th>
<th>الإحصاءات</th>
<th>المجال</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>0.880</td>
<td>معامل الارتباط</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>0.000</td>
<td>مستوى الدلالة</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>24</td>
<td>حجم العينة</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

الشمولية عمل المدقق الداخلي

بين الجدول رقم (4.19) أنه يوجد علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين شمولية المدقق الداخلي لكل نشاط في المصرف وتقييم إدارة المخاطر التشغيلية حيث كانت قيمة معامل الارتباط 0.880 بمعنى أنه كلما زادت شمولية المدقق الداخلي لكل نشاط في المصرف كلما زاد تقييم إدارة المخاطر التشغيلية أي أننا نقبل الفرضية.

تتفق هذه النتيجة مع دراسة (الصواب، 2011) التي تتحدث عن أن مفهوم الرقابة والتفتيش يشمل حماية النقدية والموجودات وضمان الدقة المحاسبية لتمشيط جميع النواحي الإدارية والفنية وأن قوة الرقابة والتفتيش تقلل من الخطر التشغيلي. وبعده ذلك إلى أن لجنة بازل للرقابة المصرفية وضمن المبادئ الصادرة عن لجنة بازل (2) دعت إلى توسيع مجال التدقيق الداخلي ليشمل جميع أنشطة وأقسام المصرف بما في ذلك الأنشطة الخارجية.
### تحليل فقرات المجال السادس: قيام المدقق الداخلي بحثة إدارة نظم العمليات الإلكترونية وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية

جدول (4.20): تحليل فقرات المجال السادس: قيام المدقق الداخلي بحثة إدارة نظم العمليات الإلكترونية وأثرها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية

<table>
<thead>
<tr>
<th>المرتبة</th>
<th>مستوى الدلالة</th>
<th>قيمة t</th>
<th>الالحاف النسبى</th>
<th>المتوسط الحسابي</th>
<th>القيمة t</th>
<th>الجهة</th>
<th>التقييم (M)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>12.22</td>
<td>94.17</td>
<td>0.464</td>
<td>4.708</td>
<td>قوم المدقق الداخلي بالتفتيش على كافة الأنظمة الداخلية للمصرف.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>2</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>8.12</td>
<td>85.83</td>
<td>0.751</td>
<td>4.292</td>
<td>يقوم المدقق الداخلي بالتفتيش على الأنظمة الإلكترونية في المصرفي.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>3</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>10.15</td>
<td>85.83</td>
<td>0.751</td>
<td>4.292</td>
<td>يقوم المدقق الداخلي بفحص وتقييم استخدام وإمكانيات نظام المعلومات الإلكترونية.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>4</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>8.19</td>
<td>86.67</td>
<td>0.917</td>
<td>4.333</td>
<td>يقوم المدقق الداخلي بفحص وتقييم استخدام وإمكانيات نظام المعلومات الإلكترونية.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>5</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>8.58</td>
<td>88.33</td>
<td>0.654</td>
<td>4.417</td>
<td>يقوم المدقق الداخلي بفحص وتقييم دقة مواعد البيانات المالية والمعلومات الإدارية.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>6</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>10.21</td>
<td>86.67</td>
<td>0.637</td>
<td>4.333</td>
<td>يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من توافر الإجراءات اللازمة للتأكد من جعل قواعد البيانات الإلكترونية تأكد بشكل معقول احتمالات التجربة.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>7</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>7.47</td>
<td>84.17</td>
<td>0.779</td>
<td>4.208</td>
<td>يوجد نظم تشغيل بديلة في حالة اخفاق نظام العمليات الإلكترونية عن العمل.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>8</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>7.70</td>
<td>85.83</td>
<td>0.690</td>
<td>4.292</td>
<td>يتم التأكد من توافر التأمين اللامز في حال تشغيل خطوة الطرور نسيابي اخفاق نظم العمليات الإلكترونية عن العمل.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>9</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>9.25</td>
<td>84.17</td>
<td>0.658</td>
<td>4.208</td>
<td>يتم إجراء اختبارات متكررة لنظام العمليات الإلكترونية.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>10</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>8.37</td>
<td>86.67</td>
<td>0.637</td>
<td>4.333</td>
<td>يرفع المدقق الداخلي تقارير لإدارة لوسلي تقييمه لإدارة نظم العمليات الإلكترونية.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>11</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>8.82</td>
<td>89.17</td>
<td>0.779</td>
<td>4.458</td>
<td>يقوم المدقق بتقييم اجراءات الآمنة لإدارة نظم العمليات الإلكترونية في المصرفي.</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>
ي وبين الجدول رقم (4.20) أن أعلى فقرتين في المجال السادس هما:

- الفقرة رقم (1) "يقوم المدقق الداخلي بالتفحص على كافة الأنظمة الداخلية للمصرف" احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي 94.17% وتعزو الباحثة ذلك إلى وجود تحليلات من سلطة النقد الفلسطينية توجب على المدقق الداخلي توفير مدى التزام الإدارة التنفيذية بالأنظمة والتعليمات الإدارية للمصرف.

- الفقرة رقم (11) "يقوم المدقق بتفحص إجراءات الأمان لإدارة نظام العمليات الإلكترونية في المصرف" احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي 89.17%، وتعزو الباحثة ذلك إلى زيادة إهتمام المصارف بإجراءات الأمان لنظام العمليات الإلكترونية خاصة كونها مصدر من مصادر المخاطر المصرفية التشغيلية.

أما أدنى فقرتين في المجال السادس هما:

- الفقرة رقم (9) "يتم اجراء اختبارات دورية لنظام العمليات الإلكترونية" والفقرة رقم (7) يوجد تظلم تشغيل بديلة في حال اخفاق نظام العمليات الإلكترونية عن العمل". احتلت المرتبة الحادية عشر مكرر بوزن نسبي 84.17%، وتعزو الباحثة ذلك إلى عدم اهتمام بعض المصارف بإجراء الاختبارات الدورية ووضع نظام التشغيل البديل وذلك لأنها تزيد من التكاليف التي يتطلبها المصرف.

<table>
<thead>
<tr>
<th>الترتيب</th>
<th>مستوى الدلالة</th>
<th>t قيمة</th>
<th>الوزن الموتوسط الحسابي</th>
<th>الانحراف المعياري</th>
<th>الفقرة</th>
<th>م</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>11</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>8.12</td>
<td>84.17</td>
<td>0.833</td>
<td>4.208</td>
<td>12</td>
</tr>
<tr>
<td>7</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>6.25</td>
<td>85.83</td>
<td>0.806</td>
<td>4.292</td>
<td>13</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>8.80</td>
<td>86.73</td>
<td>0.720</td>
<td>4.337</td>
<td>4.208</td>
</tr>
</tbody>
</table>
الفقرة رقم (12): يساعد تقييم المدقق الداخلي لإدارة نظم العمليات الإلكترونية في تقييمه لإدارة المخاطر الناجمة عنها. احتجت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 84.17% وتعزو الباحثة ذلك إلى عدم وجود الخبرة الكافية لدى بعض المدققين لتقييم مخاطر نظم العمليات الإلكترونية.

وبصفة عامة يبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال السادس تساوي 4.337، والانحراف المعياري يساوي 0.720، والوزن النسبي يساوي 86.73% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 8.80، ومستوى الدلالة تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن تقييم المدقق الداخلي لإدارة نظم العمليات الإلكترونية لها تأثير على تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية.

اختبار الفرضية السادسة:

"توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوي ≥ 0.05% بين قيام المدقق الداخلي بمتابعة إدارة نظم العمليات الإلكترونية وتقييم إدارة المخاطر التشغيلية".

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين قيام المدقق الداخلي بمتابعة إدارة نظم العمليات الإلكترونية وتقييم إدارة المخاطر التشغيلية عند مستوى دلالة 0.05 = α والنتائج مبينة في جدول رقم (21-4).

جدول (4.21): معامل الارتباط بين قيام المدقق الداخلي بمتابعة نظم إدارة العمليات الإلكترونية وتقييم إدارة المخاطر التشغيلية

<table>
<thead>
<tr>
<th>تقييم إدارة المخاطر التشغيلية</th>
<th>الإحصاءات</th>
<th>المجال</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>0.880</td>
<td>معامل الارتباط</td>
<td>تقييم المدقق الداخلي لنظام إدارة العمليات الإلكترونية</td>
</tr>
<tr>
<td>0.000</td>
<td>مستوى الدلالة</td>
<td>حجم العينة</td>
</tr>
<tr>
<td>24</td>
<td>جدول العينة</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

*دالة عند 0.01 **دالة عند 0.05*
بين الجدول رقم (4.21) أنه يوجد علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين قيم المدقق الداخلي بمتابعة نظم إدارة العمليات الإلكترونية وتقييم إدارة المخاطر التشغيلية حيث كانت قيمة معامل الارتباط 0.928 بمعنى أنه كلما زاد تقييم المدقق الداخلي لنظم إدارة العمليات الإلكترونية كلما زاد تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية، أي أننا نقبل الفرضية.

**4.5 تحليل محاور الدراسة كل:**

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (4.22) والذي ببين آراء أفراد عينة الدراسة في محاور الدراسة مرتبة تنازليًّا حسب الوزن النسبي لكل محاور، وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع المحاور تساوي 3.92، والوزن النسبي يساوي 78.47% وقيمة t المحوسية تساوي 16.396، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.

جدول (4.22): تحليل مجالات الدراسة

<table>
<thead>
<tr>
<th>المرتب</th>
<th>المجال</th>
<th>الترتيب</th>
<th>القيم t</th>
<th>الوزن النسبي</th>
<th>المتوسط الحسابي</th>
<th>الانحراف المعياري</th>
<th>مستوى الدلالة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الأول</td>
<td>شمولية عمل المدقق الداخلي.</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>9.24</td>
<td>92.59</td>
<td>0.559</td>
<td>4.63</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الثاني</td>
<td>مراجعة المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية.</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>7.37</td>
<td>88.47</td>
<td>0.699</td>
<td>4.424</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الثالث</td>
<td>قيام المدقق الداخلي بمراعاة امتثال المصارف للقوانين والأنظمة.</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>4.62</td>
<td>87.26</td>
<td>0.825</td>
<td>4.363</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الرابع</td>
<td>الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي.</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>6.58</td>
<td>87.24</td>
<td>0.732</td>
<td>4.362</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الخامس</td>
<td>قيام المدقق الداخلي بمتابعة نظم إدارة العمليات الإلكترونية.</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>8.8</td>
<td>86.73</td>
<td>0.72</td>
<td>4.337</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>السادس</td>
<td>كفاءة المدقق الداخلي.</td>
<td><strong>0.00</strong></td>
<td>5.59</td>
<td>81.21</td>
<td>0.915</td>
<td>4.06</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>جميع المجالات</td>
<td></td>
<td>0.000</td>
<td>7.03</td>
<td>87.25</td>
<td>0.742</td>
<td>4.363</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

*دلالة عند 0.01 ** دالة عند 0.05 // غير دالة عند 0.05*
بين الجدول رقم (4.22) أن الوزن النسيبي لدور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية هو 87.25%. وتعزو الباحثة ذلك إلى اهتمام المصارف بالحفاظ على استقرارها وتخفيف المخاطر التي قد تتعرض لها وبالتالي فهي تهتم بتقييم إدارة المخاطر التشغيلية طرفها، وأصبحت تهتم بها مع التطور التكنولوجي المتزايد الذي يزامن معه العديد من المخاطر التشغيلية وبالتالي فهي تسعى لتغذية دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية حتى تكون على استعداد لأي مخاطر تشغيلية محتملة وتخذه الإجراءات اللازمة لتجنب هذه المخاطر أو التخفيف من تأثيرها. وتتفق هذه النتيجة إلى حد ما مع دراسة

(البجيري، 2011) بأن التدقيق الداخلي يساهم بشكل فعال في عملية إدارة المخاطر.

اختبار الفرضية السابعة:–

توجد فروق عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$ حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية يعزى إلى بيانات المدقق الداخلي كالآتي:

1. المؤهل العلمي.
2. التخصص.
3. المنصب الوظيفي.
4. تبعية المدقق الداخلي.
5. مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي.
6. الشهادات المهنية.
7. عدد الدورات التدريبية التي التحق بها المدقق الداخلي في مجال عمله في التدقيق الداخلي.
8. مجال الدورات التي التحق بها المدقق الداخلي في عمله الحالي.
9. وجود لائحة واضحة في مكان عمل المدقق الداخلي تحدد دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.
ويتفرع من تلك الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

أولا: المؤهل العلمي:

توجد فروق عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$ حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر يعزى إلى المؤهل العلمي.

للحصول على صحة الفرضية تم استخدام اختبار One Way ANOVA "F" لتحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية يعزى إلى المؤهل العلمي.

جدول (4.23): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية يعزى إلى المؤهل العلمي

<table>
<thead>
<tr>
<th>المستوى الدوري</th>
<th>قيمة اختبار &quot;F&quot;</th>
<th>متوسط المربعات</th>
<th>درجة الحرية</th>
<th>مجموع المربعات</th>
<th>قيمة اختبار &quot;F&quot;</th>
<th>متوسط المربعات</th>
<th>درجة الحرية</th>
<th>مجموع المربعات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>المجال الأول</td>
<td>.863//.149</td>
<td>25.464</td>
<td>2</td>
<td>50.929</td>
<td>171.287</td>
<td>21</td>
<td>3597.029</td>
<td>3647.958</td>
</tr>
<tr>
<td>المجال الثاني</td>
<td>.763//.274</td>
<td>15.504</td>
<td>2</td>
<td>31.007</td>
<td>56.521</td>
<td>21</td>
<td>1186.951</td>
<td>1217.958</td>
</tr>
<tr>
<td>المجال الثالث</td>
<td>.979//.021</td>
<td>46.471</td>
<td>23</td>
<td>977.833</td>
<td>1.941</td>
<td>1.941</td>
<td>976.892</td>
<td>977.833</td>
</tr>
<tr>
<td>المجال الرابع</td>
<td>.634//.466</td>
<td>23.162</td>
<td>2</td>
<td>21.566</td>
<td>486.392</td>
<td>21</td>
<td>507.958</td>
<td>507.958</td>
</tr>
<tr>
<td>المجال الخامس</td>
<td>.531//.652</td>
<td>9.386</td>
<td>23</td>
<td>12.235</td>
<td>197.098</td>
<td>197.098</td>
<td>209.333</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>المجال السادس</td>
<td>.775//.258</td>
<td>15.342</td>
<td>2</td>
<td>30.684</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>
متوسط

<table>
<thead>
<tr>
<th>مستوى الدلالة</th>
<th>قيمة اختبار &quot;F&quot;</th>
<th>مجموع المربعات</th>
<th>درجة الحرية</th>
<th>مجموع المربعات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الداخل المجموعات</td>
<td>59.378</td>
<td>1246.941</td>
<td>21</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الداخل المجموعات</td>
<td>150.779</td>
<td>301.559</td>
<td>2</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الداخل المجموعات</td>
<td>1554.751</td>
<td>32649.775</td>
<td>21</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>إجمالي المجموعات</td>
<td>32951.333</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الداخل المجموعات</td>
<td>12.469</td>
<td>1277.625</td>
<td>23</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الداخل المجموعات</td>
<td>59.378</td>
<td>1246.941</td>
<td>21</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الداخل المجموعات</td>
<td>150.779</td>
<td>301.559</td>
<td>2</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الداخل المجموعات</td>
<td>1554.751</td>
<td>32649.775</td>
<td>21</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>إجمالي المجموعات</td>
<td>32951.333</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الداخل المجموعات</td>
<td>12.469</td>
<td>1277.625</td>
<td>23</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

الجملة الأولى:

يجب الجدول رقم (4.23) أن قيمة F المحسوبة تساوي 0.097، كما أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.908، وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق عند مستوى دلالة 0.05 بين إجابات المبحوثين حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية 

يعزى إلى المؤهل العلمي.

ثانيًا: التخصص:

توجد فروق عند مستوى دلالة إحصائية 0.05 حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية تعزى إلى التخصص.

للتحقيق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار F لتحديد التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية تعزى إلى التخصص.

جدول (4.24): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية تعزى إلى التخصص.
| مستوى الدلالة | قيمة اختبار "F" | متوسط المربعات | درجة الحرية | مجموع المربعات | المجال 연
<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>.019 *</td>
<td>4.185</td>
<td></td>
<td>3</td>
<td>469.688</td>
<td>المجال الثاني</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>37.414</td>
<td>20</td>
<td>748.271</td>
<td>داخل المجموعات</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>23</td>
<td></td>
<td>1217.958</td>
<td>المجموع</td>
</tr>
<tr>
<td>.037 *</td>
<td>3.411</td>
<td></td>
<td>3</td>
<td>331.000</td>
<td>المجال الثالث</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>32.342</td>
<td>20</td>
<td>646.833</td>
<td>داخل المجموعات</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>23</td>
<td></td>
<td>977.833</td>
<td>المجموع</td>
</tr>
<tr>
<td>.058 //</td>
<td>2.933</td>
<td></td>
<td>3</td>
<td>155.188</td>
<td>المجال الرابع</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>17.639</td>
<td>20</td>
<td>352.771</td>
<td>داخل المجموعات</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>23</td>
<td></td>
<td>507.958</td>
<td>المجموع</td>
</tr>
<tr>
<td>.338 //</td>
<td>1.192</td>
<td></td>
<td>3</td>
<td>31.750</td>
<td>المجال الخامس</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>8.879</td>
<td>20</td>
<td>177.583</td>
<td>داخل المجموعات</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>23</td>
<td></td>
<td>209.333</td>
<td>المجموع</td>
</tr>
<tr>
<td>.077 //</td>
<td>2.648</td>
<td></td>
<td>3</td>
<td>363.208</td>
<td>المجال السادس</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>45.721</td>
<td>20</td>
<td>914.417</td>
<td>داخل المجموعات</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>23</td>
<td></td>
<td>1277.625</td>
<td>المجموع</td>
</tr>
<tr>
<td>.079 //</td>
<td>2.625</td>
<td></td>
<td>3</td>
<td>9308.229</td>
<td>إجمالي المجالات</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>1182.155</td>
<td>20</td>
<td>23643.104</td>
<td>داخل المجموعات</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>23</td>
<td></td>
<td>32951.333</td>
<td>المجموع</td>
</tr>
</tbody>
</table>

* دالة عند 0.01  ** دالة عند 0.05  // غير دالة عند 0.05
بين جدول رقم (4.24) أن قيمة F تساوي 2.625، وأن قيمة مستوى الدلالة 0.079، وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين استجابات عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي (المجال الأول، المجال الرابع، المجال الخامس، المجال السادس، إجمالي المجالات) في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية تعزى إلى التخصص، وأنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين استجابات عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي (المجال الثاني، المجال الثالث) في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية تعزى إلى التخصص، ولتوضيح الفروقات تم استخدام اختبار شيفو والجدول التالية.

1. المجال الثاني:

جدول (4.25): الفروقات بين فئات التخصص في المجال الثاني

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>علوم مالية ومصرفية</th>
<th>إدارة أعمال</th>
<th>محاسبة</th>
<th>المتوسط الحسابي</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>أخرى</td>
<td>1.313</td>
<td>10.521-</td>
<td>9.521</td>
<td>72.188</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>1-</td>
<td>-</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>9.521</td>
<td>62.667</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>10.521</td>
<td>61.667</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>1.313</td>
<td>73.500</td>
</tr>
</tbody>
</table>

بين الجدول رقم (4.25) أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين فئات التخصص في المجال الثاني.

2. المجال الثالث:

جدول (4.26): الفروقات بين فئات التخصص في المجال الثالث

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>علوم مالية ومصرفية</th>
<th>إدارة أعمال</th>
<th>محاسبة</th>
<th>المتوسط الحسابي</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>أخرى</td>
<td>2.750</td>
<td>5.083-</td>
<td>10.083</td>
<td>54.750</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>500-</td>
<td>5.083</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>2.750</td>
<td>57.500</td>
</tr>
</tbody>
</table>

بين الجدول رقم (4.26) أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين فئات التخصص في المجال الثالث.
ثالثاً: المنصب الوظيفي:

< توجد فروق عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$ حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية تعزى إلى المنصب الوظيفي.

لختبار صحة الفرضية تم استخدام اختبار One Way ANOVA "F" للاختبار التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية تعزى إلى المنصب الوظيفي.

جدول (4.27): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية تعزى إلى المنصب الوظيفي

<table>
<thead>
<tr>
<th>المستوى الدلالة</th>
<th>قيمة اختبار &quot;F&quot;</th>
<th>متوسط المربعات</th>
<th>درجة الحرية</th>
<th>مجموع المربعات</th>
<th>مجال المجموعات</th>
<th>داخل المجموعات</th>
<th>المجموع</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>.588// .658</td>
<td>109.214</td>
<td>3</td>
<td>327.641</td>
<td>المجال الأول</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>166.016</td>
<td>20</td>
<td>3320.317</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>23</td>
<td>3647.958</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>.923// .159</td>
<td>9.434</td>
<td>3</td>
<td>28.301</td>
<td>المجال الثاني</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>59.483</td>
<td>20</td>
<td>1189.657</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>23</td>
<td>1217.958</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>.284// 1.358</td>
<td>55.151</td>
<td>3</td>
<td>165.452</td>
<td>المجال الثالث</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>40.619</td>
<td>20</td>
<td>812.381</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>23</td>
<td>977.833</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>.674// .519</td>
<td>12.221</td>
<td>3</td>
<td>36.663</td>
<td>المجال الرابع</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>23.565</td>
<td>20</td>
<td>471.295</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>23</td>
<td>507.958</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>.556// .713</td>
<td>6.739</td>
<td>3</td>
<td>20.216</td>
<td>المجال الخامس</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>9.456</td>
<td>20</td>
<td>189.117</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>23</td>
<td>209.333</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>.635// .579</td>
<td>34.053</td>
<td>3</td>
<td>102.158</td>
<td>المجال السادس</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>58.773</td>
<td>20</td>
<td>1175.467</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>23</td>
<td>1277.625</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>مستوى الدلالة</td>
<td>قيمة اختبار &quot;F&quot;</td>
<td>درجة الحرية</td>
<td>مجموع المربعات المعيار</td>
<td>مجموع المربعات الحرية</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>----------------</td>
<td>------------------</td>
<td>--------------</td>
<td>------------------------</td>
<td>------------------------</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>.765//</td>
<td>.384</td>
<td>3</td>
<td>598.688</td>
<td>1796.063</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>20</td>
<td>1557.763</td>
<td>31155.270</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>23</td>
<td>23951.333</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

جيمني المجالات

<p>| | | |</p>
<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

ببين الجدول رقم (4.27) أن قيمة F المحسوبة تساوي 0.384، كما أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.765 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق عند مستوى دلالة بين إجابات المبحوثين حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية يعزى إلى المنصب الوظيفي.

رابعاً: المدقق الداخلي يتبع مباشرة إلى (مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة والتدقيق):

توجد فروق عند مستوى دلالة إحصائية 0.05 حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية تعزى إلى التبعية المباشرة للمدقق الداخلي.

Independedent sample t test "T" للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار لإختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية تعزى إلى التبعية المباشرة للمدقق الداخلي (مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة والتدقيق).

جدول (4.28): نتائج تحليل اختبار "T" بين إجابات المبحوثين حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية تعزى إلى التبعية المباشرة للمدقق الداخلي

<p>| | | | | |</p>
<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

المجال الأول

المجال الثاني
يبي نجد الجدول رقم (4.28) أن قيمة مستوى الدالة تساوي 0.562 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق عند مستوى دالة 0.05 بين إجابات المجموعة حول دور التدقيق الداخلي (المجال الأول، المجال الثاني، المجال الثالث، المجال الرابع، المجال الخامس، المجال السادس، إجمالى المجالات) في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية تعزى إلى التبعية المباشرة للتدقيق الداخلي إلى مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة والتدقيق.

خامساً: مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي:

* توجد فروق عند مستوى دالة إحصائية 0.05 حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية تعزى إلى مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي.

لحصول One Way ANOVA "F" للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار

التبان الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية تعزى إلى مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي.
جدول (4.29): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية بعزى إلى مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي

<table>
<thead>
<tr>
<th>مستوى الدلالة</th>
<th>قيمة اختبار &quot;F&quot;</th>
<th>متوسط المربعات</th>
<th>درجة الحرية</th>
<th>مجموع المربعات</th>
<th>الفصل</th>
<th>المجموع</th>
<th>الفصل</th>
<th>المجموع</th>
<th>الفصل</th>
<th>المجموع</th>
<th>الفصل</th>
<th>المجموع</th>
<th>الفصل</th>
<th>المجموع</th>
<th>الفصل</th>
<th>المجموع</th>
<th>الفصل</th>
<th>المجموع</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>.021*</td>
<td>4.076</td>
<td>461.343</td>
<td>3</td>
<td>1384.030</td>
<td>المجال الأول</td>
<td>113.196</td>
<td>20</td>
<td>2263.929</td>
<td>المجموع داخل المجموعات</td>
<td>3647.958</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>23</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>.102//</td>
<td>2.358</td>
<td>106.093</td>
<td>3</td>
<td>318.280</td>
<td>المجال الثاني</td>
<td>44.984</td>
<td>20</td>
<td>899.679</td>
<td>المجموع داخل المجموعات</td>
<td>1217.958</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>23</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>.011*</td>
<td>4.843</td>
<td>137.143</td>
<td>3</td>
<td>411.429</td>
<td>المجال الثالث</td>
<td>28.320</td>
<td>20</td>
<td>566.405</td>
<td>المجموع داخل المجموعات</td>
<td>977.833</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>23</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>.025*</td>
<td>3.837</td>
<td>61.851</td>
<td>3</td>
<td>185.554</td>
<td>المجال الرابع</td>
<td>16.120</td>
<td>20</td>
<td>322.405</td>
<td>المجموع داخل المجموعات</td>
<td>507.958</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>23</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>.046*</td>
<td>3.176</td>
<td>22.516</td>
<td>3</td>
<td>67.548</td>
<td>المجال الخامس</td>
<td>7.089</td>
<td>20</td>
<td>141.786</td>
<td>المجموع داخل المجموعات</td>
<td>209.333</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>23</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>.009**</td>
<td>5.094</td>
<td>184.470</td>
<td>3</td>
<td>553.411</td>
<td>المجال السادس</td>
<td>36.211</td>
<td>20</td>
<td>724.214</td>
<td>المجموع داخل المجموعات</td>
<td>1277.625</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>23</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>.011*</td>
<td>4.827</td>
<td>4612.956</td>
<td>3</td>
<td>13838.869</td>
<td>إجمالي المجالات</td>
<td>955.623</td>
<td>20</td>
<td>19112.464</td>
<td></td>
<td>32951.333</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

يجب جدول رقم (4.29): أن قيمة F تساوي 4.827، وأن قيمة مستوى الدلالة 0.011.

* هي أقل من 0.05 مما يدل على وجود فرق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين استجابات عينة الدراسة.

تلاحظ أنه لا يوجد فرق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين استجابات عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي (الجالات الثاني) في تقييم إدارة
المخاطر التشغيلية تعزى إلى مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي، وإنها يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين استجابات عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي (المجال الأول، المجال الثالث، المجال الرابع، المجال الخامس، المجال السادس، اجمالي المجالات) في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية تعزى إلى مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي، ولتوضيح الفروقات تم استخدام اختبار شيفية والجدول التالى توضح ذلك.

1. المجال الأول:

جدول (4.30): الفروقات بين فئات مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي في المجال الأول

<table>
<thead>
<tr>
<th>أقل من 5 سنوات</th>
<th>5-10 سنوات</th>
<th>10-15 سنة</th>
<th>المجموع الحسابي</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>أقل من 5 سنوات</td>
<td>71.50</td>
<td>17.07</td>
<td>15.07</td>
</tr>
<tr>
<td>5-10 سنوات</td>
<td>88.57</td>
<td>17.07 -</td>
<td>13.07</td>
</tr>
<tr>
<td>10-15 سنة</td>
<td>86.57</td>
<td>15.07 -</td>
<td>13.07</td>
</tr>
<tr>
<td>15 سنة فأكثر</td>
<td>73.50</td>
<td>2.00 -</td>
<td>10.64</td>
</tr>
</tbody>
</table>

بين الجدول رقم (4.30) أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين فئات مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي في المجال الأول.

2. المجال الثالث:

جدول (4.31): الفروقات بين فئات مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي في المجال الثالث

<table>
<thead>
<tr>
<th>أقل من 5 سنوات</th>
<th>5-10 سنوات</th>
<th>10-15 سنة</th>
<th>المجموع الحسابي</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>أقل من 5 سنوات</td>
<td>49.17</td>
<td>5.40</td>
<td>4.97</td>
</tr>
<tr>
<td>5-10 سنوات</td>
<td>54.57</td>
<td>5.40 -</td>
<td>4.97</td>
</tr>
<tr>
<td>10-15 سنة</td>
<td>58.14</td>
<td>8.97-</td>
<td>4.97</td>
</tr>
<tr>
<td>15 سنة فأكثر</td>
<td>47.50</td>
<td>1.67 -</td>
<td>10.64</td>
</tr>
</tbody>
</table>
بين الجدول رقم (4.31) أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين فئات مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي في المجال الثالث بين (10 سنوات إلى 15 سنة) وفترة (15 سنة فأكثر) لصالح 10 سنوات الي 15 سنة.

3. المجال الرابع:

جدول (4.32): الفروقات بين فئات مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي في المجال الرابع

<table>
<thead>
<tr>
<th>المتوسط الحسابي ضد أقل من 5 سنوات</th>
<th>أقل من 5 سنوات</th>
<th>5-10 سنوات</th>
<th>10-15 سنوات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>سنوات فاقها 10 سنة 15 سنة لأقل من 5 سنوات</td>
<td>27.83</td>
<td>4.74</td>
<td>-</td>
</tr>
<tr>
<td>سنوات فأكثر من 5 سنوات 10 سنة فأكثر من 5 سنوات</td>
<td>32.57</td>
<td>-</td>
<td>4.74</td>
</tr>
<tr>
<td>سنوات فأكثر من 5 سنوات 15 سنة فأكثر من 5 سنوات</td>
<td>33.14</td>
<td>5.31</td>
<td>-</td>
</tr>
<tr>
<td>سنوات فأكثر من 5 سنة فأكثر من 5 سنوات</td>
<td>26.50</td>
<td>1.33</td>
<td>-</td>
</tr>
</tbody>
</table>

بين الجدول رقم (4.32) أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين فئات مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي في المجال الرابع.

4. المجال الخامس:

جدول (4.33): الفروقات بين فئات مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي في المجال الخامس

<table>
<thead>
<tr>
<th>المتوسط الحسابي ضد أقل من 5 سنوات</th>
<th>أقل من 5 سنوات</th>
<th>5-10 سنوات</th>
<th>10-15 سنوات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>سنوات فأكثر من 5 سنوات 15 سنة فأكثر من 5 سنوات</td>
<td>39.50</td>
<td>3.36</td>
<td>-</td>
</tr>
<tr>
<td>سنوات فأكثر من 5 سنوات 10 سنة فأكثر من 5 سنوات</td>
<td>42.86</td>
<td>-</td>
<td>3.36</td>
</tr>
<tr>
<td>سنوات فأكثر من 5 سنة فأكثر من 5 سنوات</td>
<td>43.28</td>
<td>3.79</td>
<td>-</td>
</tr>
<tr>
<td>سنوات فأكثر من 5 سنة فأكثر من 5 سنوات</td>
<td>40.00</td>
<td>-</td>
<td>0.500</td>
</tr>
</tbody>
</table>

بين الجدول رقم (4.33) أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين فئات مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي في المجال الخامس.
5. المجال السادس:

جدول (4.34) الفروقات بين فئات مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي في المجال السادس

<table>
<thead>
<tr>
<th>الفئة الزمنية</th>
<th>أقل من 5 سنوات</th>
<th>5-10 سنوات</th>
<th>15 سنة فأكثر</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>أقل من 5 سنوات</td>
<td>4.00-8.07</td>
<td>7.50</td>
<td>-</td>
</tr>
<tr>
<td>5-10 سنوات</td>
<td>*11.50-0.57</td>
<td>-</td>
<td>7.50</td>
</tr>
<tr>
<td>10-15 سنة</td>
<td>*12.07-0.57</td>
<td>8.07</td>
<td>*11.50</td>
</tr>
<tr>
<td>15 سنة فأكثر</td>
<td>-</td>
<td>*12.07</td>
<td>4.00</td>
</tr>
</tbody>
</table>

بيت الجدول رقم (4.34) أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05
بين فئات مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي في المجال السادس (5-10 سنوات، و 15 سنة فأكثر) لصالح فئات من 5-10 سنوات، و (10 سنوات الي 15 سنة، و 15 سنة فأكثر) لصالح 10 سنوات.

7. إجمالي المجالات:

جدول (4.35) الفروقات بين فئات مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي في إجمالي المجالات

<table>
<thead>
<tr>
<th>الفئة الزمنية</th>
<th>أقل من 5 سنوات</th>
<th>5-10 سنوات</th>
<th>15 سنة فأكثر</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>أقل من 5 سنوات</td>
<td>6.25-49.00</td>
<td>42.57</td>
<td>-</td>
</tr>
<tr>
<td>5-10 سنوات</td>
<td>48.82-6.42</td>
<td>-</td>
<td>42.57</td>
</tr>
<tr>
<td>10-15 سنة</td>
<td>55.25-6.43</td>
<td>49.00</td>
<td>*356.00</td>
</tr>
<tr>
<td>15 سنة فأكثر</td>
<td>-</td>
<td>55.25</td>
<td>*300.75</td>
</tr>
</tbody>
</table>

بيت الجدول رقم (4.35) أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين فئات مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي في إجمالي المجالات.
سادساً: الشهادات المهنية:
< توجد فروق عند مستوى دلالة إحصائية \( \alpha = 0.05 \) حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة الخطر التشغيلي تعزى إلى الشهادات المهنية.

للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار "F" One Way ANOVA لتحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينةدراسة حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية تعزى إلى الشهادات المهنية.

جدول (4.36) نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة الخطر التشغيلي تعزى إلى الشهادات المهنية

<table>
<thead>
<tr>
<th>مستوى الدلالة</th>
<th>قيمة اختبار &quot;F&quot;</th>
<th>متوسط المربعات</th>
<th>درجة الحرية</th>
<th>مجموع المربعات</th>
<th>المجال الأول</th>
<th>المجال الثاني</th>
<th>المجال الثالث</th>
<th>المجال الرابع</th>
<th>المجال الخامس</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>.093//</td>
<td>2.453</td>
<td>327.097</td>
<td>3</td>
<td>981.292</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>133.333</td>
<td>20</td>
<td>2666.667</td>
<td>داخل المجموعات</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>23</td>
<td>3647.958</td>
<td>المجموع</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>.629//</td>
<td>.589</td>
<td>32.949</td>
<td>3</td>
<td>98.847</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>55.956</td>
<td>20</td>
<td>1119.111</td>
<td>داخل المجموعات</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>23</td>
<td>1217.958</td>
<td>المجموع</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>.432//</td>
<td>.957</td>
<td>40.907</td>
<td>3</td>
<td>122.722</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>42.756</td>
<td>20</td>
<td>855.111</td>
<td>داخل المجموعات</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>23</td>
<td>977.833</td>
<td>المجموع</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>.549//</td>
<td>.725</td>
<td>16.616</td>
<td>3</td>
<td>49.847</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>22.906</td>
<td>20</td>
<td>458.111</td>
<td>داخل المجموعات</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>23</td>
<td>507.958</td>
<td>المجموع</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>.355//</td>
<td>1.144</td>
<td>10.222</td>
<td>3</td>
<td>30.667</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>8.933</td>
<td>20</td>
<td>178.667</td>
<td>داخل المجموعات</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>23</td>
<td>209.333</td>
<td>المجموع</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>مستوى الدلالة</td>
<td>قيمة اختبار 'F'</td>
<td>متوسط المربعات</td>
<td>درجة الحرية</td>
<td>مجموع المربعات</td>
<td>المجال</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>----------------</td>
<td>----------------</td>
<td>----------------</td>
<td>-------------</td>
<td>----------------</td>
<td>--------</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>.667//</td>
<td>530</td>
<td>31.338</td>
<td>3</td>
<td>94.014</td>
<td>بين المجموعات</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>59.181</td>
<td>20</td>
<td>1183.611</td>
<td>داخل المجموعات</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>23</td>
<td>1277.625</td>
<td>المجموع</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>.328//</td>
<td>1.222</td>
<td>1701.907</td>
<td>3</td>
<td>5105.722</td>
<td>بين المجموعات</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>1392.281</td>
<td>20</td>
<td>27845.611</td>
<td>داخل المجموعات</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>23</td>
<td>32951.333</td>
<td>المجموع</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

ببين الجدول رقم (4.36) أن قيمة F المحسوبة تساوي 1.222، كما أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.328 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق عند مستوى دلالة
بين إجابات المبحوثين حول دور التدقيق الداخلي (المجال الأول، المجال الثاني، المجال الثالث، المجال الرابع، المجال الخامس، المجال السادس، المجال السادس، اجمالي المجالات) في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية تعزى الي الشهادات المهنية.

سابعاً: عدد الدورات التدريبية التي التحق بها المدقق الداخلي في مجال عمله:

< توجد فروق عند مستوى دلالة إحصائية 0.05 حوال دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية تعزى إلى عدد الدورات التدريبية التي التحق بها في مجال عمله في التدقيق الداخلي.

لتحقيق التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية يعزى إلى عدد الدورات التدريبية التي التحق بها في مجال عمله في التدقيق الداخلي.

تحليل One Way ANOVA "F" للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار

جدول (4.37): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية يعزى إلى عدد الدورات التدريبية التي التحق بها في مجال عمله

<table>
<thead>
<tr>
<th>مستوى الدلالة</th>
<th>قيمة اختبار &quot;F&quot;</th>
<th>متوسط المربعات</th>
<th>درجة الحرية</th>
<th>مجموع المربعات</th>
<th>بين المجموعات</th>
<th>داخل المجموعات</th>
<th>المجموع</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>.863//</td>
<td>1.48</td>
<td>25.375</td>
<td>2</td>
<td>50.750</td>
<td>171.296</td>
<td>21</td>
<td>3597.208</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>3647.958</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>148</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>.249//</td>
<td>1.484</td>
<td>75.429</td>
<td>2</td>
<td>150.858</td>
<td>50.814</td>
<td>21</td>
<td>1067.100</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>1217.958</td>
</tr>
<tr>
<td>.066//</td>
<td>3.108</td>
<td>111.679</td>
<td>2</td>
<td>223.358</td>
<td>35.927</td>
<td>21</td>
<td>754.475</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>977.833</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>1469</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>507.958</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>150.858</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>209.333</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>1.548</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>.655//</td>
<td>431</td>
<td>25.196</td>
<td>2</td>
<td>50.392</td>
<td>58.440</td>
<td>21</td>
<td>1227.233</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>1277.625</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>1.548</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>.523//</td>
<td>.669</td>
<td>986.363</td>
<td>2</td>
<td>1972.725</td>
<td>1475.172</td>
<td>21</td>
<td>30978.608</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td>32951.333</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المجال الأول

المجال الثاني

المجال الثالث

المجال الرابع

المجال الخامس

المجال السادس

المجال العام

المجالات
يبيف المحسوبة تساوي 0.669، كما أن قيمة مستوى 
الدالة تساوي 0.523 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق عند مستوى دالة 
بين إجابات المبحوثين حول دور التدقيق الداخلي (المجال الأول، المجال الثاني، 
المجال الثالث، المجال الرابع، المجال الخامس، المجال السادس، اجمالى المجالات) في تقييم
إدارة المخاطر التشغيلية تعزى إلى عدد الدورات التدريبية التي التحق بها في مجال عمله في 
التدقيق الداخلي.

ثانياً: وجود لائحة واضحة في مكان عمل المدقق الداخلي تحدد دور التدقيق الداخلي في 
تقييم إدارة المخاطر التشغيلية:

< توجد فروق عند مستوى دلالة إحصائية 0.05 حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية تعزى إلى وجود لائحة واضحة في مكان عمل المدقق الداخلي تحدد دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.

لتحقيق صحة الفرضية تم استخدام اختبار

لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر 
التشغيلية تعزى إلى وجود لائحة واضحة في مكان عمل المدقق الداخلي تحدد دور التدقيق 
الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.

جدول (4.38): نتائج تحليل اختبار "T" (Independent sample test) بين إجابات المبحوثين حول 
دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية تعزى إلى وجود لائحة واضحة في مكان عمل المدقق 
الداخلي تحدد دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية

<table>
<thead>
<tr>
<th>مستوى الدالة</th>
<th>قيمة اختبار 'T'</th>
<th>الانحراف المعياري</th>
<th>المتوسط الحسابي</th>
<th>العدد</th>
<th>النعم / لا</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>0.587</td>
<td>0.552</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>12.007</td>
<td>81.947</td>
<td>19</td>
<td>نعم</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>15.837</td>
<td>78.400</td>
<td>5</td>
<td>لا</td>
</tr>
<tr>
<td>0.843</td>
<td>0.200</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>6.553</td>
<td>69.947</td>
<td>19</td>
<td>نعم</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>10.521</td>
<td>69.200</td>
<td>5</td>
<td>لا</td>
</tr>
<tr>
<td>0.529</td>
<td>0.640</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>5.631</td>
<td>53.526</td>
<td>19</td>
<td>نعم</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>9.864</td>
<td>51.400</td>
<td>5</td>
<td>لا</td>
</tr>
<tr>
<td>0.701</td>
<td>0.389</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>3.541</td>
<td>30.737</td>
<td>19</td>
<td>نعم</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المجال الأول
المجال الثاني
المجال الثالث
المجال الرابع
<table>
<thead>
<tr>
<th>مستوى الدالة</th>
<th>قيمة اختبار &quot;T&quot;</th>
<th>الانحراف المعياري</th>
<th>المتوسط الحسابي</th>
<th>العدد</th>
<th>لا</th>
<th>نعم</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>//0.590</td>
<td>0.547</td>
<td>8.349</td>
<td>29.800</td>
<td>5</td>
<td>لا</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>//0.641</td>
<td>0.472</td>
<td>2.774</td>
<td>41.842</td>
<td>19</td>
<td>نعم</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>4.123</td>
<td>41.000</td>
<td>5</td>
<td>لا</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>//0.745</td>
<td>0.330</td>
<td>5.715</td>
<td>56.000</td>
<td>19</td>
<td>نعم</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>13.008</td>
<td>57.800</td>
<td>5</td>
<td>لا</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>31.735</td>
<td>334.000</td>
<td>19</td>
<td>نعم</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>60.542</td>
<td>327.600</td>
<td>5</td>
<td>لا</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

المجال الخامس

المجال السادس

المجال التدريبي

المجال المجموع

بسبب الجدول رقم (4.38) أن قيمة مستوى الدالة تساوي 0.745 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق عند مستوى دالة 0.05 بين إجابات المبحوثين حول دور التدقيق الداخلي (المجال الأول، المجال الثاني، المجال الثالث، المجال الرابع، المجال الخامس، المجال السادس، إجمالي المجالات) في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية تعزى إلى وجود واحة واضحة في مكان عمل المدقق الداخلي تحدد دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.
الفصل الخامس
النتائج والتوصيات
نتائج الدراسة:

1. يوجد تأثير إيجابي لكفاءة المدقق الداخلي على تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية، ويوجد

2. تؤثر الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي على تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية بشكل إيجابي، ويوجد صلاحيات لدى المدققين الداخليين، لكن لا يوجد تضارب في المصالح مع الإدارة التنفيذية لدى بعض المدققين الداخليين بحسب إجابات المبحوثين، وكذلك عدم اطلاع بعض المدققين الداخليين على محاضرات جمعية الإدارة، مما يعني عدم اشراكهم في عملية اتخاذ القرار وبالتالي عدم تمكينهم من توقع المخاطر الناجمة عن قرارات مجلس الإدارة.

3. يوجد تأثير إيجابي لقيام المدقق الداخلي مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية على تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية، ولوحظ أن المدققين الداخليين متزامنون بمراجعة نظام الرقابة الداخلية وتقديم الاجراءات الرقابية.

4. يوجد تأثير إيجابي لقيام المدقق الداخلي بالتأكد من امتثال المصارف للقوانين والأنظمة على تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية، حيث إنه يوجد اهتمام من قبل إدارة المصرف بالالتزام بالقوانين والأنظمة.

5. يوجد تأثير إيجابي للعملية عملي المدقق الداخلي على تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية، حيث إنه ساعدت المدقق الداخلي في منع أحد أنواع المخاطر التشغيلية، مع انخفاض نسبة قيام المدقق الداخلي بتقييم دائرة إدارة المخاطر.

6. تقييم المدقق الداخلي لإدارة نظم العمليات الإلكترونية لتأثير على تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية، مع ملاحظة عدم اهتمام بعض المصارف نسبياً بإجراء اختبارات دورية لنظم
العمليات الإلكترونية، كما أنه لا يوجد لدى اهتمام من بعض المصارف بوضع خطة تشغيلية بديلة في حال توقف نظم العمليات الإلكترونية عن العمل.

7. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات المبحوثين حول "دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية" تزعى إلى مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي في المجال الثالث لصالح فترة (من 10-15 سنة) والمجال السادس لصالح فترة (من 5-10 سنوات) وفترة (من 10-15 سنة) حيث إنه أصحاب هذه المدة هم من لديهم الخبرة العملية الكافية والتي تساهم في معرفة المخاطر التشغيلية المحتملة وبالتالي تمكّنهم من تقييم إدارتها.

8. عدم وجود فروق بين متوسطات تقديرات المبحوثين تزعى إلى العوامل (المؤهل العلمي، التخصص، المنصب الوظيفي، تبعية المدقق الداخلي، مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي، الشهادات المهنية، عدد الدورات التدريبية، مجال الدورات، وجود لائحة واضحة تحدد دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية) مما يدل على أن هذه العوامل لا تتأثر لها على إجابات المبحوثين إنما يعود إلى اهتمام المصارف بتحديد تفاصيل مهام دائرة التدقيق الداخلي والتي تم تحديد عمومها في تعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

5.2 التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، تقدم الباحثة عدداً من التوصيات التي تساهم في تحسين جودة دور المدقق الداخلي بالنسبة لإدارة المخاطر التشغيلية، والتوصيات نوردها في النقاط التالية:

1. ضرورة اهتمام المصارف بتوظيف العدد الكافي من المدققين الداخليين والذي يساعدهم على انجاز أعمالهم بكفاءة وتقييم أي خطر محتمل قبل وقوعه.

2. على المصارف رفع نسبة توظيف من بحملون الشهادات المهنية والذي يزيد من كفاءة عمل المدققين في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية، وكذلك معرفتهم بأهمية سرية المعلومات التي يحصلون عليها وبالتالي تقليل مخاطر تسريب المعلومات خارج المصرفي.

3. ضرورة تحديد معايير الصفات الواجب توافرها في المدقق الداخلي من قبل سلطة النقد الفلسطينية تتوافق مع المعايير الصادرة بالخصوص عن معهد المدققين الداخليين.
4. يجب على إدارة المصرفي اعتماد سياسة تكفل الحوافز والتدريب المستمر للمدققين الداخليين حتى يكون هناك تطوير مستمر للمدققين وبالتالي زيادة كفاءة عملهم.

5. تعبيّن المدققين الداخليين أصحاب الثقة وبالتالي السماح لهم الاشتراع في صنع قرارات مجلس إدارة المصرفي والإبلاغ على محاضر اجتماعاتهم.

6. اعطاء المدقق الداخلي جميع الصلاحيات اللازمة له تنفيذ مهامه.

7. قيام مجلس إدارة المصرفي بإصدار التعليمات التي تمنع تدخل الإدارة التنفيذية في عمل المدقق الداخلي.

8. ضرورة الأخذ بتوصيات المدقق الداخلي بالنسبة لكفاءة نظام الرقابة الداخلية بخصوص منع أو التقليل من المخاطر التشغيلية.

9. ضرورة اهتمام المدقق الداخلي بالالتزام المصرفي بالأنظمة والقوانين.

10. يجب على سلطة النقد الفلسطينية إصدار تعليمات خاصة بالمخاطر التشغيلية للمصارف وتحديد مسؤولية الأطراف المختلفة في المصرفي بالنسبة لهذه المخاطر.

11. ضرورة إبقاء اهتمام أكبر من المدقق الداخلي لتقديم عمل دائرة إدارة المخاطر.

12. يتوجب على المدققين الداخليين التركيز بشكل أكبر على دراسة وتقييم المخاطر الناجمة عن العمليات الإلكترونية وتقديم نظم إدارة هذه العمليات.

13. يجب أخذ المدققين الداخليين إلى دورات تدريبية بخصوص كيفية التدقيق على العمليات المصرفية الإلكترونية والتعرف على مخاطرها.

14. يجب على إدارة المصرفي دراسة مقترحات المدقق الداخلي بخصوص نظام الرقابة الداخلية والأخذ بها في حال وجود فائدة من تطبيقها.
5.3 الدراسات المستقبلية:

فيما يلي عدد من الدراسات المقترحة للمستقبل في مجال الدراسة الحالية، والتي ارتأت الباحثة أهمية إجرائها من خلال تطبيقها للدراسة الحالية وأيضاً من خلال مراجعتها للدراسات السابقة، والدراسات المقترحة كما يلي:

1. توصي الباحثة باستمرار إجراء البحوث المستقبلية حول أهمية دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية المصرفية.

2. دراسة المخاطر التشغيلية الناتجة عن الخدمات المصرفية الإلكترونية.

3. دور الدقيق الداخلي في تخفيف مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية.

4. دور التدقيق الداخلي في رفع كفاءة دائرة إدارة المخاطر في المصارف.

5. دراسة تحليلية لتعليقات سلطة النقد الفلسطينية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية.
المراجع والمصادر
المراجع والمصادر

أولاً: المراجع العربية:


البرغوثي، شادي؛ والعقدة، صالح؛ و الجوهر، كريمة. (2013م). دور جهاز التدقيق الداخلي في الكشف عن الفساد من خلال المساعدة. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 8(23)، 1-22.


حجاج، أحمد؛ ورضوان، عباس؛ وحافظ، سماح. (2010م). تطوير دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية وأثرها على أداء المراجع الخارجية. المجلة المصرية للدراسات الاستراتيجية، 34 (2)، 475-520.


شـاهين، علي عـبدالله. (2010م)، نظـم الدفع الـلكترونيـة ومـخاطرها ووسـائل الرقابة عليها. مجلة جامعة الأزهر بغزة- سلسلة العلوم الإنسانية، 12(1)، 511-546.


عبد الكريم، نـصر؛ وأـبـ صـلاح، مصـطفى. (4-5 يوليو 2007م). المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بـازل. ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي الخامس لجامعة فيلادلفيا، جامعة بيرزت، فلسطين.

علي، بلغوز. (2010م). "استراتيجية إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث - جامعة الشرف، ع


معهد المدققين الداخليين. (2013م). المعايير الدولية للممارسة المهنية للتنقيق الداخلي، (ترجمة بودريقة، زياد والباي، خلود وبريش، منيرة) تونس: معهد المدققين الداخليين، (العمل الأصلي نشر في عام 2012م)

النونو، كمال. (2009م)، مدى تطبيق معايير التنقيق الداخلي المعترف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.


الملحق
ملحق رقم (1) أسماء المحكمين

<table>
<thead>
<tr>
<th>جهة العمل</th>
<th>المسمى</th>
<th>الاسم</th>
<th>رقم</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الجامعة الإسلامية</td>
<td>أستاذ المحاسبة ومساعد نائب رئيس</td>
<td>م. علي شاهين</td>
<td>1</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>الجامعة للشؤون الإدارية.</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>جامعة القدس المفتوحة</td>
<td>أستاذ المحاسبة المشارك</td>
<td>م. صفري مشتيى</td>
<td>2</td>
</tr>
<tr>
<td>السلطة النقد الفلسطينية</td>
<td>مدير دائرة الأبحاث والدراسات</td>
<td>د. سيف الدين عودة</td>
<td>3</td>
</tr>
<tr>
<td>الجامعة الإسلامية</td>
<td>أستاذ المحاسبة والتمويل ونائب عميد</td>
<td>م. حمدي زعيب</td>
<td>4</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>كلية التجارة</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الجامعة الإسلامية</td>
<td>أستاذ المحاسبة والتمويل</td>
<td>أ.د. سالم حلس</td>
<td>5</td>
</tr>
<tr>
<td>الجامعة الإسلامية</td>
<td>أستاذ المحاسبة المساعد</td>
<td>د. هشام ماضي</td>
<td>6</td>
</tr>
<tr>
<td>الجامعة العلمية التطبيقية</td>
<td>أستاذ المحاسبة المشارك</td>
<td>د. لينا وراد</td>
<td>7</td>
</tr>
<tr>
<td>الخاصة – الأردن</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>جامعة الأزهر</td>
<td>أستاذ المحاسبة والمراجعة المشارك</td>
<td>د. علي النعيمي</td>
<td>8</td>
</tr>
<tr>
<td>الجامعة الإسلامية</td>
<td>أستاذ الإحصاء المساعد</td>
<td>د. نافذ بركات</td>
<td>9</td>
</tr>
<tr>
<td>مكتب الفا للتحليل</td>
<td>محلل إحصائي</td>
<td>أ.د. علي صنع الله</td>
<td>10</td>
</tr>
<tr>
<td>الإحصائي</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>
المستقبل يصب في الصورتين النيائيتين

الجامعة الإسلامية
كلية الدراسات العليا
قسم المحاسبة والتمويل

السادة الإخوة والأختوات في دوائر التدقيق الداخلي في المصارف حفظهم الله

السلام عليكم ورحمة الله ،،،

الموضوع / استبانة حول دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية

"دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة"

تهدف الدراسة من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يقوم به التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر التشغيلية وذلك في المصارف العاملة في قطاع غزة، وقد تم اعداد هذه الدراسة استكمالاً للمنطلقات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل من الجامعة الإسلامية في غزة.

لذلك أرجو التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبانة بكل دقة وموضوعية مع العلم أن بيانات الاستبانة سوف تستخدم لغرض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

الباحثة

رنده محمد سعيد أبو شعبان
أولاً: بيانات المدقق الداخلي:

1. المؤهل العلمي:
   - □ بكالوريوس
   - □ الدكتوراه
   - □ ماجستير
   - □ أخرى، حدد (..........................)

2. التخصص:
   - □ إدارة أعمال
   - □ محاسبة
   - □ علوم مالية ومصرفية
   - □ أخرى، حدد (.........................)

3. المنصب الوظيفي:
   - □ المدقق في قسم التدقيق الداخلي
   - □ مدير دائرة التدقيق الداخلي
   - □ رئيس قسم التدقيق الداخلي
   - □ أخرى، حدد (..........................)

المدقق الداخلي يتبع مباشرة إلى:

4. اللجنة المراجعة والتدقيق في المصرفي:
   - □ مجلس إدارة المصرفي

5. مدة مزاولة مهنة التدقيق الداخلي:
   - □ من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات.
   - □ من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة
   - □ 15 سنة فأكثر

6. الشهادات المهنية: (يمكن اختيار أكثر من اختيار)
   - □ ACPA محاسب قانوني عربي
   - □ CPA محاسب قانوني
   - □ ACCA محاسب قانوني بريطاني
   - □ PCPA محاسب قانوني فلسطيني
   - □ CIA مدقق داخلي معتمد
   - □ أخرى، حدد (.........................)
   - □ لا يوجد
7. عدد الدورات التدريبية التي التحقت بها في مجال عملك في التدقيق الداخلي (........) دورة.
☐ أقل من 5 دورة
☐ من 5 إلى أقل من 15 دورة.
☐ من 15 دورة إلى أقل من 25 دورة
☐ 25 دورة فأكثر.

8. مجال الدورات التي التحقت بها في عملك الحالي: (يمكن اختيار أكثر من خيار)
☐ تدقيق داخلي
☐ إدارة مخاطر مصرفية
☐ تقييم إدارة المخاطر المصرفية أخرى، حدد (..........................)

9. هل يوجد لائحة واضحة في مكان عملك تحدد دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية؟
☐ نعم
☐ لا
##第二节

###المجال الأول: كفاءة المدقق الداخلي وأثرها على تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية

<table>
<thead>
<tr>
<th>الفقرة</th>
<th>الفئة</th>
<th>درجة الموافقة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>كبيرا جدا</td>
<td>76-100</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>كبيرة</td>
<td>51-75</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>متوسطة</td>
<td>26-50</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>صغيرة</td>
<td>1-25</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>قليلة</td>
<td>0</td>
</tr>
</tbody>
</table>

1. يتطلب تعيين المدقق الداخلي الحصول على شهادات مهنية.
2. يشترط لتعيين المدقق الداخلي حصوله على خبرات علمية وعملية بخصوص التطبيق المحاسبة المعمدة في المصرشف.
3. يخضع المدقق الداخلي عند تعيينه لدورة تدريبية حول أعمال المصرشف.
4. يحقق المدقق الداخلي دورات تدريبية دورية لمواكبة التطورات العلمية.
5. يوجد عدد كافي من عدد العاملين المستقبليين لدى دائرة التدقيق الداخلي والحاصليين على شهادات اعتماد لممارسة المهنة.
6. يتم عقد دورات تدريبية للمدقق الداخلي بخصوص تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.
7. يقوم المدقق الداخلي بالإبلاغ على سياسات مواجهة المخاطر التشغيلية المحتملة والمحددة من الإدارة.
8. يعتمد مجلس الإدارة سياسة تكفل الحوافز والتدريب المستمر لكافة موظفي التدقيق الداخلي.
9. يتم التدقيق الداخلي وفق خطة تدقيق شاملة ومهنية ومناسبة وتوافق مع أحدث معايير وأدلة التدقيق الدولية.
10. لا يتم تكليف دائرة التدقيق الداخلي وموظفيها بأي أعمال تنفيذية من مهام المصرشف.
11. يخضع المدقق الداخلي إلى دورات تدريبية دورية حول المخاطر المصرشفية.
12. يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من توفير الموارد المادية
<table>
<thead>
<tr>
<th>الفقرة</th>
<th>درجة الموافقة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الفقرة</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الفقرة</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الفقرة</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الفقرة</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الفقرة</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الفقرة</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الفقرة</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الفقرة</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الفقرة</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الفقرة</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الفقرة</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الفقرة</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الفقرة</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الفقرة</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الفقرة</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الفقرة</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الفقرة</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الفقرة</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الفقرة</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الفقرة</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الفقرة</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الفقرة</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الدرجة الموفقة</td>
<td>الفقرة</td>
</tr>
<tr>
<td>----------------</td>
<td>-------</td>
</tr>
<tr>
<td>كبيرة جداً</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>كبيرة</td>
<td>100-76</td>
</tr>
<tr>
<td>متوسطة</td>
<td>75-51</td>
</tr>
<tr>
<td>كبيرة</td>
<td>50-26</td>
</tr>
<tr>
<td>ضعيفة</td>
<td>25-0</td>
</tr>
<tr>
<td>معدومة</td>
<td>0</td>
</tr>
</tbody>
</table>

- تؤثر الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي على تقييمه لإجراءات منع أو تخفيض مخاطر الاحتيال الداخلي.
- تؤثر الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي على تقييمه لإجراءات منع أو تخفيض مخاطر الاحتيال الخارجية.
- للمدقق الداخلي حرية التواصل مباشرة مع كافة دورات المصرف وفي أي وقت يراه مناسباً.
- لا يوجد تضارب في المصالح بين المدقق والادارة التنفيذية.
- يمكن المدقق الداخلي من الحصول على الاستفسارات اللازمة من الإدارة بخصوص المخاطر التشغيلية المحتملة.
- التحقيقات الممنوحة للمدقق الداخلي يمكنه من تقييم إدارة المخاطر المتعلقة بالعملاء ومنتجات الأعمال.
- الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي يمكنه من تقييم إدارة مخاطر الاحتيال الداخلي.
- أدت الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي إلى قيامه بمنع حدوث عمليات احتيال خارجي.
- الصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي يمكنه من تقييم إدارة مخاطر أنظمة العمليات الإلكترونية.

المجال الثالث: مراجعة المدقق الداخلي لأ组织实施 الرقابة الداخلية وأنشطتها على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية

- يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من ملاءمة إجراءات الرقابة الداخلية لحجم المصرف.
- يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من ملاءمة إجراءات الرقابة الداخلية.
المجال الرابع: تأكّد المدقق الداخلي من إمكانيّة المصرف للقوانين والأنظمة واثره على تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية

<table>
<thead>
<tr>
<th>الفقرة</th>
<th>درجة الموافقة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>كيفية مسودة</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

الداخلية لطبيعة عمليات المصرف.

1. يتحقق المدقق الداخلي من فعالية الإجراءات الرقابية على السجلات والأنظمة الداخلية.
2. يتحقق المدقق الداخلي من كفاءة الإجراءات الرقابية على السجلات والأنظمة الداخلية.
3. يقوم المدقق الداخلي بتقييم الأدوار الرقابية المانعة لحدوث المخاطر.
4. يقوم المدقق الداخلي باختبار فعالية نظام الرقابة المالي والمحاسبية للمصرف.
5. يقوم المدقق الداخلي باختبار فعالية نظام الرقابة التشغيلية للمصرف.
6. يقوم المدقق الداخلي بتقييم مدى التزام الإدارة التنفيذية بضوابط الرقابة الداخلية.
7. يرفع المدقق الداخلي توصيات حول تغيير إجراءات لدى دائرة الرقابة الداخلية بناءً على اقتراحات من المدقق الداخلي.
8. يساعد المدقق الداخلي ل جميع الإجراءات التحقيقية في زيادة كفاءة نظام الرقابة الداخلية لمنع المخاطر التشغيلية.
9. يساعد تقييم المدقق الداخلي تنظام الرقابة الداخلية لمنع المخاطر التشغيلية.
10. يساعد المدقق الداخلي في عملية تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.

1. يتطلب المدقق الداخلي من قيام الإدارة بإصدار التعليمات اللازمة لتطبيق القوانين والأنظمة.
2. يوجد لدى المصرف منهجية ونظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى المصرف.
3. يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وضع الإدارة للإجراءات
### الفقرة

<table>
<thead>
<tr>
<th>درجة الموافقة</th>
<th>الفقرة</th>
</tr>
</thead>
</table>
|0| الفرق من التزام الموظفين بتطبيق الأنظمة والقوانين.
|25-50| يتم وضع سياسات واستراتيجيات لتخفيف المخاطر غير الممكن قياسها.
|51-75| يتأكد المدقق الداخلي من التزام المصرفي بتطبيق التعليمات والقرارات والارشادات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية.
|76-100| التعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية ترفع من كفاءة المصرفي في إدارة المخاطر التشغيلية.
|1| تأكد المدقق الداخلي من التزام المصرفي بالقوانين والأنظمة يساعد على تقييم إدارة المخاطر التشغيلية.

### المجال الخامس: شمولية عمل المدقق الداخلي وأثرها على تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية

<table>
<thead>
<tr>
<th>الفقرة</th>
</tr>
</thead>
</table>
|تشمل خطة التدقيق السنوية على كافة وحدات المصرفي.
|يشمل عمل المدقق الداخلي على كافة أنشطة المصرفي وفروعه وأنشطته الخارجية.
|يشمل عمل المدقق الداخلي النشاطات التشغيلية للمصرفي.
|يتم تحديد منهجية لفحص وتدقيق كافة أنشطة المصرفي والمستندتة إلى درجة المخاطر المتضمنة.
|يشتمل عمل المدقق الداخلي على تقييم عمل دائرة إدارة المخاطر في المصرفي.
|تؤدي شمولية عمل المدقق الداخلي إلى منع أو التخفيف من مخاطر الاحتيال الداخلي.
|ساعدت شمولية عمل المدقق الداخلي في منعه لوقوع مخاطر من العنصر البري.
|تساعد شمولية عمل المدقق الداخلي في تقييمه لإدارة مخاطر أنظمة العمليات الإلكترونية.
### الفقرة

<table>
<thead>
<tr>
<th>الفئة</th>
<th>كبيرة جداً</th>
<th>كبيرة</th>
<th>متوسطة</th>
<th>قليلة</th>
<th>معدومة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>درجة الموافقة</td>
<td>100-76</td>
<td>75-51</td>
<td>50-26</td>
<td>25-1</td>
<td>0</td>
</tr>
</tbody>
</table>

- تساعد شمولية عمل المدقق الداخلي في تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية.

المجال السادس: تقييم المدقق الداخلي لإدارة نظام العمليات الإلكترونية وآثرها على تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية

<table>
<thead>
<tr>
<th>عدد</th>
<th>ملاحظة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1</td>
<td>يقوم المدقق الداخلي بالتدقيق على كافة الأنظمة الداخلية للمصرف.</td>
</tr>
<tr>
<td>2</td>
<td>يقوم المدقق الداخلي بالتدقيق على الأنظمة الإلكترونية في المصرفي.</td>
</tr>
<tr>
<td>3</td>
<td>يقوم المدقق الداخلي بفحص وتقييم استمرارية ومصداقية ودقة أنظمة المعلومات الإلكترونية.</td>
</tr>
<tr>
<td>4</td>
<td>يقوم المدقق الداخلي بالسماحة في وضع نظام معالجة التطبيقات المعلوماتية وضمان الأمان.</td>
</tr>
<tr>
<td>5</td>
<td>يقوم المدقق الداخلي بفحص وتقييم دقة مواعيد البيانات المالية والمعلومات الإدارية.</td>
</tr>
<tr>
<td>6</td>
<td>يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من توفر الإجراءات اللازمة والقدرة على جعل قواعد بيانات التخويل تقوم بشكل معظم احتمالات التلاعب.</td>
</tr>
<tr>
<td>7</td>
<td>يوجد نظم تشغيل بديلة في حال اخفاق نظام العمليات الإلكترونية عن العمل.</td>
</tr>
<tr>
<td>8</td>
<td>يتم التأكد من توفر التأمين اللازم في حال تشغيل خطة الطوارئ بسبب اخفاق نظم العمليات الإلكترونية عن العمل.</td>
</tr>
<tr>
<td>9</td>
<td>يتم إجراء اختبارات دورية لنظم العمليات الإلكترونية.</td>
</tr>
<tr>
<td>10</td>
<td>يرفع المدقق الداخلي تقارير للإدارة حول تقييمه لإدارة نظم العمليات الإلكترونية.</td>
</tr>
<tr>
<td>الفقرة</td>
<td>درجة الموافقة</td>
</tr>
<tr>
<td>--------</td>
<td>---------------</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>معدومة</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>0</td>
</tr>
</tbody>
</table>

11. يقوم المدقق بتقييم إجراءات الأمان لإدارة نظام العمليات الإلكترونية في المصرفي.

12. يساعد تقييم المدقق الداخلي لإدارة نظام العمليات الإلكترونية في تقييمه لإدارة المخاطر الناجمة عنها.

13. يساعد تقييم المدقق الداخلي لإدارة نظام العمليات الإلكترونية في تقييمه لإدارة المخاطر التشغيلية.

مع تحيات الباحثة